WORLD CUSTOMS ORGANIZATION
ORGANISATION MONDIALE DES DOUANES

الاتحاد البريدي العالمي
UPU

دليل التخليص الجمركي البريدي المشترك بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي

(الإصدار العام النهائي 2024)

جدول المحتويات الصفحة

أولاً- مقدمة 5

ثانياً- دور المؤسسات البريدية والجمركية 5

أ) الإدارات البريدية والجمركية على الصعيد الوطني 5
ب) دور الاتحاد البريدي العالمي 6
1- تنظيم المسائل الجمركية في الاتحاد البريدي العالمي ومجلس الاستثمار البريدي 6
ج) دور منظمة الجمارك العالمية 7
1- هيكل منظمة الجمارك العالمية: الهيئات العاملة لمنظمة الجمارك العالمية 9
د) التعاون بين الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية 11
1- اتفاق التعاون بين الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية 11
2- لجنة الاتصال المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي 11

ثالثاً- الإطار التنظيمي 13

أ) اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي ونظامها 13
ب) صكوك منظمة الجمارك العالمية وأدواتها 20
1- الصكوك والأدوات الأكثر ارتباطاً بالحركة البريدية 21
2- الصكوك والأدوات الأخرى 31
3- مسرد المصطلحات الجمركية الدولية لمنظمة الجمارك العالمية 31
ج) اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة 32

رابعاً- البيئة التشغيلية 33

أ) المنتجات والخدمات البريدية 33
ب) عمليات الإرسال البريدية 35
1- منظور البريد 35
2- وصف السلعة 36
3- منظور شركة الطيران 37
ج) القبول والإرسال (التصدير) 37
د) مراقبة الصادرات 38
هـ) موجز عن نماذج الاتحاد البريدي العالمي ومعاييره ورسائل التبادل الإلكتروني للبيانات (بما فيها الرسائل ذات الصلة بالجمارك) 38
و) إجراء التخليص الجمركي للبريد في مكتب التبادل 40
ز) المبادئ الأساسية 40

جدول المحتويات (تابع.) الصفحة

ح) الإجراءات البريدية/الجمركية النموذجية 40

ط) التخليص الجمركي للبريد في مقابل التخليص الجمركي للسلع التجارية 42

ي) النموذجان CN 22 وCN 23 ونموذج الربطة CP 72 أو الفاتورة التجارية 43

1- الإقرار الجمركي CN 22 43

2- الإقرار الجمركي CN 23 46

3- نموذج الربطة CP 72 أو الفاتورة التجارية 47

ك) منشورات الاتحاد البريدي العالمي ذات الصلة 49

1- قائمة الأشياء الممنوعة والخاضعة لقيود 49

2- مجموعة المسائل الجمركية للاتحاد البريدي العالمي 49

3- مجموعة الاتحاد البريدي العالمي للبيانات الإلكترونية المسبقة الخاصة بالجمارك 49

4- مجموعة بريد الرسائل والطرود البريدية والدليل التشغيلي للبريد العاجل الدولي 50

5- منشورات المكتب الدولي 51

ل) المنشورات الأخرى ذات الصلة المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي 51

1- المبادئ التوجيهية المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي بشأن إعداد مذكرة تفاهم بين السلطات الجمركية والمؤسسات البريدية الوطنية 51

2- المبادئ التوجيهية المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي والمتعلقة بتبادل البيانات الإلكترونية المسبقة بين المستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية 51

3- المبادئ التوجيهية المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي بشأن تسجيل البيانات والامتثال للنموذجين CN 22/CN 23 (التدفق صفر) 52

م) أفضل الممارسات بين المؤسسات البريدية والسلطات الجمركية 53

ن) تحسين نوعية المعلومات المتعلقة ببيانات ونماذج الإقرارات الجمركية 55

1- الآثار 55

2- عامل - خبرة الزبون 55

3- توصيات 55

هـ) المشاريع والنظم والصكوك والأدوات التي تستخدمها المؤسسات البريدية/السلطات الجمركية 56

1- نظم تكنولوجيا المعلومات الجمركية 58

2- نموذج البيانات الخاص بمنظمة الجمارك العالمية 59

3- معايير رسائل نظام التبادل الإلكتروني للبيانات بين إدارات البريد - الجمارك المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي 60

4- معايير الرسائل في الاتحاد البريدي العالمي 60

جدول المحتويات (تابع.) الصفحة

5- النموذج البريدي العالمي الخاص بالبيانات الإلكترونية المسبقة - نظرة عامة مفاهيمية 62
6- خارطة طريق البيانات الإلكترونية المسبقة 64
7- نظام الإقرارات الجمركية الخاص بالاتحاد البريدي العالمي 64
8- التطبيق الخاص بتسجيل البيانات الإلكترونية المسبقة للإقرارات الجمركية 65
9- إزالة الطابع المادي عن المستندات الثبوتية 66
10- المسائل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية 68
11- إنشاء خدمة دولية لنقل البريد بالسكك الحديدية 70

خامساً- مسائل السلامة والأمن 71

أ) معايير الأمن المادي والإجرائي الخاصة بالاتحاد البريدي العالمي 71
ب) إطار معايير تأمين وتيسير التجارة العالمية "SAFE" في منظمة الجمارك العالمية 71
ج) منح صفة المؤسسة الاقتصادية المعتمدة للمستثمرين المعيَّنين 72
د) اقتران برنامج المؤسسة الاقتصادية المعتمَدة ومعيارَي الاتحاد البريدي العالمي S58 وS59 73
هـ) السلسلة اللوجستية الجمركية المتكاملة (المعلومات السابقة للوصول والمغادرة) 74
و) المبادئ والعمليات المتعلقة باستخدام المعلومات المسبقة عن العملية السابقة للشحن 75
ز) المادة 8 من اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي بشأن الأمن البريدي 76
ح) اعتماد معايير الاتحاد البريدي العالمي الأمنية 77
ط) البضائع الخطرة 77
ي) المواد الكيميائية والبيولوجية والمشعّة والنوويَّة والمتفجّرة 79

أولاً- مقدّمة

يعدّ دليل التخليص الجمركي البريدي المشـــترك بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي أداة مشـــتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي يُقصـــد منها أن تكون "مســـتنداً قابلاً للتعديل" يمكن تحديثه بسهولة تبعاً للتجربة المكتسبة أو الظروف المتغيّرة.

ويعد الدليل مصـدر معلومات موجّه إلى موظفي المؤسـسـات البريدية والجمركية المعنيين بالتخليص الجمركي للبعائث البريدية. ويُقصـــد منه أن يكون بالنســـبة إلى المؤســـســـات البريدية وســـيلةً لتعريف الموظفين بمختلف الجوانب الجمركية لســلســلة الإمدادات البريدية وبمختلف معايير وصـــكوك وأدوات منظمة الجمارك العالمية. ويُقصـــد منه بالنســـبة إلى الســـلطات الجمركية مســـاعدة الموظفين المســـؤولين عن التخليص الجمركي للبعائث البريدية (وهو مجال يمثل تحدياً متعاظماً للســـلطات الجمركية، لا ســـيما في البيئة الجديدة التي تحكمها التجارة الإلكترونية) على زيادة معرفتهم بالعمليات البريدية التي ينطوي عليها تبادل البريد على المستوى العالمي.

ويُقصد من هذا المستند أيضاً أن يكون أساساً مشتركاً للحوار والتباحث على المستوى الوطني بين المستثمرين المعيَّنين للبلدان الأعضاء في الاتحاد البريدي العالمي وسلطاتها الجمركية الممثلة في منظمة الجمارك العالمية.

وستستعرض لجنة الاتصـال المشـتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي (لجنة الاتصـال المشـــتركة) إصـــدار عام 2024 من دليل التخليص الجمركي البريدي المشـــترك بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي. وهو متاح في قسم "المسـائل الجمركية" بالموقع الإلكتروني للاتحاد البريدي العالمي (www.upu.int) والموقع الإلكتروني لمنظمة الجمارك العالمية (www.wcoomd.org).

ثانياً- دور المؤسسات البريدية والجمركية

أ) الإدارات البريدية والجمركية على الصعيد الوطني

تؤدي المؤســـســـات البريدية دوراً مهماً في تســـهيل التجارة العالمية عبر تبادل المعلومات عبر الرســـائل والمواد المطبوعة (بريد الرسـائل) والبضـائع المرسـلة في هيئة طرود (عادة ترسـل عبر بريد الطرود وخدمة البريد العاجل الدولي).

وينبغي للسلطات الجمركية أن تيسر بالتعاون الوثيق مع المؤسسات البريدية (التي يُشار إليها أيضاً بالمستثمرين المعيَّنين) التخليص الجمركي للبعائث البريدية وتطبيق المعايير/الإجراءات بطريقة منسـقة لتأمين عموم سـلسـلة الإمدادات البريدية والوفاء بمهامها المشروعة وأهدافها.

وعلى الرغم من أن الإدارة البريدية قد تكون هيئة حكومية أو غير حكومية، فإن البلد العضـــو هو من يعيّن المستثمر المعيَّن فيما يخص البريد العالمي. وتعد اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي ونظامها، وهما الصكان اللذان يحكمان هذه العمليات الدولية، معاهدتين متعددتَي الأطراف تبرم بين الحكومات.

إذا يرتبط كل من المستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية في كل بلد من البلدان الأعضاء في الاتحاد البريدي العالمي وإقليم بريدي بالإدارة الوطنية ذات الصـــلة بكل منهما في إطار تحقيق الوظائف العامة. وفي حالة المستثمرين المعيَّنين، يرتبط هذا الأمر بالالتزام بتقديم خدمة شمولية. وفي حالة السلطات الجمركية، يرتبط هذا بتنفيذ السياسات والتشريعات التي تحكم البضائع العابرة للحدود.

لذا، فإنه من صـــميم مصـــلحة الإدارات البريدية والجمركية وحكوماتها أن تعمل هذه الهيئات بطريقة متعاونة ناجعة في كل بلد من البلدان. ولا ينطبق ذلك فقط على المســـائل التشـــغيلية اليومية، بل أيضـــاً على التخطيط الاستراتيجي ومسائل أخرى.

ب) دور الاتحاد البريدي العالمي

تتمثل مهمة الاتحاد البريدي العالمي على النحو الوارد في دستور الاتحاد البريدي العالمي واستراتيجية أبيدجان البريدية (2021 - 2025) فيما يلي:

تحفيز التنمية المستدامة للخدمات البريدية الشمولية الجيدة والفعالة وسهلة المنال، بغية تيسير الاتصالات بين سكان العالم، وذلك عن طريق:

- ضمان حرية تنقل البعائث البريدية في إقليم بريدي واحد مؤلف من شبكات مترابطة؛
- التشجيع على اعتماد معايير مشتركة عادلة وعلى استخدام التكنولوجيا؛
- ضمان التعاون والتفاعل بين أصحاب المصالح؛
- النهوض بالتعاون التقني الفعال؛
- الحرص على تلبية احتياجات الزبائن المتغيرة.

1- تنظيم المسائل الجمركية في الاتحاد البريدي العالمي ومجلس الاستثمار البريدي

إن الهيئات التابعة للاتحاد البريدي العالمي الأكثر تعاملاً مع المسائل الجمركية هي مجلس الإدارة ومجلس الاستثمار البريدي والمكتب الدولي. ويرد وصف عام لدور كل هيئة من هذه الهيئات في الموقع الإلكتروني للاتحاد البريدي العالمي[1]. وعموماً، يُعنى مجلس الإدارة بالمسائل الجمركية على المستوى الحكومي، ويُعنى مجلس الاستثمار البريدي بها على المستوى التشغيلي، بينما يمثل المكتب الدولي الهيئة التي تقدم الدعم إلى مجلس الإدارة ومجلس الاستثمار البريدي.

ويتكون مجلس الإدارة ومجلس الاستثمار البريدي كلاهما من البلدان الأعضاء للاتحاد البريدي العالمي المنتخبة والموزعة على لجان وأفرقة تابعة للجان. ونظراً لطبيعة عمل مجلس الإدارة في مقابل مجلس الاستثمار البريدي، لا توجد أفرقة تابعة لمجلس الإدارة منخرطة تحديداً في المسائل الجمركية، في حين أن مثل هذه الأفرقة توجد في مجلس الاستثمار البريدي.

ويوضح الرسم التوضيحي التالي الهيكل الحالي لمجلس الاستثمار البريدي:

هيكل مجلس الاستثمار البريدي للدورة ٢٠٢٢-٢٠٢٥

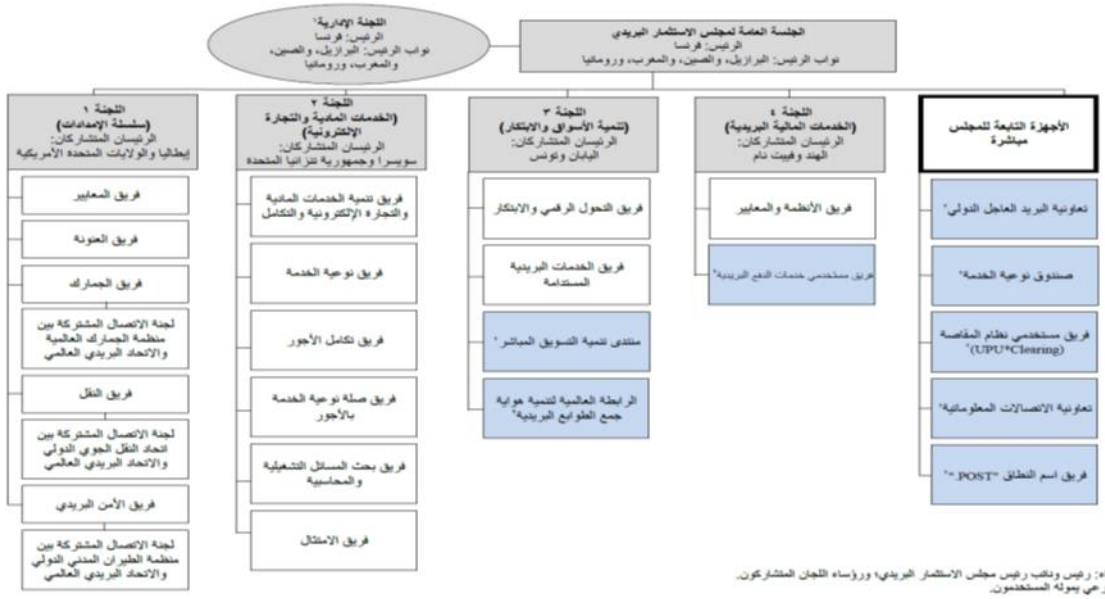

[1] الأعضاء: رئيس ونائب رئيس مجلس الاستثمار البريدي، ورؤساء اللجان المشاركون.
* جهاز فرعي يتولاه المستخدمون.

[1] تتاح المعلومات بشأن هيئات الاتحاد البريدي العالمي على الموقع www.upu.int/en/Universal-Postal-Union/About-UPU/Bodies.

وفريق الجمارك التابع للجنة سلسلة الإمدادات هو هيئة مجلس الاستثمار البريدي المعنية تحديداً بالمسائل المتعلقة بالجمارك. غير أن، ثمة أفرقة أخرى تابعة لمجلس الاستثمار البريدي قد تؤثر في المسائل الجمركية، وهذه الأفرقة تتعاون في إطار مجلس الاستثمار البريدي. وتوضَّح الأفرقة التي ربما تتفاعل كثيراً مع المسائل الجمركية بتظليلها في الرسم التوضيحي.

ج) دور منظمة الجمارك العالمية

أنشئت منظمة الجمارك العالمية في عام 1952 وكانت حينها تُسمى مجلس التعاون الجمركي، وهي هيئة حكومية دولية مستقلة مهمتها إعداد المعايير الدولية وتوطيد التعاون والنهوض بالقدرات من أجل تيسير التجارة المشروعة، وضمان تحصيل الإيرادات على نحو منصف وحماية المجتمع وتقديم التوجيه والإرشاد والدعم إلى السلطات الجمركية.

وتمثل منظمة الجمارك العالمية اليوم 185 إدارة جمركية من جميع أرجاء العالم، تعالج مجتمعةً زهاء 98٪ من التجارة العالمية. وتعد منظمة الجمارك العالمية بصفتها المركز العالمي للخبرات الجمركية المنظمة الدولية الوحيدة المختصة بالمسائل الجمركية. وينطبق هذا على جميع أشكال الحركة التي تشمل الحركة البريدية التي ثبت أنها معرضة لمختلف أشكال الأنشطة غير المشروعة.

وتقدم منظمة الجمارك العالمية بصفتها منتدى للحوار وتبادل الخبرات بين مندوبي الجمارك الوطنيين إلى أعضائها مجموعة من الاتفاقيات والصكوك الدولية، فضلاً عن المساعدة الفنية والخدمات التدريبية، إما مباشرة عن طريق الأمانة أو بمشاركتها. وتدعم الأمانة أيضاً دعماً قوياً أعضاءها في مساعيهم لتحديث سلطاتها الجمركية الوطنية والنهوض بقدراتها.

وإلى جانب دور منظمة الجمارك العالمية الحيوي في تحفيز نمو التجارة العالمية المشروعة، فإن لها جهود مقدَّرة على الصعيد العالمي في محاربة أنشطة الاحتيال أيضاً. ويمثل نهج الشراكة الذي تشجعه منظمة الجمارك العالمية إحدى وسائل لإقامة علاقات بين السلطات الجمركية وشركائها. وهي من خلال تشجيعها على تهيئة بيئة جمركية نزيهة وشفافة ويمكن التنبؤ بها تساهم مباشرة في النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لأعضائها.

وعلاوة على ذلك، وفي وجود بيئة عالمية ينعدم فيها الاستقرار وتواجه باستمرار التهديدات الناشئة عن الأنشطة الإرهابية، تصبح لمهمة منظمة الجمارك العالمية المتمثلة في تحسين حماية المجتمع والأراضي الوطنية وضمان التجارة العالمية وتيسيرها مغزى حقيقي.

وحتى يتاح توجيه البرامج والمشاريع والمبادرات الأخرى التي تنفذها أمانة منظمة الجمارك العالمية، أُعد صك رفيع المستوى يتعلق بالسياسات. وتُعرَّف الخطة الاستراتيجية لمنظمة الجمارك العالمية الممتدة لثلاثة أعوام على أنها مستند قابل للتعديل يُحدَّث سنوياً، يتضمن مجموعة من المؤشرات والأنشطة العملية التي تلبي احتياجات السلطات الجمركية على صعيد تيسير التجارة، وتحصيل الإيرادات، وحماية المجتمع والتنمية التنظيمية في بيئة متزايدة التعقيد.

وتتألف الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 من المستويات الخمسة التالية:

'1' غاية استراتيجية (النتائج): تقديم التوجيه والإرشاد والدعم إلى السلطات الجمركية

'2' أربعة أهداف استراتيجية (الأعضاء)

- تيسير التجارة
- تحصيل الإيرادات
- حماية المجتمع
- التنمية التنظيمية

’3 خمس عمليات استراتيجية (الوظائف الرئيسية لمنظمة الجمارك العالمية)

- إعداد الصكوك والمحافظة على استمراريتها وتنفيذها
- توطيد التعاون بين السلطات الجمركية
- النهوض بالقدرات
- البحث
- التواصل

’4 ثلاثة مجالات للتركيز (مجالات اهتمام منظمة الجمارك العالمية)

- التكنولوجيا والابتكار
- السلطات الجمركية الخضراء
- الإدارة الرشيدة والمساءلة

’5 مجالان للتحسين التنظيمي (تحسين منظمة الجمارك العالمية)

- خطة الإصلاح
- تحديث طرائق العمل

الخطة الاستراتيجية لمنظمة الجمارك العالمية 2022-2025

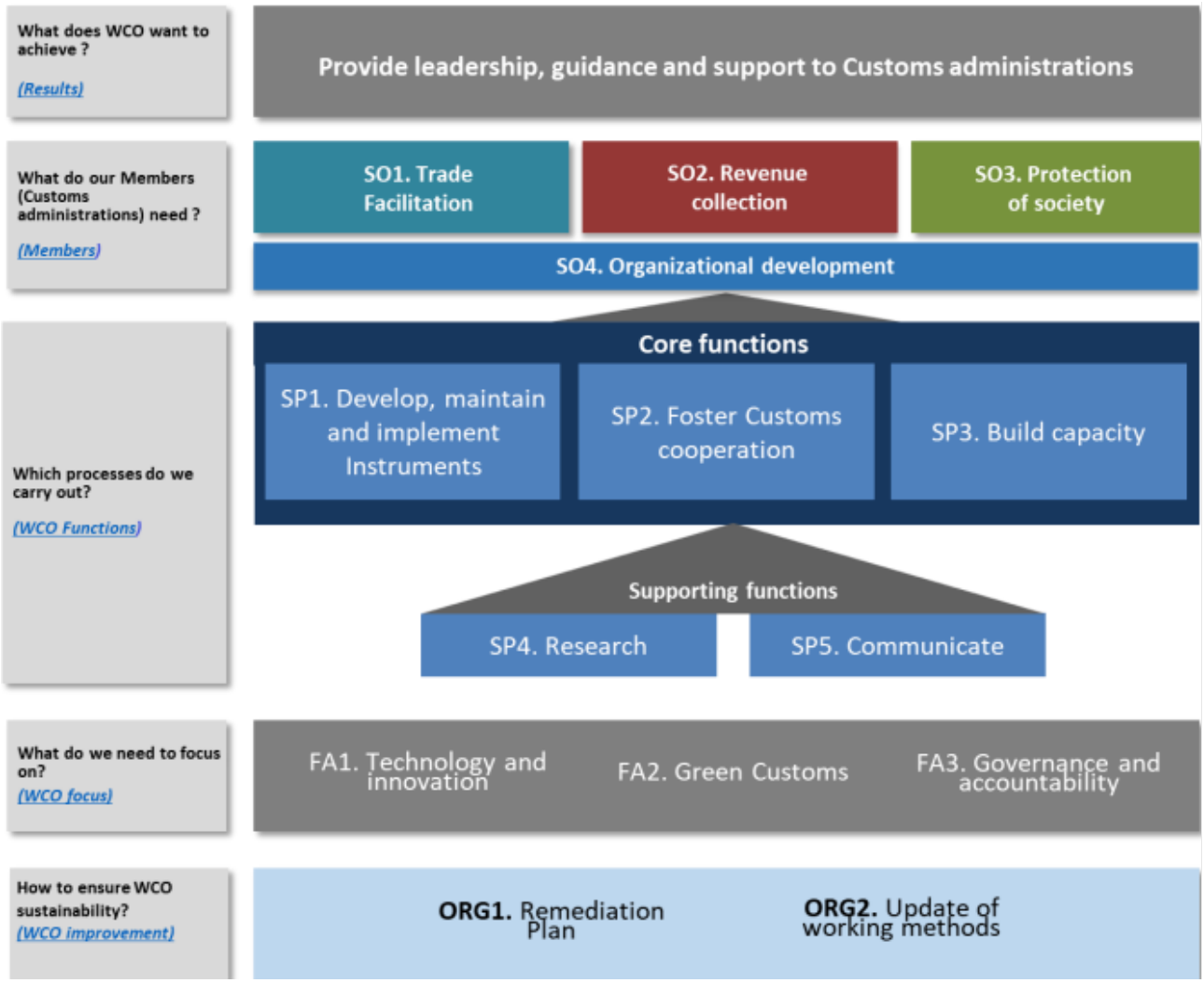

1- هيكل منظمة الجمارك العالمية: الهيئات العاملة لمنظمة الجمارك العالمية

تمثل الهيئة الإدارية لمنظمة الجمارك العالمية - المجلس - الجهة العليا لاتخاذ القرار في منظمة الجمارك العالمية وعادة ما تجتمع مرة كل عام. وخلال هذه الدورة السنوية للمجلس يُتفق على القرارات النهائية المتعلقة بعمل المنظمة وأنشطتها. وترفع لجنةُ السياسات توصياتها المتعلقة بالسياسات والخطة الاستراتيجية لمنظمة الجمارك العالمية إلى المجلس. أما الهيئتان العاملتان المسؤولتان عن تناول ما يتعلق تحديداً بالإجراءات الجمركية في الحركة البريدية هما لجنة الاتصال المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي واللجنة الفنية الدائمة. غير أن المسائل التي تتناولها معظم الهيئات العاملة الأخرى (مثل اللجنة المعنية بالإنفاذ والفريق العامل المعني بتأمين وتيسير التجارة العالمية) ذات صلة بالقطاع البريدي.

الهيئات العاملة الرئيسية لمنظمة الجمارك العالمية

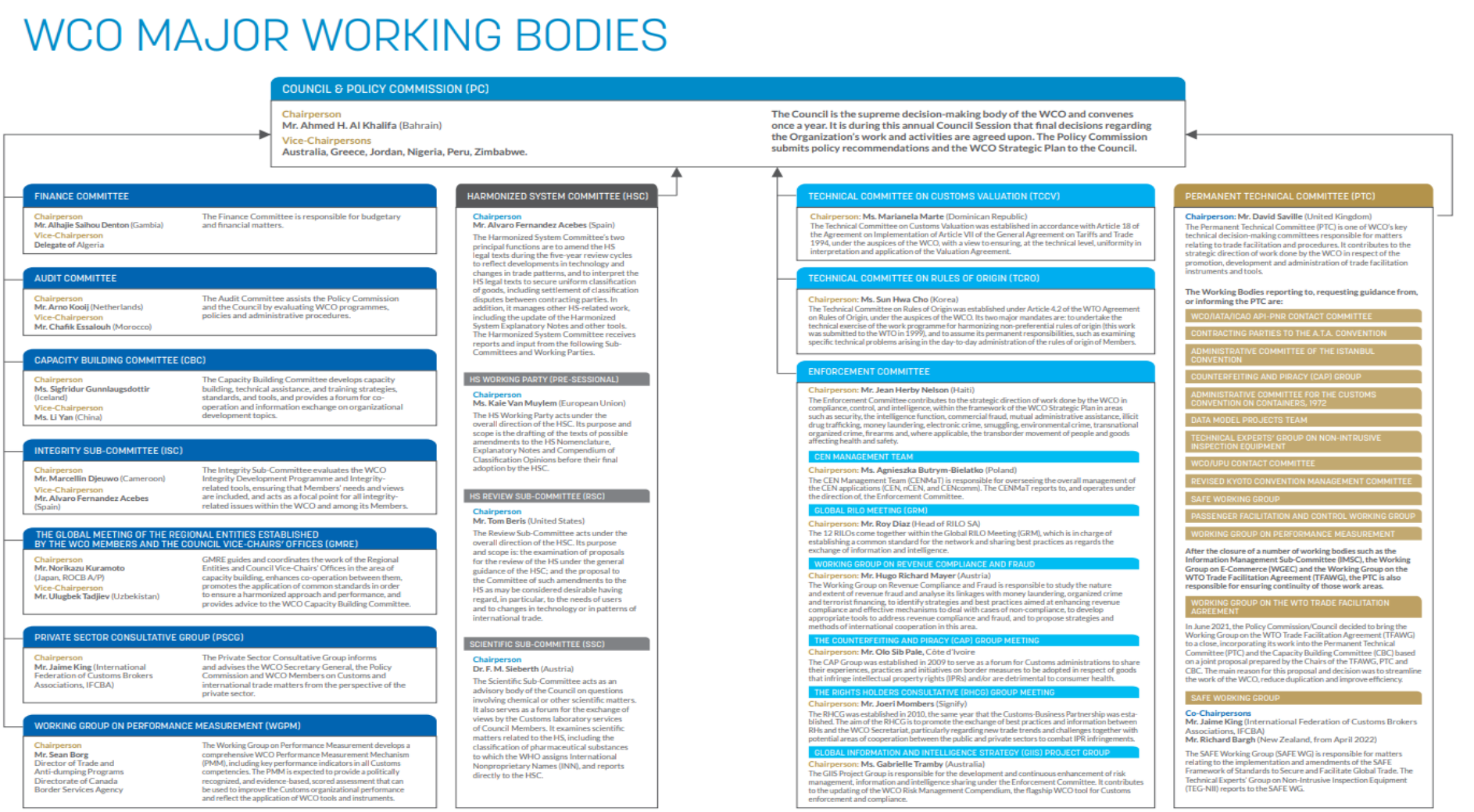

ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات في الموقع الإلكتروني لمنظمة الجمارك العالمية (www.wcoomd.org).

د) التعاون بين الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية

1- اتفاق التعاون بين الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية

للاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية تاريخ طويل من التعاون والتشاور. ويتجسد هذا الأمر في اتفاق التعاون الذي أُبرم بين المنظمتين في عام 2022، والذي يمكن الاطلاع عليه في قسم "المسائل الجمركية" بالموقع الإلكتروني للاتحاد البريدي العالمي (www.upu.int) والموقع الإلكتروني لمنظمة الجمارك العالمية (www.wcoomd.org). وحدد اتفاق التعاون هذا مجالات التعاون والتشاور ووضعت مبادئ توجيهية محددة. وقد وطدت منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي تعاونهما من خلال توقيع إعلان مشترك خلال المؤتمر العالمي الأول المشترك بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي الذي عُقد في طوكيو في اليابان في الفترة من 6 إلى 8 يونيو/حزيران 2023. ويحدد الإعلان أهدافاً مشتركة في مجالات الرقمنة، وتبادل البيانات، وأمن سلسلة الإمدادات، والنهوض بالقدرات.

2- لجنة الاتصال المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي

أنشئت لجنة الاتصال المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي في عام 1965 بموجب اتفاق بين المنظمة والاتحاد، على إثر قرار اعتمده الاتحاد البريدي العالمي خلال مؤتمره الخامس عشر الذي عُقد في فيينا في النمسا. وتُعالج المسائل المشتركة بين المؤسسات البريدية والجمركية بصفة أساسية من خلال اللجنة المشتركة هذه. وتضمن لجنة الاتصال أن يكون لمنظمة الجمارك العالمية رأي مسموع بشأن المسائل الخاصة بالاتحاد البريدي العالمي والعكس صحيح.

ويمكن وصف لجنة الاتصال بأنها فريق عمل دائم. وتقدّم استنتاجاتها إلى الأجهزة المختصة في المنظمة والاتحاد لتوافق عليها. وهيئة منظمة الجمارك العالمية المختصة هي اللجنة الفنية الدائمة. والهيئة المختصة في الاتحاد البريدي العالمي هي مجلس الاستثمار البريدي. ثانياً، ترفع لجنة الاتصال بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي تقاريرها إلى فريق الجمارك في إطار مجلس الاستثمار البريدي.

ووفقاً لاختصاصات لجنة الاتصال المشتركة، تُمثَّل كل من المنظمتين بثمانية بلدان أعضاء وبأمانة كل منهما. ولا تشمل لجنة الاتصال ممثلين من المؤسسات البريدية والجمركية لنفس البلد. لكن يمكن (بل ينبغي) للإدارة البريدية لممثل إدارة جمركية رسمية في لجنة الاتصال أن تشارك في عمل اللجنة بصفة مراقب. وتفيد هذه المشاركة المشتركة لبلد ما فائدة كبيرة في عمل لجنة الاتصال.

وعادة ما يعاد تشكيل لجنة الاتصال كل أربعة أعوام، بموجب قرار يصدر عن الهيئتين العليين في كلتا المنظمتين، ألا وهما مجلس منظمة الجمارك العالمية ومؤتمر الاتحاد البريدي العالمي.

وتتناول لجنة الاتصال المسائل ذات الاهتمام المشترك، وتسعى على وجه الخصوص إلى تسريع الإجراءات الجمركية في الخدمات البريدية وتبسيطها. وتحقيقاً لهذا الغرض، تسعى لجنة الاتصال المشتركة إلى:

أ) العمل بصفتها جهة اتصال بين المنظمتين الاثنتين تُعنى بالمسائل التي تثيرها كل من المنظمتين؛

ب) تبادل المعلومات المتعلقة بالمسائل ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للحركة البريدية، ولا سيما المسائل المتعلقة بتخليص البعائث البريدية؛

ج) تيسير الإجراءات الجمركية وتبسيطها وتنسيقها وضمان مراقبة جمركية فعالة فيما يخص البعائث البريدية، ولا سيما في بيئة التجارة الإلكترونية؛

د) ضمان اتخاذ تدابير أمنية فعالة في نقل جميع البعائث البريدية من خلال التنفيذ المنسق للمعايير الأمنية الأخرى ذات الصلة الخاصة بمنظمة الجمارك العالمية، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو)؛

هـ) تشجيع المستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية على إعداد استراتيجية مشتركة لمحاربة الأنشطة المحظورة، بما فيها غسيل الأموال، ونقل البضائع والمواد غير المشروعة/الخطرة، على الصعيد الوطني؛

و) تعزيز التطبيق المنسق للمعيارين الأمنيين البريديين S58 (الإجراءات الأمنية العامة) وS59 (مكتب التبادل وأمن البريد الجوي الدولي) وإطار إجراءات تأمين وتيسير التجارة العالمية الذي أعدته منظمة الجمارك العالمية؛

ز) تعزيز نقل البعائث البريدية بوسائل بديلة، مثل السكك الحديدية وبالبر، ووضع حلول للمسائل المتعلقة بنقلها وأمنها؛

ح) تيسير عمل السلطات الجمركية فيما يتعلق بتعزيز وضمان حركة التجارة المشروعة عبر الشبكة البريدية؛

ط) تعزيز مشاركة المستثمرين المعيَّنين في اللجنة الوطنية لتيسير التجارة والنوافذ الوحيدة الوطنية من أجل تيسير إدراج المنشآت الصغيرة والصغرى والمتوسطة والمجتمعات التي تنقصها الخدمات، والتي يقدم إليها المستثمرون المعيَّنون الخدمات، في برامج تيسير التجارة ذات الصلة؛

ي) تحسين المراقبة الجمركية على مستوى التصدير من خلال تحسين الامتثال للقواعد والنظم؛

ك) إعداد وتعزيز المعايير والأدوات واستخدامها، بما فيها تبادل البيانات الإلكترونية المسبقة بين المستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية وصون خصوصية البيانات؛

ل) إعداد دليل التخليص الجمركي البريدي المشترك بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي وتحديثه بانتظام وغيره من الصكوك والأدوات للمساعدة على ضمان الامتثال وتحسين جودة البيانات؛

م) تعزيز أنشطة بناء القدرات من خلال تعزيز تنظيم حلقات عمل جمركية مشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي في مختلف مناطق العالم، وتقديمها في عين المكان و/أو عن بُعد، بحسب ما يناسب؛

ن) إعداد وتنفيذ مبادرات لبناء القدرات من أجل المستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، مثل الرقمنة لتمكين معاملة البعائث البريدية آلياً من دون استخدام أوراق، واستخدام البيانات المتاحة لتحديد المخاطر/المهددات وتحسين الامتثال للمتطلبات الجمركية وغير من المتطلبات التنظيمية الأخرى.

وتعد لجنة الاتصال المشتركة الآلية التي تنسق من خلالها منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي أموراً من قبيل 1) الاقتراحات التنظيمية التي تؤثر في المؤسسات البريدية والجمركية؛ 2) إعداد المعايير المشتركة بين المؤسسات البريدية والجمركية؛ و3) المبادرات المشتركة التي تؤثر في المؤسسات البريدية والجمركية.

ويمكن لأعضاء كلتا المنظمتين أن يطلعوا على تقارير اجتماعات لجنة الاتصال المشتركة المتاحة على الموقع الإلكتروني لكل منهما (www.upu.int وwww.wcoomd.org).

ثالثاً- الإطار التنظيمي

أ) اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي ونظامها

يشير كل من اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي ونظام الاتفاقية مرات عديدة إلى المسائل ذات الطابع الجمركي. وتُتاح هذه الإحالات في الموقع الإلكتروني للاتحاد البريدي العالمي، وبالتحديد في القسم الخاص بوثائق الاتحاد البريدي العالمي.[2]

ويتضمّن الجدول الآتي المواد التي تعدّ الأكثر أهمية في هذا الخصوص، بالإضافة إلى التعليقات المتعلقة بتفسيرها من الناحية العملية. ويدل الاختصار ("...") على أن جزءاً من المادة أو البند حذف اختصاراً للنص الذي يرد في الجدول. ويمكن الاطلاع على النص الكامل في نظام اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي، باستثناء مواد الاتفاقية التي اعتمدها مؤتمر عام 2012.

ويجري فريق الجمارك تحديثاً لهذا الجدول بانتظام. ويُراجع بعد كل دورة من دورات مجلس الاستثمار البريدي بهدف إدراج التعديلات التي يدخلها المجلس.

الموضوع	*الإحالة*	*النص*	*التعليقات*
الأمن البريدي	البندان 1 و2 من المادة 8 من الاتفاقية	1-8 يلتزم كل من البلدان الأعضاء ومستثمريها المعيَّنين بالمتطلبات الأمنية المعرَّفة في المعايير الأمنية للاتحاد البريدي العالمي ويقرون وينفذون استراتيجية عمل في مجال الأمن على جميع مستويات الاستثمار البريدي للحفاظ على ثقة عامة الجمهور في الخدمات البريدية التي يقدمها المستثمرون المعيَّنون وتعزيز تلك الثقة، وذلك في صالح كل الموظفين المعنيين. وتتضمن هذه الاستراتيجية الأهداف المحددة في النظام، كما تتضمن مبدأ الامتثال للمتطلبات القانونية المتعلقة بتوفير بيانات إلكترونية مسبقة بشأن البعائث البريدية المحددة في أحكام التنفيذ (بما في ذلك نوع البعائث البريدية ومعاييرها) التي اعتمدها كل من مجلس الاستثمار البريدي ومجلس الإدارة وفقاً لمعايير الترسيل التقنية للاتحاد. على أن تشمل هذه الاستراتيجية أيضاً تبادل المعلومات المتعلقة بالحفاظ على أمن وسلامة نقل وعبور الإرساليات فيما بين البلدان الأعضاء ومستثمريها المعيَّنين.	تحدّد هذه المادة مسؤولية المؤسسات البريدية عن تفتيش البعائث البريدية لضمان أمن الملاحة الجوية. وتشير أيضاً إلى استراتيجية تقديم بيانات إلكترونية مسبقة بناء على الإقرارات الجمركية. وتشير هذه المادة إلى المعيار التقني S58 (التدابير الأمنية العامة) والمعيار S59 (أمن مكاتب التبادل والبريد الجوي الدولي) المدرجين في برنامج معايير الاتحاد البريدي العالمي. ويُشار إليهما أيضاً في القسم المتعلق بالأمن البريدي في الموقع الإلكتروني للاتحاد البريدي العالمي.
		2-8 يجب أن يكون أي تدبير أمني يتخذ ضمن سلسلة النقل البريدي الدولي متناسباً مع الخطر أو التهديد، كما يجب فرضه دون إعاقة تدفق البريد أو التجارة على المستوى العالمي من خلال مراعاة خصوصية شبكة البريد. ويجب فرض التدابير الأمنية التي قد يكون لها أثر عالمي على العمليات البريدية بطريقة منسقة دولياً ومتوازنة مع مشاركة الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة.	

[2] يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بوثائق الاتحاد البريدي العالمي على الرابط: www.upu.int/en/Universal-Postal-Union/About-UPU/Acts.

الموضوع	*الإحالة*	*النص*	*التعليقات*
معالجة البيانات الشخصية	المادة 10 من الاتفاقية	1-10 لا يجوز استخدام البيانات الشخصية للمستخدمين إلا للأغراض التي جُمعت من أجلها وفقاً للتشريع الوطني. 2-10 لا يجوز إنشاء البيانات الشخصية للمستخدمين إلاَّ للأجهزة المرخص لها بالنفاذ إليها بموجب التشريع الوطني. 3-10 يحرص كل من البلدان الأعضاء ومستثمريها المعيَّنين على ضمان سرية وأمن البيانات الشخصية للمستخدمين، وفقاً لتشريعهم الوطني. 4-10 يخطر المستثمرون المعيَّنون زبائنهم بطريقة استخدام بياناتهم الشخصية ولا سيما الغرض من تجميعها. 5-10 دون الإخلال بما سبق، يجوز للمستثمرين المعيَّنين إرسال البيانات الشخصية إلى المستثمرين المعيَّنين في بلدان المقصد أو في بلدان العبور الذين يحتاجون إلى تلك البيانات من أجل تقديم الخدمة.	صارت الأنشطة البريدية تتخذ طابعاً عالمياً بشكل مطرد. وأصبحت مسائل الأمن ومعالجة البيانات موضوعاً للنقاش بصورة منتظمة في المحافل الدولية. لذا، من المهم جداً أن تنص الاتفاقية على سرية البيانات التي يجمعها المستثمرون المعيَّنون، بل على حمايتها وأمنها أيضاً. وتشدّد المادة على ضرورة إعلام الزبائن والحصول على موافقتهم قبل استخدام بياناتهم الشخصية. وهي تنص على ضرورة إخطار الزبائن بالغرض من تجميع البيانات ذات الطابع الشخصي. وأُنشأ الاتحاد البريدي الاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة بتبادل البيانات، واعتمدها مجلس الاستثمار البريدي في أبريل/نيسان 2021. وهي صك قانوني يهدف إلى تسهيل تبادل البيانات المطلوبة في تسيير الخدمات البريدية الدولية وإلى المساعدة على تنفيذ المبادلات هذه وفقاً لوثائق الاتحاد البريدي العالمي. وتشمل الاتفاقية المتعددة الأطراف لتبادل البيانات الأحكام الأساسية المتعلقة بالترتيبات القائمة المتعددة الأطراف المتعلقة بتبادل البيانات، التي يبرمها المستثمرون المعيَّنون في البلدان الأعضاء في الاتحاد. وهي تهدف إلى تفصيل الالتزامات المتعلقة بتبادل البيانات الواردة في وثائق الاتحاد البريدي العالمي، وإلى تحديد الشروط ذات الصلة الرامية إلى إيجاد صك يديره الاتحاد البريدي يمكن أن ينضم إليه الجميع في مختلف أماكن العالم. وتدعي الكيانات البريدية المؤهلة إلى الانضمام إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف والمساهمة في إعداد إطار عمل عالمي لتبادل البيانات البريدي العالمية وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في وثائق الاتحاد البريدي العالمي.
مسؤولية المؤسسات البريدية إزاء المعلومات التي ترد في الإقرارات الجمركية	المادة 23 من الاتفاقية	23- انتفاء مسؤولية البلدان الأعضاء والمستثمرين المعيَّنين 3-23 لا تتحمل البلدان الأعضاء والمستثمرون المعيَّنون أي مسؤولية من جراء الإقرارات الجمركية مهما كان الشكل الذي حررت به والقرارات التي تتخذها خدمات الجمارك عند التحقق من البعائث التي تخضع للمراقبة الجمركية.	تؤكد هذه المادة أن المرسل، وليست المؤسسة البريدية، هو المسؤول عن المعلومات الواردة في الإقرارين CN 22 وCN 23. كما ينبغي أن تعتمد المؤسسات البريدية إجراءات (من قبيل تدريب الموظفين) لتقديم المشورة إلى المرسلين ومساعدتهم على استيفاء الإقرارات. ولا بد في هذا السياق من ذكر النص الوارد أدناه على ظهر الإقرارين الجمركيين CN 22 وCN 23: "بغية التعجيل بالتخليص الجمركي، يتعيّن استيفاء الإقرار الجمركي بالإنكليزية (هي اللغة المحبذة) أو بالفرنسية أو بلغة مقبولة في بلدي المصدر والمقصد".

الموضوع	*الإحالة*	*النص*		*التعليقات*
مسؤولية المؤسسات البريدية إزاء المعلومات التي ترد في الإقرارات الجمركية (تابع.)	المادة 20-001 من نظام الاتفاقية	1-001-20	لا يتحمل المستثمرون المعيَّنون أي مسؤولية من جراء الإقرارات الجمركية. ويدخل إعداد الإقرارات الجمركية ضمن المسؤولية المطلقة للمرسل. ومع ذلك يتعيَّن على المستثمرين المعيَّنين أن يتخذوا كافة التدابير المعقولة لإعلام زبائنهم حول أساليب إتمام الإجراءات الجمركية ولا سيما التأكد من الإعداد الكامل للإقرارات الجمركية CN 22 وCN 23 بحيث يسهل التخليص الجمركي السريع عن البعائث.	
حظر وتقييد البضائع الخطرة	المادة 19 من الاتفاقية	2-19 1-2-19 [...] 3-19 1-3-19 2-3-19 3-3-19 4-19 1-4-19 [...]	ممنوعات تشمل جميع فئات البعائث يحظر إدراج الأشياء المبينة فيما يلي في جميع فئات البعائث: البضائع الخطرة يحظر إدراج البضائع الخطرة على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية والنظام داخل أي فئة من فئات البعائث. يحظر إدراج الأجهزة المتفجرة والعتاد الحربي الخامل، بما في ذلك القنابل اليدوية الخاملة والقذائف الخاملة وما شابهها وكذا النسخ المقلدة لهذه الأجهزة والمواد في أي فئة من البعائث. تُقبل بصورة استثنائية البضائع الخطرة في العلاقات بين البلدان الأعضاء التي تعرب عن استعدادها لقبول هذه البضائع بصورة استثنائية أو في اتجاه واحد شريطة أن تمتثل للقواعد والأنظمة الوطنية والدولية الخاصة بالنقل. الحيوانات الحية يحظر إدراج الحيوانات الحية في أي فئة من فئات البعائث.	تتطرق هذه المادة من الاتفاقية، وكذلك مواد نظام الاتفاقية، إلى الأشياء المحظورة (غير المقبولة في بلدان المقصد) أو الخاضعة لقيود (المقبولة لكن بشروط خاصة بالتغليف والترخيص والكميات مثلاً) كما هي الحال مع البضائع الخطرة. وهي تحدّد البضائع الخطرة غير المقبولة في البعائث البريدية وتقدّم الشروط (التغليف ووضع اللصائق) التي يُسمح بموجبها إرسال بعض البضائع الخطرة. ويتيح ذلك نقل البضائع الخطرة المقبولة على أساس استثنائي، على النحو المحدد في الاتفاقية، بين البلدان التي تتفق فيما بينها على نقلها عبر البريد. وينبغي للمؤسسات البريدية أن تحدّد بوضوح الممنوعات والقيود الخاصة ببلدانها قبل أن ينشرها المكتب الدولي في القسم الخاص بالمسائل الجمركية بالموقع الإلكتروني للاتحاد البريدي العالمي.[3]

[3] يمكن الاطلاع على القسم الخاص بالمسائل الجمركية في الموقع الإلكتروني للاتحاد البريدي العالمي على الرابط: www.upu.int/en/Postal-Solutions/Programmes-Services/Postal-Supply-Chain/Customs.

الموضوع	*الإحالة*	*النص*	*التعليقات*
حظر وتقييد البضائع الخطرة (تابع.)	المواد 19-001 و19-002 و19-003 و19-004 و19-005 و19-006 و19-007 و19-008 و19-009 من نظام الاتفاقية	19-001 البضائع الخطرة المقبولة بصفة استثنائية 19-001-1 تُقبل البضائع الخطرة التالية بصفة استثنائية: 19-001-1-1 المواد المشعة المرسلة داخل بعائث بريد الرسائل وبعائث الطرود البريدية المشار إليها في المادة 19-003-1؛ 19-001-1-2 المواد المُعدية المرسلة داخل بعائث بريد الرسائل وبعائث الطرود البريدية المشار إليها في المادة 19-003-2؛ 19-001-1-3 خلايا الليثيوم وبطاريات الليثيوم المرسلة داخل بعائث بريد الرسائل وبعائث الطرود البريدية المشار إليها في المادة 19-003-3.	تحدّد هذه المادة البضائع الخطرة التي يقبل عموماً نقلها عبر البريد الدولي. وتشمل المادة أيضاً حكماً يسمح للبلدان أن تتفق فيما بينها على قبول مواد أخرى عبر النقل السطحي فقط.
	المادة 17-003 من نظام الاتفاقية	17-003 المعلومات التي ينبغي للمستثمرين المعيَّنين تقديمها: 17-003-1 يجب على المستثمرين المعيَّنين أن يبلغوا المكتب الدولي، على نماذج يرسلها هذا الأخير، بالبيانات المفيدة المتعلقة بتنفيذ الخدمة البريدية.	تشجع هذه المواد مؤسسات البريد على القيام بذلك وتتيح لها تلك الجهود بغية: - ضمان معرفة المرسِلين للبضائع الخطرة وثم تفادي إرسالها؛ - ضمان أن قائمة الممنوعات والقيود التي وضعوها قد صيغت صياغة واضحة ودقيقة؛ - ضمان بذلهم قصارى جهدهم لإعلام الزبائن بالأشياء التي من المرجّح أن تكون محظورة أو خاضعة لقيود في بلدان المقصد.
	المادة 17-004 من نظام الاتفاقية	17-004 نشرات المكتب الدولي 17-004-2 ينشر استناداً إلى المعلومات التي يقدمها البلدان الأعضاء و/أو المستثمرون المعيَّنون [...] 17-004-2-5 قائمة الأشياء الممنوعة [...]	
الرسوم والضرائب	المادة 20 من الاتفاقية	المراقبة الجمركية. الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى 1- يُرخص للمستثمر المعيَّن لبلد المصدر والمستثمر المعيَّن لبلد المقصد أن يعرضا البعائث على المراقبة الجمركية وفقاً لتشريع هذين البلدين. 2- يجوز أن تفرض على البعائث الخاضعة للمراقبة الجمركية لصالح البريد، نفقات خاصة بالعرض على الجمارك يحدد مبلغها الإرشادي في النظام. وتحصل هذه النفقات فقط مقابل العرض على الجمارك والتخليص الجمركي عن البعائث التي فرضت عليها رسوم جمركية أو أي رسوم أخرى من نفس النوع.	تحدّد هذه المادة من الاتفاقية المواصفات الرئيسية لتخليص البريد من الجمرك (باعتبارها مختلفة عن التخليص الجمركي للسلع التجارية). ويتطرق البند الثاني إلى حالة نموذجية يسمح فيها للمؤسسة البريدية في المقصد أن تحصل رسوماً وضرائب من المرسل إليهم. وهو يجيز للمؤسسة البريدية أن تفرض على الزبون (الذي يكون عموماً المرسل إليه) رسوماً خاصة بالعمليات المعتمدة التي تنطوي عليها جمع هذه الرسوم والضرائب، ولا يجيز في المقابل تحصيل هذه الرسوم من البعائث المعفاة من الرسوم والضرائب.

الموضوع	*الإحالة*	*النص*	*التعليقات*
الرسوم والضرائب (تابع.)	المادة 20 من الاتفاقية	3- يرخص للمستثمرين المعيَّنين الذين حصلوا على ترخيص إجراء التخليص الجمركي نيابة عن الزبائن، سواء باسم الزبون أو المستثمر المعيَّن في بلد المقصد، أن يحصلوا من الزبائن أجرة تعتمد على التكاليف الفعلية للعملية. ويمكن أن تحصل هذه الأجرة، فيما يتعلق بجميع البعائث المصرح بها لدى الجمارك، طبقاً للتشريع الوطني، بما فيها البعائث المعفاة من الرسوم الجمركية. وينبغي أن يُعلم الزبائن مقدماً بخصوص الأجرة المعنية حسب الأصول المرعية. 4- يرخص للمستثمرين المعيَّنين أن يُحصِّلوا من المرسلين أو من المرسل إليهم البعائث، تبعاً للحالة، الرسوم الجمركية وجميع الرسوم المحتملة الأخرى.	أما البند الثالث، فيتناول حالة غير اعتيادية يكون فيها البلد ملزما بأن يقرّ بجميع البعائث إلى الجمارك، بما فيها تلك المعفاة من الرسوم والضرائب فيفرض رسوماً إضافية. وتجيز الاتفاقية في هذه الحالة للمؤسسة البريدية فرض رسوم على الزبون خاصة بجميع البعائث، بما فيها تلك المعفاة من الرسوم والضرائب. وتقوم عادة المؤسسة البريدية في المقصد بتحصيل رسوم وضرائب من المرسل إليهم، غير أن البند الرابع يسمح بنماذج تجارية أخرى بحسب التشريعات الوطنية، مثل نموذج "السعر الشامل لتكلفة التفريغ" حيث يدفع المرسل الرسوم والضرائب للمؤسسة البريدية في بلد المصدر التي تدير بدورها عملية الدفع للجمارك في المقصد.
معرّفات البعائث بالرموز ذات الخطوط على الرزم الصغيرة من بريد الرسائل[4]	البند 6-4 من المادة 17-107 من نظام الاتفاقية	يضع المستثمرون المعيَّنون معرفاً وحيداً برموز ذات خطوط مطابقاً للمعيار التقني S10 الخاص بالاتحاد البريدي العالمي على الرزم الصغيرة التي تحتوي على بضائع حتى يتسنى توفير بيانات إلكترونية جمركية مسبقة عبر الحدود [...]. بيد أن وجود هذا المعرف لا يعني بالضرورة تقديم خدمة تأكيد التوزيع. [...]	بخلاف الطرود وبعائث البريد العاجل الدولي والرزم الصغيرة غير المسجلة ليس من اللازم وضع معرف برموز ذات خطوط على الرزم الصغيرة غير المسجلة حتّى لو كانت خاضعة للمراقبة الجمركية. لكنّ هذا النوع من المعرفات قد يكون مهماً جداً للعمليات المتعلقة بالجمارك. ويدخل الحكم الذي يقضي بوضع معرف وحيد برموز ذات خطوط مطابق للمعيار التقني S10 على الرزم الصغيرة العادية التي تحتوي على بضائع حيز النفاذ اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2018.
إلصاق النموذج CN22 على البعيثة	البند 2-1 من المادة 20-001 من نظام الاتفاقية	يجب أن تزود البعائث التي تخضع للمراقبة الجمركية، من الخارج، بالإقرار الجمركي CN 22 أو ببطاقة متحركة من نفس النموذج.	تضمن هذه المادة إبراز الإقرار الجمركي CN 22 بوضوح لأنّ ذلك مهمّ للمعالجة الجمركية في المقصد.
النقل الإلكتروني لبيانات النموذجين CN 22 وCN 23	البند 2-2 من المادة 20-001 من نظام الاتفاقية	وفقاً للمادة 08-002، تُرسل إلكترونياً المعطيات الجمركية المقدمة طبقاً للتعليمات المنصوص عليها بالإقرار الجمركي CN 22 أو CN 23، بما فيها اسما المرسِل والمرسَل إليه وعنواناهما إلى المستثمر المعيَّن في بلد المقصد، وذلك وفقاً للمعيار الخاص بالتبادل الإلكتروني للبيانات (ITMATT V1) M33 الخاص بالاتحاد البريدي العالمي. ويمكن أن يشاطر المستثمر المعيَّن في المصدر جميع هذه المعطيات المذكورة عاليه أو جزءاً منها مع إدارة جمارك بلد المصدر لأغراض التصدير كما يمكن للمستثمر المعيَّن في المقصد أن يشاطر جميع المعطيات المذكورة عاليه أو جزءاً منها مع إدارة جمارك بلد المقصد، وذلك لأغراض الاستيراد.	تسمح هذه المادة للمؤسسات البريدية بالتبادل الإلكتروني للمعطيات الواردة في الإقرارين CN 22 أو CN 23، وفقاً للأحكام التنفيذية المتعلقة بتقديم البيانات الإلكترونية عبر رسائل ITMATT مثلاً (المعروضة في فقرة لاحقة من هذا الدليل).

[4] يوضّح الفرق بين الرزمة الصغيرة في بريد الرسائل والطرد بحسب أحكام نظام الاتفاقية في فقرة لاحقة من هذا المستند.

الموضوع	*الإحالة*	*النص*	*التعليقات*
النقل الإلكتروني لبيانات النموذجين CN 22 وCN 23 (تابع.)	البند 1 من المادة 002-08 من نظام الاتفاقية	يمكن أن تخضع البعائث التي تحتوي على بضائع لمتطلبات خاصة بالجمارك وبأمن عملية الاستيراد تقضي بتوفير بيانات إلكترونية مسبقة طبقاً للمادة 8-1 من الاتفاقية وفقاً لما حُدِّد في أحكام النظام ذات الصلة. ويكون لجميع البلدان الأعضاء ومستثمريها المعيَّنين خيارُ إعلام البلدان الأخرى الأعضاء ومستثمريها المعيَّنين بمتطلباتها الأمنية المحددة (طبقاً للأحكام المشار إليها آنفاً) عبر المجموعة ذات الصلة. وتُعفى من هذه المتطلبات الرسائلُ أو البطاقات البريدية أو المطبوعات (غير الكتب) أو بعائث بريد الرسائل التي تحتوي على مراسلات أو بعائث المكفوفين غير الخاضعة للرسوم الجمركية.	
استخدام الإقرار CN 23 على الرزم الصغيرة	البند 2-5 من المادة 001-20 (اعتباراً من 1 يونيو/حزيران 2023)	إذا فضَّل المرسِل ذلك، ترفق فضلاً عن ذلك بالبعائث إقرارات جمركية منفصلة CN 23 وبالعدد المقرر. ويوضع أحد هذين الإقرارين على البعيثة. وإذا لم يكن الإقرار مرئياً مباشرة من خارج البعيثة، يلصق على خارج البعيثة الجزء القابل للاقتطاع فقط من الإقرار الجمركي CN 22. ويجوز أيضاً الاستعاضة عن الجزء القابل للاقتطاع من الإقرار الجمركي CN 22 بلصيقة مصمغة أو ذاتية الالتصاق بيضاء أو خضراء وتحمل العبارة التالية: قيد باللون الأسود **CN 23 enclosed** **May be opened officially**	تحدّد هذه المادة شروط استخدام الإقرار CN 23 بدلاً من CN 23 في بعائث بريد الرسائل من قبيل الرزم الصغيرة والأكياس M.
المظروف الشفاف اللاصق	البند 2-6 من المادة 001-20 من نظام الاتفاقية	تربط الإقرارات الجمركية CN 23 بالبعيثة من الخارج بطريقة متينة ويفضل أن تُدرج في مظروف شفاف لاصق.	تحثّ هذه المادة على استخدام المظاريف الشفافة بحيث يكون الإقرار CN 23 بارزاً لكن يسهل سحبه لتتحقق منه الجمارك قبل إعادته إلى المظروف.
إلزامية الإقرارات الجمركية على الرزم الصغيرة	البند 2-8 من المادة 001-20 من نظام الاتفاقية	إن الرزم الصغيرة يجب أن يُرافقها دوماً إقرار جمركي [...].	توضح هذه المادة أنه يجب أن تحمل رزم بريد الرسائل الصغيرة الإقرار CN 22 أو الإقرار CN 23.

الموضوع	*الإحالة*	*النص*	*التعليقات*
البعائث ذات الأولوية	البند 4-3 من المادة 17-113 (نص مشابه في البند 3-1 من المادة 20-001) من نظام الاتفاقية	أولويّة معالجة البعائث ذات الأولوية والبعائث الجوية 4- يتّخذ المستثمرون المعيَّنون كافة الإجراءات المفيدة من أجل: [...] 4-3 تعجيل العمليات الخاصة بالمراقبة الجمركية للبعائث ذات الأولوية والبعائث الجوية الموجّهة إلى بلدهم.	تنطبق تشريعات مماثلة على الطرود. وتنصّ هذه المادة على أن الأولوية في مؤسسات البريد في المقصد تُعطَى الأولوية للبريد الجوي/ذي الأولوية وليس البريد البحري/السطحي المنقول جواً/غير ذي الأولوية. وتعطى هذه الأولوية عادة من خلال تنظيم العمليات في مكتب التبادل عند وصول البريد بطريقة يقدّم فيها البريد الجوي/ذو الأولوية إلى الجمارك قبل البريد البحري/السطحي المنقول جواً/غير ذي الأولوية.
البعائث المعادة أو المعاد توجيهها	البند 1 من المادة 20-003 من نظام الاتفاقية	1- يتعهّد المستثمرون المعيَّنون بأن يتدخلوا لدى الخدمات المعنية في بلدهم لإلغاء الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى على البعائث: 1-1 المعادة إلى مصدرها؛ 1-2 التي أعدمت بسبب العطب التام للمحتويات؛ 1-3 التي استؤنف إرسالها إلى بلد ثالث؛ 1-4 في حالة الطرود بالأخص: 1-4-1 تخلى عنها المرسِل؛ 1-4-2 فقدت أو حدث بها عبث أو عطب في خدمتهم.	تنصّ هذه المادة على ضرورة اعتماد آليات بين المؤسسات البريدية والجمركية تسمح بإلغاء الرسوم والضرائب المفروضة على البعائث المعادة أو تلك التي يعاد توجيهها.
التصنيف بحسب المقاس	المادة 17 من الاتفاقية	4- تصنف بعائث بريد الرسائل تبعاً لسرعة معالجتها ومحتواها، وفقاً للنظام. 5- في إطار أنظمة التصنيف المشار إليها في البند 3، يجوز أيضاً أن تصنَّف بعائث بريد الرسائل بحسب مقاسها باعتبارها رسائل صغيرة (P)، أو رسائل كبيرة (G)، أو رسائل مُزحمة (E) أو رزم صغيرة (E). وتُبيَّن حدود الحجم والوزن في النظام.	يتطرق البند 5 من المادة 17 من الاتفاقية إلى الفرز بحسب المقاسات. وتجيز للمؤسسات البريدية فرز بعائث بريد الرسائل في حاويات بحسب مقاس البعيثة، وتشجيعها على القيام بذلك. وعلى سبيل المثال، قد تتفّق المؤسسات البريدية في إطار اتفاقات ثنائية على اعتماد حاويات (أكياس) تحتوي على رزم صغيرة لا غير، في حين توضع الرسائل/الأوراق المطبوعة في حاويات مختلفة (أي عدم الخلط بين الرزم الصغيرة والرسائل/الأوراق المطبوعة). وقد تساهم هذه المنهجية، في جملة المزايا التي تقدّمها، في زيادة فعالية عمليات التخليص الجمركي في المقصد.

وإضافة إلى هذه البنود، ثمة بنود أخرى مهمة في شكل تعليمات واردة على ظهر النموذجين CN 22 وCN 23. وسيجري التطرق إليها في فقرة لاحقة من هذا الدليل. كما أن أحكام المؤتمر تعلم عموماً أجهزة الاتحاد البريدي العالمي (مثل مجلس الاستثمار البريدي ومجلس الإدارة والمكتب الدولي) بالاستراتيجيات والأولويات المعتمدة في هذا الشأن. ويمكن للمستخدمين المسجلين في الموقع الشبكي للاتحاد أن يطّلعوا على الحكم المتعلق بالجمارك الصادر عن آخر مؤتمر (انظر اقتراحات العمل الواردة في خطة أعمال أبيدجان في مستند: المؤتمر- المستند 14- المراجعة 1) والمنشور على الموقع.

ب) صكوك منظمة الجمارك العالمية وأدواتها

منظمة الجمارك العالمية منظمة تعد الصكوك والأدوات، وقد أعدت خلال السبعين عاماً الماضية عدداً كبيراً من الصكوك والأدوات لمساعدة السلطات الجمركية في كل أنحاء العالم على تحقيق مقاصدها وأهدافها. وتصلح هذه الصكوك والأدوات لحد كبير لجميع أشكال الحركة ولذا فهي صالحة لحركة البريدية فيما يخص الإجراءات الجمركية.

وتركز منظمة الجمارك العالمية على إعداد الصكوك التي تدعم اتباع الممارسات الجمركية الحديثة وإدارة جودتها والتي ترفع الوعي بالدور الحيوي الذي تؤديه السلطات الجمركية في التجارة العالمية. وتُبذَل جهود كبيرة في النهوض بالقدرات الأساسية للسلطات الجمركية، وفي صكوكها وأدواتها والمساعدة الفنية التي تقدَّم إليها تحقيقاً لأهدافها الرئيسية، ولا سيما في تحصيل الإيرادات، وتيسير التجارة، وأمن الحدود، ومحاربة التهريب، والتنمية التنظيمية.

وفيما يتعلق بتحصيل الإيرادات، تعمل منظمة الجمارك العالمية على إعداد الصكوك التي تدعم تحصيل الإيرادات مع الحرص على الكفاءة والإنصاف، ولا سيما فيما يتعلق بتصنيف البضائع، وتقييمها، والقواعد المتعلقة بالمنشأ. ويظل تحصيل الإيرادات أولوية كبيرة بالنسبة للعديد من السلطات الجمركية، وبوجه خاص في الاقتصادات التي تمثل فيها الضرائب الجمركية نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية. وتحتاج الإدارة الجمركية الحديثة أن تطبق الأدوات والصكوك ذات الصلة - التي تعدها منظمة الجمارك العالمية وغيرها من الهيئات الحكومية - على نحو متسق حتى يتسنى لها تحقيق الكفاءة والفاعلية في تحصيل الإيرادات.

وفيما يخص تيسير التجارة، تعمل منظمة الجمارك العالمية على الصكوك التي تدعم المنافسة الاقتصادية من خلال تيسير التجارة وتحقيق أمنها، ولا سيما اتفاقية كيوتو المنقحة، وإطار معايير تيسير وتأمين التجارة العالمية وإطار المعايير المتعلقة بالتجارة الإلكترونية عبر الحدود. وتعمل منظمة الجمارك العالمية مع أعضائها لتحقيق النمو عبر ضمان وتعزيز المنافسة الاقتصادية. إن تأمين وتيسير التجارة هما أحد العوامل الأساسية التي تحقق التنمية الاقتصادية للشعوب والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخطط الوطنية الرامية إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي، والحد من الفقر، والتنمية الاقتصادية للبلدان ولشعوبها.

وفيما يخص الامتثال، تعمل منظمة الجمارك العالمية على الصكوك التي تدعم حماية المجتمع من خلال الأدوات المتعلقة بالإنفاذ، والشراكات مع الجهات صاحبة المصلحة، والتكنولوجيا والبنية التحتية المتطورة، وتنسيق إجراءات إنفاذ القانون، وضمان امتثال البضائع والبشر ووسائل النقل للقوانين والنظم، وتحقيق مجتمعات آمنة ومطمئنة، والمنافسة الاقتصادية بين الشعوب، ونمو التجارة العالمية، ونمو الأسواق العالمية. وستواصل منظمة الجمارك العالمية إعداد واستدامة المعايير والمبادئ التوجيهية المرتبطة بهدف حماية المجتمع. ويعد تبادل المعلومات الجمركية المتعلقة بالإنفاذ وتحليلها أمرين أساسيين لاستراتيجية منظمة الجمارك العالمية المتعلقة بالإنفاذ. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستعمل منظمة الجمارك العالمية على تنسيق وتنفيذ مبادرات إنفاذ القوانين الجمركية والأنشطة التشغيلية ذات الصلة بمساعدة الجهات ذات المصلحة الرئيسية.

وفيما يتعلق بالتنمية التنظيمية، تعمل منظمة الجمارك العالمية على الصكوك التي تدعم التنمية المؤسسية الشاملة وتنمية الموارد البشرية، مع التركيز على نحو خاص على المساواة بين الجنسين والحرص على التنوع، فضلاً عن تقديم الدعم الاستراتيجي الاستشاري من أجل تحقيق الأهداف وتعزيز مشاركة الجهات صاحبة المصلحة وسلامتها. وتعد فعالية وكفاءة السلطات الجمركية أمراً أساسياً لتنمية الدول اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً. وتؤدي منظمة الجمارك العالمية، بصفتها مركزاً عالمياً للتميز الجمركي، دوراً أساسياً في تنمية وتعزيز ودعم تنفيذ المعايير والإجراءات والنظم الجمركية الحديثة، وغدت الجهة التي تقود على المستوى العالمي جهود بناء القدرات. ويرتبط إعداد أدوات بناء القدرات بثلاثة عوامل ركزت عليها لجنة بناء القدرات بصفتها عوامل ضرورية للتنمية والتحديث المستدامين: الإرادة السياسية، والبشر، والشراكات.

1- الصكوك والأدوات الأكثر ارتباطاً بالحركة البريدية

إن لمنظمة الجمارك العالمية صـــكوكاً وأدوات ترتبط تحديداً بالإجراءات الجمركية في الحركة البريدية، وذات أهمية كبرى لها. وهي تشـــمل اتفاقية كيوتو المنقحة (الفصـــل الثاني من الملحق الخاص "ياء")، وإطار معايير التجارة الإلكترونية، والتوجيهات الخاصـــة بالإفراج الفوري، والتوصـــية المتعلقة بفرض الضـــريبة الثابتة، والتوصـــية المتعلقة بإعفاء الهدايا من الرسـوم الجمركية، ومجموعة إدارة المخاطر (المجلد الثاني - مؤشـرات مخاطر الشـحنات البريدية/السـريعة والدليل المتعلق بها) واتفاقية النظام المنسـق. لكن، معظم صـكوك منظمة الجمارك العالمية وأدواتها ترتبط بجميع أشكال الحركة ولذا ينبغي للسلطات الجمركية أن تأخذها بعين الاعتبار في تعاملها مع الإجراءات في الحركة البريدية. ولإطار معايير تأمين وتيســير التجارة العالمية أهمية خاصـــية ويرد شرحه في الفصل الخامس المتعلق بمسائل السلامة والأمن في البريد والجمارك.

اتفاقية كيوتو المنقحة، الفصل الثاني من الملحق الخاص "ياء"

دخلت الاتفاقية الدولية لتبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو) حيز النفاذ في عام 1974 وخضعت للتحديث والتنقيح لضمان تلبية المتطلبات الحالية للحكومات والتجارة الدولية.

واعتمد مجلس التعاون الجمركي التابع لمنظمة الجمارك العالمية اتفاقية كيوتو المنقحة[5] في يونيو/حزيران 1999 لتكون نموذجاً للإجراءات الجمركية الحديثة الفعالة في القرن الحادي والعشـرين. وتشـجع اتفاقية كيوتو المنقحة على تيســير التجارة والمراقبة الفعالة من خلال أحكامها القانونية التي تفصـــل طريق تطبيق إجراءات بســـيطة لكنها في ذات الوقت فعالة. وهي تشرح العديد من المبادئ التنظيمية الرئيسية؛ وأهمها المبادئ المتعلقة بما يلي:

- شفافية الإجراءات الجمركية والقدرة على التنبؤ بها؛
- توحيد مستندات إقرارات البضائع والمستندات الثبوتية وتبسيطها؛
- تبسيط الإجراءات بالنسبة إلى الأشخاص المصرح لهم؛
- زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى أقصى حد؛
- خفض المراقبة الجمركية الضرورية إلى الحد الأدنى لضمان الامتثال للنظم؛
- استخدام إدارة المخاطر وإجراءات المراقبة القائمة على التدقيق؛
- تنسيق التدخلات مع الوكالات الأخرى المعنية بالحدود؛
- الشراكة مع التجارة.

دخلت اتفاقية كيوتو المنقحة حيز النفاذ في 3 فبراير/شـــباط 2006. وحتى يونيو/حزيران 2023 بلغ عدد الأطراف المتعاقدة فيها 134 طرفاً.

وتتناول اتفاقية كيوتو المنقحة الأعمال الجمركية عامةً وتحدد عدداً من الإجراءات الجمركية الوافية من أجل تبسيط التجارة العالمية المشروعة وتطبيق المراقبة الجمركية، بما في ذلك حماية الإيرادات الجمركية والمجتمع. وترد في الملحق الخاص "ياء" من الفصـــل الثاني إجراءات مبســـطة للتخليص الجمركي في الحركة البريدية، لضـــمان الامتثال لصـــكوك الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية، وكذلك للمتطلبات التنظيمية الوطنية. وحتى يونيو/حزيران 2023، كان هناك 35 بلداً أو طرفاً متعاقداً في اتفاقية كيوتو المنقحة قد قبل الملحق الخاص "ياء" من الفصل الثاني من الاتفاقية.

[5] يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة باتفاقية كيوتو المنقحة على الموقع الإلكتروني
.www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/conventions/pf_revised_kyoto_conv.aspx

وفي هذا العصر الذي غدا فيه من الضروري تسريع التخليص الجمركي لضمان جودة الخدمة، أصبح من مصلحة منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي أن ينضم أكبر عدد من الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية إلى اتفاقية كيوتو المنقحة وقبول الملحق الخاص "ياء" من الفصل الثاني منها. ومن مصلحة المستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية على حد سواء، في ضوء انضمام العديد من البلدان إلى اتفاقية كيوتو المنقحة وقبول الملحق الخاص "ياء" من الفصل الثاني منها، أن يحسنوا الإجراءات الجمركية - البريدية. ويكتسي هذا الأمر أهمية كبيرة بالنظر إلى الزيادة المطردة في حجم التجارة الإلكترونية التي أفضت إلى زيادة طلبات تحسين نوعية وسرعة التخليص الجمركي والتوزيع البريدي، إلى جانب الحاجة إلى الامتثال لمختلف المتطلبات التنظيمية.

ولذا، ينبغي تعميم الملحق الخاص "ياء" من الفصل الثاني على نطاق واسع من مسؤولي الهيئات المعنية بالمسائل المتعلقة بالسياسات والمسائل التشغيلية ذات الصلة بالحركة البريدية على المستوى الوطني. وهو يساعد على ضمان الامتثال لالتزام الخدمة الشمولية الذي وضعه الاتحاد البريدي العالمي ومفهوم الإقليم البريدي الواحد. وهو يحمي أيضاً تبادل البريد على المستوى العالمي ويكمِّل وثائق الاتحاد البريدي العالمي وأنظمته. وإضافة إلى ذلك، تشدد المعايير بوجه خاص على استخدام تكنولوجيا المعلومات وتبادل البيانات الإلكترونية المسبقة.

ويتضمّن الملحق الخاص "ياء" من الفصل الثاني (الحركة البريدية) خمسة تعاريف و10 معايير وممارسة واحدة موصى بها، ترد مفصلة أدناه مع ما يقابلها من تفسير وضعه الاتحاد البريدي العالمي لتمكين المؤسسات البريدية من تحسين فهمها لوثيقة منظمة الجمارك العالمية.

	النص	*تفسير منظمة الجمارك العالمية - الاتحاد البريدي العالمي*[6]
التعريف	يُقصد بعبارة "**CN 22/23**" نموذجا الإقرارين الخاصين بالبعائث البريدية على النحو الموصوف في وثائق الاتحاد البريدي العالمي السارية المفعول في الوقت الراهن.	يمكن هذا التعريف مسؤولي الجمارك من استخدام النموذجين البريديين CN 22 وCN 23 للأغراض الجمركية. ويعني ذلك أن إدخال تعديلات على النموذجين يتطلب التشاور مع منظمة الجمارك العالمية.
التعريف	يُقصد بعبارة **"الإجراءات الجمركية المتعلقة بالبعائث البريدية"** جميع الإجراءات المطلوب من الطرف المعني والجمارك اتخاذها فيما يتعلق بالحركة البريدية.	يبين هذا التعريف أن ثمة فرق بين التخليص الجمركي للبريد والتخليص الجمركي للسلع التجارية.
التعريف	يُقصد بعبارة **"البعائث البريدية"** بريد الرسائل والطرود على النحو الوارد في وثائق الاتحاد البريدي العالمي السارية المفعول في الوقت الراهن، عندما تُنقل بواسطة جهات تقدِّم الخدمات البريدية أو إليها.	تقبل منظمة الجمارك العالمية هذا التعريف على النحو الوارد في وثائق الاتحاد البريدي العالمي.
التعريف	يُقصد بعبارة **"الإدارة البريدية"** جهة عامة أو خاصة تصرح لها الحكومة بتقديم الخدمات الدولية التي تنظمها وثائق الاتحاد البريد العالمي السارية المفعول في الوقت الراهن.	في حين أن المؤسسة البريدية كانت في الماضي جهة عامة في الغالب، فقد غدت المؤسسة البريدية (المستثمر المعيَّن) في عدد متزايد من البلدان جهة خاصة تصرح لها الحكومة بتقديم الخدمات الدولية التي تنظمها وثائق الاتحاد البريدي العالمي.

[6] في بعض الحالات، يُدرج نص مقتطع من مستند منظمة الجمارك العالمية "توجيهات تتعلق بالملحق الخاص "ياء" من الفصل الثاني (الحركة البريدية)". وتُدرج أيضاً في أماكن أخرى من هذا الدليل بعض من المادة الواردة في ذلك المستند.

	النص	*تفسير منظمة الجمارك العالمية - الاتحاد البريدي العالمي*
التعريف	يُقصد بعبارة **"الاتحاد البريدي العالمي"** المنظمة الدولية الحكومية التي تأسست في عام 1874 بموجب معاهدة برن باسم "الاتحاد البريدي العام" الذي أعيد تسميته فغدا "الاتحاد البريدي العالمي" والذي أصبح منذ عام 1948 وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة.	
المعيار 1	تخضع الإجراءات الجمركية فيما يخص البعائث البريدية للأحكام الواردة في هذا الفصل، وعند الانطباق لأحكام الملحق العام.	يتناول الملحق "ياء" من الفصل الثاني تحديداً البعائث البريدية. بيد أن هذا المعيار يبين أن أحكام الملحق العام من اتفاقية كيوتو المنقحة تنطبق على جميع الملاحق الخاصة، بما فيها الملحق الخاص "ياء" والفصل الثاني منها. وتشير المبادئ التوجيهية لاتفاقية كيوتو المنقحة إلى الفصول التي لها أهمية خاصة وهي الفصل الثالث من الملحق العام المتعلق بالتخليص والإجراءات الجمركية الأخرى، والفصل السادس المتعلق المراقبة الجمركية، والفصل السابع المتعلق بتكنولوجيا المعلومات، والتي ينبغي قراءتها بالاقتران مع الملحق "ياء" من الفصل الثاني المتعلق بالحركة البريدية.
المعيار 2	يحدد التشريع الوطني مسؤوليات والتزامات كل من السلطات الجمركية والمؤسسات البريدية فيما يتعلق المعاملة الجمركية للبعائث البريدية.	يبيّن هذا المعيار أن للمؤسسات البريدية والسلطات الجمركية التزامات ومسؤوليات محددة ناشئة عن وثائق الاتحاد البريدي العالمي علماً بأن الأجزاء ذات الصلة بالسلطات الجمركية قد صيغت بالتشاور معها. ويرتبط ذلك تحديداً بالمستندات التي تصاحب البعائث البريدية، والمعلومات التي ينبغي تقديمها، ووسائل نقل البعائث والمستندات. ويمكن الفصل في المسؤوليات والالتزامات الأخرى الخاصة بالمؤسسات البريدية والسلطات الجمركية بموجب اتفاق مشترك بين المؤسسات البريدية والجمركية.

	النص	*تفسير منظمة الجمارك العالمية - الاتحاد البريدي العالمي*
المعيار 3	ينبغي تخليص البعائث البريدية في أسرع وقت ممكن.	حيث إن الحركة البريدية تخضع طبعاً للرسوم الجمركية والضرائب وللتشريع الوطني المتعلق بالحظر والتقييد، فإن ذلك سيؤثر في الوقت المستغرق في التسليم. ويتطلب المعيار 3 من السلطات الجمركية أن تحد من هذه التأثيرات بأكبر قدر ممكن. لكن لا يوجد في هذا الحكم ما يمكن اعتباره تقييدا للمراقبة الجمركية. وتعترف الموجهات الخاصة باتفاقية كيوتو الخاصة بمستويات ثلاث تتدخل فيها الإدارة البريدية في تخليص البضائع المستوردة عبر البريد: أ) تحيل المؤسسة البريدية البعائث التي تتطلب تخليصاً إلى السلطة الجمركية؛ ب) تجري المؤسسة البريدية عمليات معينة، تحت رقابة الجمارك، هي في العادة من مسؤولية المؤسسة الجمركية؛ ج) تعمل المؤسسة البريدية عمل وكيل التخليص الجمركي، ولا سيما فيما يتعلق بمعاملة بعائث البريد العاجل الدولي.
المعيار 4	يُسمح بتصدير البضائع ضمن البعائث البريدية بصرف النظر عما إذا كانت ستُصدَّر ضمن التداول الحر أم ستخضع للإجراءات الجمركية.	إن الغرض من هذين المعيارين هو شرح أنه يُسمح بالاستيراد والتصدير بصرف النظر عن الإجراء الجمركي الذي كانت ستخضع إليه البضائع أو سوف تخضع إليه. وينطبق هذا المبدأ بنفس القدر على البعائث البريدية، شريطة الامتثال لجميع المعاملات العادية المنصوص عليها لذلك الإجراء المعيَّن.
المعيار 5	يُسمح باستيراد البضائع ضمن البعائث البريدية بصرف النظر عما إذا كان سيجري تخليصها لغرض الاستخدام المنزلي أم ستخضع لإجراء جمركي آخر.	
المعيار 6	تعيّن السلطات الجمركية للمؤسسة البريدية البعائث البريدية التي تعرض عليها لأغراض المراقبة الجمركية وطرق عرض هذه البعائث.	يبيّن هذا المعيار أن الإدارة الجمركية هي الجهة التي تحدد البريد الذي يجب على المؤسسة البريدية عرضه على الجمارك. ويُقصد بطريقة العرض ما إذا كانت الطريقة مادية، أم نسخ مستندات، أم إلكترونية، إلى آخره.

	النص	*تفسير منظمة الجمارك العالمية - الاتحاد البريدي العالمي*
المعيار 7	لا تلزم الإدارة الجمركية بعرض البعائث البريدية عليها عند تصديرها لأغراض المراقبة الجمركية، إلا إذا كانت تحتوي على: - بضائع يجب الحصول على الموافقة على تصديرها؛ - بضائع خاضعة لأحكام الحظر أو التقييد أو لرسوم وضرائب التصدير؛ - بضائع تتجاوز قيمتها المبلغ المحدد في التشريع الوطني؛ أو - بضائع وقع عليها الاختيار لتخضع للمراقبة الجمركية على أساس انتقائي أو عشوائي.	يبين هذا المعيار أن المراقبة الجمركية في التصدير ينبغي أن تكون محدودة. لكن ينبغي أن تكون هناك مراقبة كافية للبعائث الصادرة فيما يتعلق بإدارة المخاطر والانتقائية.
الممارسة الموصى بها 8	ينبغي ألا تلزم الإدارة الجمركية، كقاعدة عامة، بعرض الفئات التالية من البعائث البريدية الواردة عليها: أ) البطاقات البريدية والرسائل التي لا تتضمن سوى مخاطبات شخصية؛ ب) الكتب الخاصة بالمكفوفين؛ ج) المواد المطبوعة التي لا تخضع لرسوم وضرائب الاستيراد.	يُرجى ملاحظة أن هذه ممارسة موصى بها وليست معياراً. ويتضح من ذلك أن القرار بشأن عرض البعائث عن السلطات الجمركية هي شأن وطني. هذا إضافة إلى أن عبارة "كقاعدة عامة" تعني أن هناك مرونة، حيث إن المؤسسة الجمركية ربما تشترط أن يعرض عليها كل البريد الوارد من بلد معين إما بصفة مستمرة أو من وقت لآخر.
المعيار 9	إذا توافرت جميع المعلومات التي تطلبها الإدارة الجمركية في النموذجين CN 22 وCN 23 والمستندات الثبوتية فيصبح هذان النموذجان هما الإقرار بالبضائع فيما عدا في الحالات التالية: - البضائع التي تزيد قيمتها عن المبلغ المحدد في التشريع الوطني؛ - البضائع الخاضعة لأحكام الحظر أو التقييد، أو لرسوم وضرائب الاستيراد؛ - البضائع التي يجب الحصول على الموفقة لتصديرها؛ - البضائع المستوردة التي من المزمع إخضاعها لإجراء جمركي غير التخليص لغرض الاستعمال المنزلي. ويلزم تقديم إقرار منفصل بالبضائع في تلك الحالات.	يبيّن هذا المعيار أن النموذج CN 22 أو CN 23، والمستندات الثبوتية، مثل الفاتورة التجارية، هي كل المطلوب لتخليص البريد من الجمارك، فيما عدا في الحالات المبيّنة، التي تستلزم إقراراً منفصلاً بالبضائع. وتبيّن التوجيهات أن الإقرار بالبضائع يمكن أن يكون مستنداً وطنياً يشبه ذلك المطلوب في وسائل النقل الأخرى أو يمكن أن يكون مصمماً خصيصاً للتخليص الجمركي. وكإجراء مغاير تطلب بعض السلطات الجمركية مستنداً دولياً مثل بطاقة ATA للقبول المؤقت.

	النص	*تفسير منظمة الجمارك العالمية - الاتحاد البريدي العالمي*
المعيار 10	ينبغي ألا تخضع البعائث البريدية للإجراءات الجمركية في بلد العبور.	يبيّن ذلك أن البريد التي تحتوي عليه الأوعية الذي يُعامل في العبور المغلق بالإضافة إلى البعائث التي تعامل في العبور المفتوح، لا تخضع للإجراءات الجمركية من جانب السلطات الجمركية في بلد العبور. وفقاً للرأي الرسمي المشترك بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي بشأن البعائث في العبور في البريد المغلق أو المكشوف المشتبه في أنها تحتوي على مخدرات أو مؤثرات عقلية، يجوز للإدارة الجمركية في بلد العبور أن تتخذ ما يناسب من إجراءات لإبلاغ المؤسسة الجمركية في بلد المقصد بشكوكها.
المعيار 11	تتخذ الجمارك ترتيبات بسيطة بقدر الإمكان لتحصيل الرسوم والضرائب المفروضة على البضائع التي تحتوي عليها البعائث البريدية.	يبيّن هذا المعيار أهمية التبسيط في التخليص الجمركي للبريد. وهو يعترف بعدم استعانة مستخدمي عمليات التخليص الجمركي للبريد في العادة بالوسطاء الجمركيين فيما عدا في الحالات التي يشترط فيها التشريع الوطني تصريح دخول رسمياً. وتوصي التوجيهات أيضاً بتطبيق نظام تقييم الضريبة الثابت على البضائع الواردة غير التجارية لأغراض الاستعمال المنزلي التي لا تتجاوز قيمتها المبلغ المحدد في التشريع الوطني، وإعفاء الهدايا من الرسوم الجمركية.

المبادئ توجيهية الخاصة بالملحق الخاص "ياء" من الفصل الثاني (الحركة البريدية) لاتفاقية كيوتو المنقحة

لضمان تفسير وتنفيذ أحكام اتفاقية كيوتو المنقحة على نحو موحد، يوجد كل ملحق (أي الملحق العام والملاحق الخاصة وفصول الاتفاقية) مشفوعاً بمبادئ توجيهية ذات طابع غير رسمي وغير ملزم. وتشمل المبادئ التوجيهية مجموعة من الشروحات للأحكام، تبيّن المسارات التي يمكن النظر في اتخاذها عند تطبيق المعايير، والمعايير المؤقتة، والممارسات الموصى بها، ولا سيما أفضل الممارسات، وتعطي أمثلة للإجراءات الميسرَّة.

وحُدِّثت المبادئ التوجيهية الخاصة بالملحق الخاص "ياء" من الفصل الثاني في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 ضمن إطار عمل لجنة الاتصال المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي وأقرتها اللجنة الإدارية المعنية باتفاقية كيوتو المنقحة.

وتشرح المبادئ التوجيهية المفاهيم الأساسية والمبادئ المحددة في الملحق الخاص "ياء" من الفصل الثاني. وهي تفصل التزامات ومسؤوليات المستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية في الأعمال اليومية. وأولت المبادئ التوجيهية المحدَّثة اهتماماً خاصاً لاستعمال تكنولوجيا المعلومات. وأُضيف نص جديد متعلق بالبيانات الإلكترونية المسبقة (بما في ذلك رسم لتدفق البيانات المسبقة)، فضلاً عن معلومات بشأن معيار اعتمدته منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي خاص بإرسال المعلومات الجمركية إلكترونياً، وتعليق بشأن التوجهات المستقبلية لتبادل المعلومات الجمركية الإلكترونية بين المستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية.

وبالنظر إلى أن السلطات الجمركية تمثل جزءاً ضرورياً من سلسلة الإمدادات البريدية، يُوصى بإدراج هذين المستندين الأساسيين (المحلق الخاص "ياء" من الفصل الثاني والمبادئ التوجيهية المحدّثة الخاصة بالملحق) في منهج التدريب المقدم إلى موظفي المؤسسات البريدية والجمركية حتى يتوافر لهم التدريب الضروري بشأن المسائل الجمركية البريدية.

ويمكن الاطلاع على هذين المستندين باللغتين الفرنسية والإنكليزية في القسم الخاص بالمسائل الجمركية بالموقع الإلكتروني للاتحاد البريدي العالمي[7].

اتفاقية النظام المنسق

إن اتفاقية النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها (النظام المنسق) هي قائمة بتسميات دولية للمنتجات متعددة الأغراض أعدتها منظمة الجمارك العالمية. وتخضع هذه القائمة لأحكام الاتفاقية الدولية بشأن النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها التي اعُتمدت في يونيو/حزيران 1983 ودخلت حيز النفاذ في يناير/كانون الثاني 1988. ويتضمن الإصدار الحالي 5612 مجموعة للمنتجات (يختلف هذا الرقم باختلاف الطبعات). وتُعرف كل مجموعة منتجات برمز من ستة أرقام مرتبة في هيكل تراتبي. ويتضمن النظام المنسق فضلاً عن ذلك ملاحظات قانونية ملزمة لتحديد التصنيف وتوجيهيه على نحو أفضل. وتنظِّم عملية تصنيف البضائع مجموعةٌ من القواعد القانونية الملزمة (القواعد العامة لتفسير النظام المنسق) حتى يكون التنصيف موحداً.

ويستخدم النظامَ 212 اقتصاداً كأساس لتعريفاتها الجمركية وفي جمع إحصاءات التجارة الدولية (حتى يونيو/حزيران 2023، كان 161 منها طرفاً متعاقداً في اتفاقية النظام المنسق). ويجري تصنيف ما يزيد عن 98٪ من بضائع التجارة العالمية وفقاً للنظام المنسق.

[7] يمكن الاطلاع على القسم الخاص بالمسائل الجمركية في الموقع الإلكتروني للاتحاد البريدي العالمي على الرابط:
www.upu.int/en/Postal-Solutions/Programmes-Services/Postal-Supply-Chain/Customs.

ويســـاهم النظام المنســـق في مواءمة الإجراءات الجمركية والتجارية وتبادل البيانات التجارية غير الورقية المرتبطة بهذه الإجراءات، ولذا فهو يخفض من التكاليف الناجمة عن التجارة الدولية. وتســتخدمه أيضــاً بكثرة الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص لأغراض عديدة أخرى، مثل الضــرائب الداخلية، والسـياسـات التجارية، ورصد البضـائع الخاضـعة للمراقبة، وقواعد المنشـأ، وتعريفات الشـحن، وإحصـاءات النقل، ورصـد الأسعار، ومراقبة الحصص، وتجميع الحسابات القومية، والبحوث والتحليلات الاقتصادية والتجارية. وعلى هذا النحو، يعد النظام المنسق لغة عالمية للإشـارة إلى البضـائع، وأداة لا غنى عنها في التجارة الدولية والسياسـات التجارية.

وتعد استدامة النظام المنسق أولوية لمنظمة الجمارك العالمية. وتشمل عملية الاستدامة تدابير لضـمان التفسير الموحد للنظام المنســق وتحديثه بانتظام في ضــوء التطورات في التكنولوجيا والمتغيرات في أشــكال التجارة. وتدير منظمة الجمارك العالمية هذه العملية عبر لجنة النظام المنسـق (تمثل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية النظام المنسـق)، التي تدرس المسـائل المتعلقة بالسـياسـات، وتتخذ القرارات المتعلقة بمسـائل التصـنيف، وتفصـل في المنازعات، وتعطي توجيهات بشأن تفسير النظام المنسق واستخدامه.

وتُعطى التوجيهات بشـأن النظام المنسق في شكل أدوات. وأهم أداتين هما الملاحظات التفسيرية للنظام المنسق وخلاصــة الآراء المتعلقة بالتصــنيف. ولئن كانت الملاحظات التفسـيرية غير ملزمة قانوناً فإنها تمثل توجيهات رسـمية بشـأن نطاق الأحكام. وتتيح خلاصــة الآراء المتعلقة بالتصـنيف آراء لجنة النظام المنسـق عن تصـنيف بضــائع معينة عرضــتها الإدارة الجمركية للنظر فيها. وحيث إن لجنة النظام المنســق تجتمع مرتين في العام، يُحدَّث هذان الإصـداران عادة كل سـتة أشـهر، لكن ليس قبل انقضـاء فترة التحفظات المقدمة من الاجتماع ذي الصلة على القرارات.

وتستعرض لجنة النظام المنسق الاقتراحات المتعلقة بتعديلات النظام المنسق، حيث يُطلق إصـدار جديد للنظام المنســق في العادة كل خمســة أعوام ويدخل حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني من عام الإصــدار. ويجب أن يوافق أعضـاء مجلس منظمة الجمارك العالمية بالإجماع على مجموعة التعديلات التي ستنشــــأ عن الإصـدار الجديد. وتُنشر التعديلات المتفق عليها فترة عامين تقريباً قبل دخول الإصدار الجديد حيز النفاذ.

وحتى تاريخ نشــر هذا الدليل، فإن تاريخ قائمة تســميات النظام المنســق الســارية المفعول في الوقت الراهن والمعمول بها في معاملات التجارة الدولية هو 2022[8].

التوصية المتعلقة بالضريبة الثابتة

اعتمد مجلس التعاون الجمركي في عام 1968 التوصية المتعلقة بتطبيق ضريبة ثابتة على البضائع المرسلة في شـحنات صـغيرة لأفراد بصـفة شـخصـية أو المحمولة في حقائق المسـافرين[9]، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة لمعاملة عدد كبير من البضـائع المتنوعة المرسلة في شحنات صغيرة. ويُوصـى بتطبيق ضريبة ثابتة لأنه يبسط ويسرع تخليص هذه البضـائع، وإذا توافرت بعض الظروف، يحمي إيرادات الأعضـاء ومصـالحها الاقتصـادية. وتنطبق هذه التوصـية على الواردات ذات الطابع غير التجاري التي لا تتجاوز قيمتها الإجمالية حداً معيَّناً ينبغي ألا يقل عن 60 دولاراً ما أمكن ذلك.

[8] يمكن الاطلاع على قائمة تسميات النظام المنسق لمنظمة الجمارك العالمية لعام 2022 على الرابط:
www.wcoomd.org/en/topics/nomenclature/instrument-and-tools/hs-nomenclature-2022-edition.aspx
أو يمكن الاطلاع عليها في شكل قاعدة بيانات على الرابط: www.wcotradetools.org.

[9] يمكن الاطلاع على معلومات بشأن تقييم الضريبة الثابتة على الرابط:
www.wcoomd.org/en/about-us/legal- instruments/recommendations/pf_recommendations/pfrecomm310applictravellersbaggage.aspx.

التوصية المتعلقة بإعفاء الهدايا من الرسوم الجمركية

أعد مجلس التعاون الجمركي توصية بشأن إعفاء الشحنات التي تحتوي على هدايا لكي يقبل الأعضاء منح الشحنات التي تحتوي على هدايا فقط إعفاء من رسوم وضرائب الوارد[10]، على ألا تتجاوز قيمتها 30 وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة وهي وحدة نقدية تستخدمها المؤسسات البريدية. وتحدد التوصية أيضاً ما يمكن أن يعد هدية.

إطار معايير التجارة الإلكترونية والمجموعة الخاصة بالتجارة الإلكترونية[11]

اعتمد مجلس منظمة الجمارك العالمية في يونيو/حزيران 2018 إطار معايير التجارة الإلكترونية، إضافة إلى الأدوات التي تدعم تنفيذها والتي تشكل جزءاً من المجموعة الخاصة بالتجارة الإلكترونية التي أقرها لاحقاً المجلس في يونيو/حزيران 2019 وديسمبر/كانون الأول 2020.

ويتيح إطار معايير التجارة الإلكترونية 16 معياراً عالمياً أساسياً مع التركيز على تبادل البيانات الإلكترونية المسبقة من أجل إدارة المخاطر إدارةً فعالة وزيادة تيسير تبادل الأحجام المتزايدة من الشحنات العابرة للحدود الصغيرة وذات القيمة المنخفضة بين الشركات والمستهلكين وفيما بين المستهلكين، من خلال تيسير الإجراءات في مجالات مثل التخليص، وتحصيل الإيرادات والعائدات، بالتعاون الوثيق مع الجهات صاحبة المصلحة في التجارة الإلكترونية. وهو يشجع أيضاً استخدام مفهوم المؤسسة الاقتصادية المعتمدة، ومعدات الفحص غير التدخلي، وتحاليل البيانات، وأحدث التكنولوجيات، في دعم التجارة الإلكترونية العابرة للحدود الآمنة والمؤمنة والمستدامة.

وتتيح المواصفات التقنية الملحقة بالإطار توجيهات فيما يخص تنفيذ المعايير الستة عشر، وتحتوي على ستة ملاحق تشمل نماذج أعمال التجارة الإلكترونية، ومخططات التجارة الإلكترونية، ومجموعة بيانات مرجعية تتعلق بالتجارة الإلكترونية عبر الحدود، وتوصيفات لنهج تحصيل الإيرادات، ودور ومسؤوليات الجهات صاحبة المصلحة في التجارة الإلكترونية.

وتتضمن المجموعة الخاصة بالتجارة الإلكترونية تعاريف، واستراتيجية تنفيذية، وخطة عمل، وآلية لبناء القدرات. وتتضمن أيضاً نموذجين لدراسات حالة أعدا بغرض جمع المعلومات لدعم التنفيذ الفعال لإطار معايير التجارة الإلكترونية وتجميع خلاصة دراسات الحالة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، التي تحدث سنوياً.

وتراجع مجموعة التجارة الإلكترونية بانتظام للتأكد من أن أدواتها تلبي احتياجات أعضاء منظمة الجمارك العالمية والجهات صاحبة المصلحة وتناسبها.

واكتملت أول مراجعة للمجموعة في يونيو/حزيران 2022 واستغرقت أربعة أعوام، وأفضت إلى موافقة المجلس على إصدار عام 2022 من إطار معايير التجارة الإلكترونية والمواصفات التقنية الملحقة بالإطار.

واكتملت المراجعة السنوية للملاحق المتعلقة بنماذج أعمال التجارة الإلكترونية وأدوار ومسؤوليات الجهات صاحبة المصلحة في التجارة الإلكترونية في يونيو/حزيران 2023، ومن ثم أُطلق إصدار عام 2023 من المواصفات التقنية الملحقة بإطار المعايير.

[10] يمكن الاطلاع على التوصية المتعلقة بإعفاء الهدايا من الرسوم الجمركية على الرابط:
www.wcoomd.org/en/about-us/legal-instruments/recommendations/pf_recommendations/pfrecomm27freeadmnconsign.aspx.

[11] يمكن الاطلاع على معلومات بشأن إطار معايير التجارة الإلكترونية والمجموعة الخاصة بالتجارة الإلكترونية على الرابط:
www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/frameworks-of-standards/ecommerce.aspx.

التوجيهات الخاصة بالإفراج الفوري

بعد أن أدركت منظمة الجمارك العالمية أن جزءاً من المبادلات التجارية في أي بلد من البلدان تتطلب التخليص الجمركي الفوري، وضعت في مطلع التسعينات مجموعة من إجراءات الإفراج/التخليص بغرض مساعدة السلطات الجمركية والشركات التجارية على تسريع التخليص الجمركي لبضائع التي تتطلب الإفراج عنها سريعاً، ولا سيما المستندات والبضائع ذات القيمة المنخفضة. ونُقحت هذه التوجيهات وحُدِّثت بعد مراجعة اتفاقية كيوتو، وإعداد نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية والنمو المطرد في التجارة الإلكترونية، وبعد إعراب بعض السلطات الجمركية والقطاع الخاص عن بعض الشواغل. واعتمدت اللجنة الفنية الدائمة في يونيو/حزيران 2018 التوجيهات المنقحة، التي غدت تعرف التوجيهات الخاصة بالإفراج الفوري.[12] وتنص التوجيهات أساساً على أنه ينبغي للسلطات الجمركية أن تخلص/تفرج عموماً على جميع البضائع فوراً، رهناً باستيفاء الشروط التي تحددها تلك السلطات وبإرسال المعلومات اللازمة التي يقتضيها التشريع الوطني قبل وصول البضائع. وأصبح الإفراج الفوري ممكناً بفضل العمل على وجه الخصوص بنظام التبادل الإلكتروني للبيانات بين المستثمر المعيَّن (المؤسسة البريدية) والسلطة الجمركية ونظام تقييم المخاطر، اللذين ينفذا قبل وصول البضائع. وتصنف التوجيهاتُ البضائع إلى أربع فئات: الفئة 1: المراسلات والمستندات؛ الفئة 2: الشحنات ذات القيمة المنخفضة التي لا تفرض عليها رسوماً وضرائب؛ الفئة 3: الشحنات ذات القيمة المنخفضة التي تفرض عليها رسوماً؛ الفئة 4: الشحنات ذات القيمة المرتفعة.

المجموعة الخاصة بإدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر هي أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تحديث عمليات السلطات الجمركية.

ومكّن إعداد وتنفيذ إطار لإدارة المخاطر قائم على التحليل، إضافة إلى تنامي ثقافة إدارة المخاطر في المؤسسات الجمركية، من اتخاذ قرارات فعالة في جميع مستويات المؤسسة المعنية بغية تحقيق مراقبة جمركية فعالة وتيسير التجارة في الوقت نفسه.

وتتكون مجموعة إدارة المخاطر الجمركية[13] التي وضعتها منظمة الجمارك العالمية من مجلدين منفصلين لكنهما مترابطين. والمجلد الأول، وهو متاح لعامة الجمهور، يحدد الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر، ويفصل عمليات إدارة المخاطر، ويصف أساسيات الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر، ويناقش أساسيات إدارة المخاطر مثل الثقافة التنظيمية وبناء القدرات في مجال إدارة المخاطر.

أما المجلد الثاني، وهو متاح فقط لأعضاء منظمة الجمارك العالمية، فيتناول تقييم المخاطر التشغيلية، ويصف ويستهدف الأدوات التي يُسترشد بها في معايير الاختيار التي تستخدم لتحديد الشحنات، والركاب، ووسائل النقل، والمشغلين الاقتصاديين، والأطراف الأخرى، التي تكتنفها خطورة، بغرض اتخاذ ما يلزم من إجراءات. ويتضمن أيضاً مادة تتعلق بالإنفاذ لأغراض جمركية بحتة، تشمل العديد من الموجهات العملية ونماذج لتقييم المخاطر.

وأدرج المستند الذي يحمل عنوان "مؤشرات مخاطر الشحنات البريدية/السريعة والدليل الخاص بها" في المجلد الثاني. ويمكن أن تستخدم المؤشرات الواردة في المستند في اختيار الحركات/الشحنات العالية الخطورة التي تنطوي على جميع أشكال الاحتيال الجمركي (حماية الإيرادات، والمخدرات، والأمن، وحقوق الملكية الفكرية، إلى آخره).

وفي يونيو/حزيران 2023، نُقح المجلد الثاني للتصدي للتحديات المتغيرة التي تواجهها السلطات الجمركية وأولوياتها، وهو يشمل تحليل البيانات، والتجارة الإلكترونية، والتسلل إلى سلسلة الإمدادات.

[12] يمكن الاطلاع على المبادئ التوجيهية للإفراج العاجل على الرابط: www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/tools/immediate-release-guidelines.aspx.

[13] يمكن الاطلاع على مجموعة إدارة المخاطر على الرابط: www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/tools/risk-management-compendium.aspx.

البرنامج الأمني لمنظمة الجمارك العالمية

إن الإرهاب وانتشار الأسلحة ومواد الدمار الشامل وتهريب الأسلحة الصغيرة والمتفجرات والتحويل غير المشروع للبضائع ذات الاستخدام المزدوج جميعها تمثل تهديداً كبيراً لسلامة وأمن البشر، وأيضاً للتنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والتماسك الاجتماعي في بلدان العالم أجمع.

ويركز البرنامج الأمني[14] لمنظمة الجمارك العالمية على تعزيز قدرات السلطات الجمركية على التعامل مع المسائل الأمنية على المستوى الوطني، ويهدف إلى تيسير قدرة المجتمع الجمركي عالمياً على التصدي لهذه المهددات على المستوى العالمي.

وترتبط أنشطة هذا البرنامج بستة مجالات رئيسية، هي تحديداً 1) مراقبة الركاب، 2) الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (برنامج الدرع الشامل)، 3) برنامج إنفاذ ضوابط التجارة الاستراتيجية، 4) الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، 5) الكشف الإشعاعي والنووي، 6) تمويل الإرهابيين.

2- الصكوك والأدوات الأخرى

ذُكر سابقاً أن منظمة الجمارك العالمية أعدت صكوكاً وأدوات أخرى عديدة. وتشمل هذه الصكوك والأدوات إطار معايير تأمين وتيسير التجارة، ونموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية، ومجموعة أدوات النافذة الوحيدة، والتوجيهات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوصيات، واتفاقيتَي إسطنبول والقبول المؤقت ATA، واتفاقية نيروبي، والتوجيهات الخاصة بتدقيق التخليص الخاص بالبريد، ومجموعة أدوات تقييم الجمارك، وصكوك وأدوات عديدة أخرى. وسيرد ذكر العديد منها في فصول أخرى. ومعظم هذه الصكوك والأدوات متاح للعامة ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني لمنظمة الجمارك العالمية.

3- مسرد المصطلحات الجمركية الدولية لمنظمة الجمارك العالمية

إن الغرض من مسرد المصطلحات الجمركية العالمية[15] هو إدراج تعاريف بعض المصطلحات الجمركية في مستند واحد بغرض وضع تعريف جمركي مشترك، وذلك لتيسير عمل منظمة الجمارك العالمية، وأيضاً مساعدة الأعضاء وغير الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص على اتباع نهج واحد في استخدام المصطلحات الجمركية. ويتيح المسرد أيضاً تعاريف محدثة لتيسير تفسير عدد من صكوك منظمة الجمارك العالمية ومبادئها الرئيسية.

وإضافة إلى ذلك، فإن المسرد يعد أداة مهمة لعامة الجمهور والأوساط التجارية عموماً للتأكد من أن هناك فهماً واحداً عاماً للمسائل الجمركية. وينبغي عدم التقليل من أهمية الاتساق في المصطلحات الجمركية، لا سيما عند إعداد القواعد والنظم.

ويُحدَّث مسرد المصطلحات الجمركية العالمية بانتظام. وذلك بسبب التغير الذي طرأ خلال السنوات القليلة الماضية في دور الجمارك والتجارة العالمية، والتطورات التي لا تحصى في بيئتَي الجمارك والتجارة العالمية، واستحداث العديد من الصكوك.

[14] يمكن الاطلاع على معلومات بشأن البرنامج الأمني لمنظمة الجمارك العالمية على الرابط:
www.wcoomd.org/en/topics/enforcement-and-compliance/activities-and-programmes/security-programme.aspx.

[15] يمكن الاطلاع على معلومات بشأن مسرد المصطلحات الجمركية الدولية الذي وضعته منظمة الجمارك العالمية على الرابط:
www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/tools/glossary-of-international-customs-terms.aspx.

ج) اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة

أُبرمت اتفاقية تيسير التجارة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية خلال المؤتمر الوزاري الذي عقد في بالي في عام 2013. ودخلت حيز النفاذ في 22 فبراير/شباط 2017 بعد أن صدق عليها ثلثا أعضاء منظمة التجارة العالمية.

وينفذ أعضاء منظمة الجمارك العالمية حالياً التدابير الإلزامية لاتفاقية تيسير التجارة على نحو تدريجي استناداً إلى تصنيف هذه التدابير الواردة في الاثنتي عشرة مادة من القسم الأول من اتفاقية تيسير التجارة. وتشير الفئة ألف إلى تلك التدابير التي ستنفذ وقت دخول الاتفاقية حيز النفاذ. أما الفئة باء فتشير إلى تلك التدابير التي تقتضي وقتاً أكثر، والفئة جيم تشير إلى التدابير التي تقتضي أنشطة إضافية لبناء القدرات. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل على الرابط: www.tfafacility.org.

وتدعو اتفاقية تيسير التجارة إلى تسريع حركة البضائع والإفراج عنها وتخليصها، بما فيها البضائع العابرة. وتحدد أيضاً التدابير اللازمة للتعاون الفعال بين السلطات الجمركية والسلطات الأخرى المعنية بتيسير التجارة ومسائل الامتثال الجمركي. وتتضمن كذلك أحكاماً تتعلق بالمساعدة الفنية وبناء القدرات في هذا المجال.

ولمنظمة الجمارك العالمية مجموعة من الصكوك والأدوات التي تدعم تنفيذ اتفاقية تيسير التجارة تنفيذاً سريعاً ومنسقاً[16].

وبالنسبة للمستثمرين المعيَّنين، فإن أكثر ما يعنيهم من بين تدابير التيسير هي المادة 7 من اتفاقية تيسير التجارة، التي تتناول أحكاماً خاصة بالإفراج عن البضائع وتخليصها. ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، المعاملة قبل الوصول، وإدارة المخاطر، والشحنات السريعة. وتستهدف اتفاقية تيسير التجارة جميع الوكالات الحكومية - السلطات الجمركية والمستثمرين المعيَّنين - بغية تيسير تنفيذ الاتفاقية.

وينص البند 2 من المادة 23 من الاتفاقية على أنه يجب على كل دولة من الدول الأعضاء إنشاء لجنة وطنية لتسهيل التجارة والمحافظة على استمراريتها، أو تعين آلية قائمة لتسهيل كل من التنسيق المحلي وتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية. ويعمل المستثمرون المعيَّنون مع اللجنة الوطنية هذه ويبذلون جهوداً من أجل الانضمام إليها، حتى يكون لديهم دور فعال في الإشراف على اتفاقية تيسير التجارة وتنفيذها.

وتعد اللجنة الوطنية لتيسير التجارة منبراً مناسباً لتسليط الضوء على العمل الذي تضطلع به لجنة الاتصال المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي، ولالتماس دعم رفيع المستوى لتحديد أولويات تنفيذ المسائل البريدية الجمركية الأساسية، مثل البيانات الإلكترونية المسبقة.

وأخيراً، ظلت منظمة الجمارك العالمية، من خلال برنامج Mercator (الذي بدأ في عام 2014)، وهو مبادرة استراتيجية لبناء القدرات، تساعد الحكومات في العالم أجمع على تنفيذ تدابير اتفاقية تيسير التجارة في على نحو منسق بالاستعانة بصكوك وأدوات منظمة الجمارك العالمية. ويمكن أن يكون هذا البرنامج الوسيلة للتصدي لمهام بناء القدرات المطلوبة لتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً، على مستوى السلطات الجمركية وأيضاً الجهات ذات المصلحة الرئيسية، بما فيها المستثمرون المعيَّنون.

[16] يمكن الاطلاع على معلومات بشأن اتفاقية تيسير التجارة على الرابط: www.wcoomd.org/en/topics/wco-implementing-the-wto-atf.aspx.

رابعاً- البيئة التشغيلية

أ) المنتجات والخدمات البريدية

يصف الرسم التوضيحي التالي منتجات وخدمات الاتحاد البريدي العالمي مع توضيح تلك المنتجات والخدمات التي تخضع في العادة للمراقبة الجمركية:

المنتجات البريدية - رسم توضيحي تبسيطي
للبعائث التي تخضع في العادة للمراقبة الجمركية

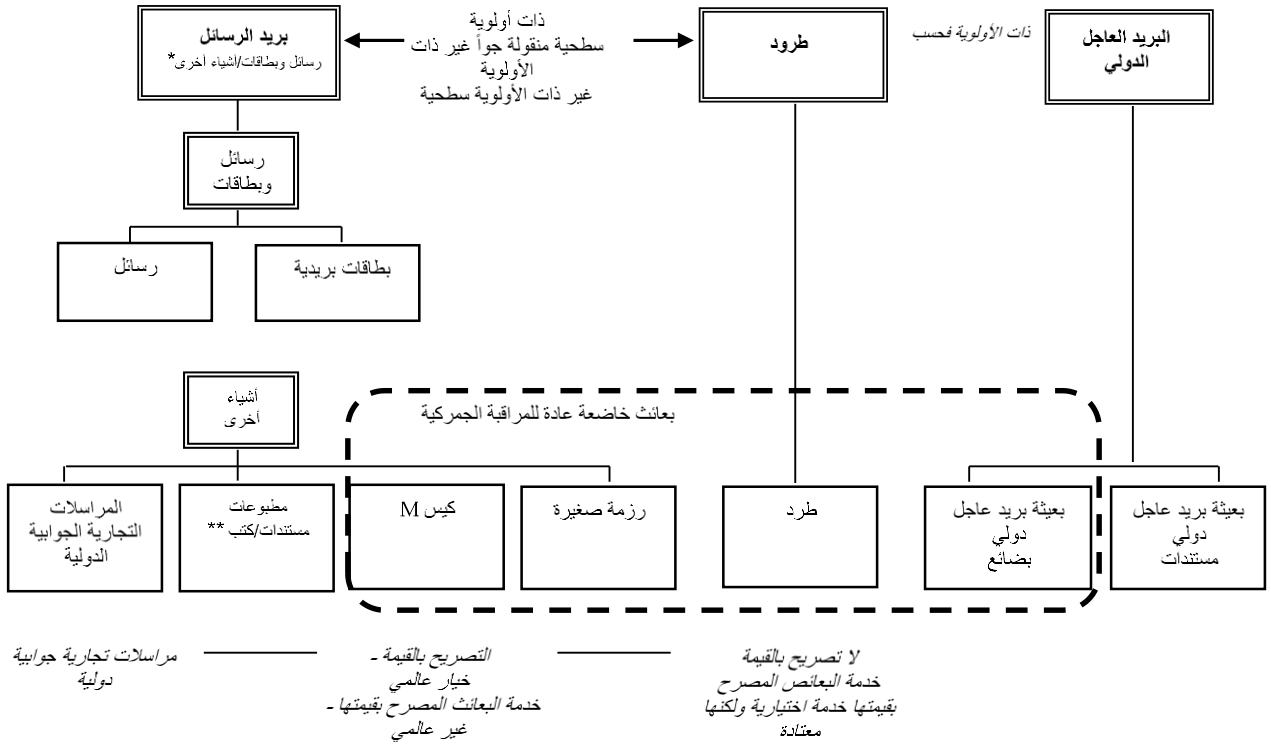

* قد تخضع المواد المطبوعة/الكتب للمراقبة الجمركية إذا ما اعتُبرت بضائع.

وكما هو موضح أعلاه، تصنف المنتجات البريدية إلى بريد الرسائل، وبريد الطرود، والبريد العاجل الدولي. ويشمل بريد الرسائل بعائث مثل الرسائل والبطاقات البريدية، وهي مستندات لا تخضع في العادة لمراقبة جمركية منهجية. ويشمل بريد الرسائل أيضاً الرزم الصغيرة (التي تحتوي على البضائع) والأكياس من المقاس M (الأكياس من المواد المطبوعة الموجهة مباشرة إلى نفس العنوان)، ويخضع كلاهما إلى المراقبة الجمركية. وتخضع جميع بعائث بريد الطرود للمراقبة الجمركية. ويمكن أن تحتوي بعائث البريد العاجل الدولي على مستندات أو بضائع. وتخضع بعائث البريد العاجل الدولي التي تحتوي على بضائع إلى المراقبة الجمركية. وقد تخضع بعائث البريد العاجل الدولي التي تحتوي على مستندات أو قد لا تخضع للمراقبة الجمركية، وذلك بحسب بلد المقصد.

وعادة ما يكون هناك خلط في التمييز بين الرزم الصغيرة والطرود. فبالنسبة للزبون، هما نفس الشيء. وعموماً هما نفس الشيء أيضاً بالنسبة للجمارك، لأن تقييم الرسوم والجمارك مماثل بالنسبة لهاتين الفئتين. لكن، هناك اختلاف بينهما فيما يخص لصق البطاقات البريدية على البعائث، وطريقة معالجة المؤسسات البريدية لهما، وأجرة المؤسسات البريدية، كما هو مبين فيما يلي:

	الرزم الصغيرة (بريد الرسائل)	*الطرود*
الأساس التنظيمي	نظام اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي	نظام اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي
الإقرار الجمركي	CN 22 - واختيارياً CN 23	CN 23 (قد يكون جزءاً من نموذج الربطة CP 72)
الوزن	بين صفر وكيلوغرامين (أو ما يصل إلى 5 كيلوغرامات إذا ما كان هناك اتفاق ثنائي بذلك)	بين صفر و20 كيلوغراماً (أو ما يصل إلى 30 كيلوغراماً إذا ما كان هناك اتفاق ثنائي بذلك)
أجرة المؤسسات البريدية	النفقات الختامية	الحصص البرية للبريد الوارد
بيان الإرسالية/لصائق الأوعية	بيان الرسائل CN 31/لصائق الأوعية CN 34 أو CN 35 أو CN 36	بيان الطرود CP 87/لصائق الأوعية CP 83 أو CP 84 أو CP 85
معرّف البعائث بالرمز ذي خطوط	يلزم لصق المعرف ذي الخطوط الذي يحمل 13 حرفاً طبقاً للمعيار S10. ويمكن لصقه منفصلاً أو دمجه في النموذج CN 22 أو CN 23. وهذا المعرف ذو الخطوط ليس لغرض التتبع، ما لم يحتوي البعيثة على رموز أخرى تشير إلى خدمة التتبع (البريد المسجل، البريد المؤمن عليه، البريد الخاضع لخدمة التتبع).	يلزم لصق المعرف ذي الخطوط الذي يحمل 13 حرفاً. ويمكن لصقه منفصلاً أو دمجه في النموذج CN 23.
البيانات الإلكترونية المسبقة	اعتباراً من عام 2021، أصبح من الممكن للمستثمرين المعيَّنين أن يسجلوا ويتبادلوا البيانات الإلكترونية المسبقة فيما يخص بعائث البريد الدولية التي تحتوي على بضائع، حتى يمكن الامتثال للمتطلبات الجمركية والأمنية المحددة للواردات والتي تنص عليها وثائق الاتحاد البريدي العالمي. ويعني ذلك على وجه أكثر تحديداً ما يلي: - يجب أن تحمل جميع البعائث التي تحتوي على بضائع معرفاً ذا خطوط طبقاً للمعيار التقني للاتحاد البريدي العالمي S10؛ - يجب إتاحة الرسائل ITMATT المقابلة للمعلومات المبينة على الإقرارين الجمركيين CN 22/CN 23 الخاصة بالبعيثة، على أن تكون ممتثلة لمعيار الاتحاد البريدي العالمي M33؛ - بالنسبة لجميع البعائث التي تحتوي على بضائع، يجب إدراج المعرفات ذات الخطوط الموافقة للمعيار S10 في الرسائل PREDES (وفق المعيار M41) التي ترسل إلى المستثمر المعيَّن في بلد المقصد، وربطها إلكترونياً مع المعرف الموافق للمعيار S9 الخاص بالوعاء الذي يحتوي على تلك البعيثة؛ ولا يجوز تكرار هذه المعرفات خلال فترة 12 شهراً على الأقل؛ - اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2023، أصبح من الواجب، وفقاً للبند 6 من المادة 08-002 من نظام الاتفاقية، على المستثمرين المعيَّنين مساعدة شركات النقل الجوي لديهم في الامتثال للمتطلبات الأمنية التي تسبق الهبوط من خلال التأكد، حيثما كان ذلك ممكناً، من إرسال الرسالة CARDIT إلى شركة الطيران، بما في ذلك علامة النظام المنطبق (AR)، وذلك امتثالاً لمعيار الاتحاد البريدي العالمي M48، وذلك لتأكيد إرسال البيانات الإلكترونية المسبقة للسلطات في بلد المقصد؛ - وفقاً للبند 7 من المادة 08-002 والبند 8 من المادة 08-002 اللذين سيدخلان حيز النفاذ اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2025، يتخذ المستثمر المعيَّن في بلد المصدر التدابير اللازمة للتأكد من أنه قد تم استلام رسالة "عدم التحميل" وأن أي رسالة "بطلب معلومات" أو "طلب الفحص" عبر ITMREF وردت عبر ITMREF قد تمت معالجتها والرد عليها عبر REFRSP، وذلك طبقاً لمعيارَي رسائل نظام التبادل الإلكتروني للبيانات M53 وM54.	

ب) عمليات الإرسال البريدية

1- منظور البريد

إن أساس العمليات البريدية والمحاسبية بين المؤسسات البريدية يتمثل في العمليات المتعلقة بالإرساليات البريدية. وهذه العمليات مهمة للسلطات الجمركية (وشركات الطيران) لأنها ضرورية لضمان مراقبة سلسلة الإمدادات البريدية. وتتمثل هذه العمليات في أبسط صورها فيما يلي:

الإرسالية البريدية

تُرقّم كل إرسالية من كل صنف بريدي فرعي (على النحو المعرف في قائمة رموز الاتحاد البريدي العالمي 117) مرسلة من مكتب التبادل في البلد المصدر إلى مكتب التبادل في البلد المقصد ترقيماً متسلسلاً، ويعاد ضبط الترقيم من الأول مع الإرسالية الأولى من العام التقويمي. ويسمى هذا الرقم "رقم الإرسالية". وما لم يتفق المستثمرون المعيَّنون المعنيون على تبادل البيانات فقط إلكترونياً، يلصق بكل إرسالية (رسالة أو طرد) بيان الإرسالية الذي يصف ما بداخل الإرسالية، من حيث عدد الأوعية، والوزن، وما إلى ذلك. وفيما يخص أول إرسالية في العام التقويمي، يذكر أيضاً في بيان (الرسالة أو الطرد) رقم الإرسالية الأخيرة من العام التقويمي السابق.

ويسجل مكتب التبادل في البلد المقصد البيان (رسالة أو طرد)[17] بنفس ترتيب رقم الإرسالية لكل مكتب تبادل في البلد المصدر ولكل منتج. وبذلك، يمكن اكتشاف الإرسالية الناقصة فور استلام الإرسالية التالية.

على سبيل المثال، إذا استلمت إرسالية ذات أولوية من صنف بريد الرسائل بالرقم 0123 لعام 2022 مرسلة من مكتب تبادل زيورخ إلى مكتب تبادل مونتريال، لكن لم يُستلم رقم الإرسالية 0122، فيعرف مكتب تبادل مونتريال فوراً أن الإرسالية بالرقم 0122 قد ضلت طريقها ويمكن أن يشرع في إجراء التحريات اللازمة.

ويمكن أن تتكون الإرسالية أيضاً من وعاء واحد فقط (مثل كيس أو علبة) أو أوعية عديدة بحسب حجم البريد المرسل في تلك الفترة. لكن للأسف، لا تبقى الأوعية المتعددة التي تتألف منها الإرسالية الواحدة دوماً معاً خلال مسارها في سلسلة الإمدادات. ويرد في بيان الإرسالية (رسالة أو طرد) عدد الأوعية المرسلة حتى يتأكد المكتب في المقصد أنه ما من إرساليات ناقصة وأنه جرى استلام كل الأوعية المضمنة في الإرسالية. وفي إطار عملية ورقية، من المهم جداً أن يتلقى المكتب في المقصد البيان، لذا يوضع حرف "F" كبير (يشير بالإنكليزية إلى مصطلح "forms" أي نماذج) على لصيقة الوعاء المرفقة بالبيان. ويعرف عادة هذا الوعاء بـ "كيس F".

وتمثل هذه المبادئ لترقيم الإرساليات والأوعية وعمليات التحقق من الاستلام أساس العمليات اليدوية والمؤتمتة لتبادل البريد بين البلدان، وتضمن من ثمّ سلامة سلسلة الإمدادات. ومن المهم جداً أن تطبّق مؤسسات البريد هذه المبادئ بحذافيرها.

الشحنة البريدية[18]

كما ذُكر سابقاً، قد لا تنقل جميع أوعية الإرسالية معاً وفي وسيلة النقل عينها التي كان من المقرر استخدامها عند تكوين الإرسالية. وقد تنقل أوعية إرساليات مختلفة في وسيلة النقل عينها. وقد تتلقى إدارة بريدية أوعية كوّنتها إدارة بريدية أخرى وتنقلها مع الأوعية التي كوّنتها هي في مصدرها (وتُعرف هذه العملية بالعبور المغلق).

17 بالإضافة إلى ما يوازي بيان الإرسالية CN 31 في البريد العاجل الدولي.

18 يستخدم مصطلح "الشحنة" في سياقات عديدة في أنظمة الاتحاد البريدي العالمي. وهو يرد في هذه الحالة بالمعنى الذي جاء في المادة 17-010 من نظام الاتفاقية (تتكون الشحنة من الأوعية المبيّنة في بيان الاستلام).

من ثم، تُعتبر الشحنة بمثابة قائمة بالأوعية المعدّة لوسيلة نقل محددة، بغضّ النظر عن الإرسالية (أو الإرساليات) التي تنتمي إليها الأوعية. وتُرفق الإرسالية عادة ببيان للرسائل أو للطرود (النماذج CN 31 وCN 32 وCP 87)، في حين تُرفق الشحنة بقائمة تسليم (النماذج CN 73 وCN 38 وCN 41).

وتسمح هذه النماذج التي يعدّها الاتحاد البريدي العالمي (قوائم التسليم ولصائق الأوعية) بنقل الشحنة من عهدة شركة الطيران في المطار إلى الإدارة البريدية لتصبح في عهدة مكتب تبادل البريد الوارد (الذي قد يكون بعيداً عن المطار) بهدف تخليصها من الجمارك.

وتأتي تراتبية المصطلحات الشائعة الاستخدام في المؤسسات البريدية عند تبادل البريد على هذا النحو التالي:

- البعيثة البريدية: تشمل أي رسالة أو بطاقة بريدية أو رزمة صغيرة من بريد الرسائل أو كيس من المقاس M من بريد الرسائل أو طرد أو بعيثة من بعائث البريد العاجل الدولي، وما إلى ذلك.
- الوعاء البريدي: يشمل كل عنصر من العناصر التي تتكون منها الإرسالية. وهو في العادة كيس أو علب. ويحمل معرّفاً للوعاء ذا رمز معياري بخطوط مؤلف من 29 حرفاً. وتستخدم المؤسسات البريدية وشركات الطيران على حدّ سواء الأوعية البريدية.
- الإرسالية البريدية: تتألف الإرسالية البريدية من الأوعية البريدية، وهي تحمل معرّفا معيارياً مؤلفاً من عشرين حرفاً هو جزء من معرّف الوعاء المؤلف من 29 حرفاً.
- سلسلة الإرساليات البريدية: تُرّقم الإرساليات البريدية ترقيماً تسلسلياً وفق تسلسل يُتّفق على فيما بين مكتب التبادل في المصدر ومكتب التبادل في المقصد. ويتكون الرقم التسلسلي للإرساليات من 15 حرفاً وهي أيضاً جزء من معرّ ف الوعاء.
- الشحنة البريدية: توضع الأوعية البريدية في شحنات لأغراض النقل. من ثمّ، فإن الشحنة هي قائمة الأوعية المعدّة لوسيلة نقل محددة، بصرف النظر عن الإرسالية (أو الإرساليات) التي تنتمي إليها الأوعية.

2- وصف السلعة[19]

يعد وصف السلعة، سواء على المستوى البريدي أو المستوى الجمركي، مستوى آخر في الترتيب الهرمي التراتبي. ويُقصد بوصف السلعة محتوى البعائث البريدية على نحو ما هو وارد في الخانات المعنونة "وصف المحتويات" في النموذجين CN 22 أو CN 23. فعلى سبيل المثال، قد تحتوي البعيثة البريدية التي تأتي على هيئة طرد على ثلاثة أطباق وستة فناجين قهوة. ومن ثم، تذكر في وصف السلعة الثلاثة أطباق والستة فناجين القهوة. ويعد وصف السلعة عاملاً أساسياً في عمليات جمركية عديدة. وهذا الوصف مرتبط برمز النظام المنسق الذي قد يرد في الإقرارات الجمركية للزبائن التجاريين. ويعدّ رمز النظام المنسق ضرورياً لضمان أن التخليص الضريبي فعّال وهو مهمّ لأحجام المبادلات التجارية الإلكترونية. وتنص اتفاقية النظام المنسق على نظام موحد قائم على ستة أرقام، ولكن يمكن للبلدان أن تطبق نظاماً يصل إلى 8 أو 10 أرقام، حسبما تنص عليه تشريعاتها الوطنية. ويقتضي البند 2-8 من المادة 20-001 من نظام اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي، التي ستدخل حيز النفاذ اعتباراً من 1 سبتمبر/أيلول 2025 أن يُدرج مرسلو البعائث التي تحتوي على بضائع ذات طابع تجاري رموز تعريفات النظام المنسق المكونة من ستة أرقام والذي وضعته منظمة الجمارك العالمية في الإعلان الجمركي لكل سلعة مضمنة في البعيثة.

19 عُرف هذا المفهوم وفق معيار الاتحاد البريدي العالمي ITMATT V1 والمعيارين المشتركين بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي CUSITM V2 وCUSRSP V2 بـ "محتوى القطعة".

3- منظور شركة الطيران

إنّ قوائم التسليم (من قبيل CN 38) ولصائق الأوعية (من قبيل CN 35 وCN 36 وCP 84 وCP 85 (هي مهمة جداً بالنسبة إلى شركات الطيران لأسباب عديدة، بما فيها تلك الخاصة بالجمارك في المطارات. وبالنسبة لشركات الطيران، تشير قوائم التسليم ولصائق الأوعية المعيارية للاتحاد البريدي العالمي إلى أن الأرسالية قد أرسلت بالبريد وليس في حمولة أو شحنة وتسمح لها بتطبيق العمليات الخاصة بالبريد.

ج) القبول والإرسال (التصدير)

من المهم جداً استيفاء الإقرارات الجمركية وفق الأصول بالإنكليزية أو الفرنسية أو أيّ لغة أخرى تقبل في بلد المقصد. كما أن من المهم أن تكون هذه الأخيرة واضحة. ولا بدّ من أن يكون من السهل أيضاً رؤيتها والوصول إليها على الفور، أي مثبتة جيداً على البعيثة من الخارج ومحميّة في نفس الوقت من ظروف النقل الصعبة.

ومن المهم جداً أن تكون قيمة البعيثة التي صرّح بها المرسل دقيقة.

ويؤدي عادة عدم الالتزام بهذه التوجيهات إلى فتح البعيثة البريدية في المقصد (إما من جانب الإدارة البريدية أو السلطات الجمركية) لتفتيش السلع وتقدير قيمتها قبل إعادة تغليفها. وتؤخر هذه العمليات تسليم البعيثة وتزيد كثيراً من التكاليف التي يتكبدها بلد المقصد. كما تتسبب في تأخير تسليم بعائث أخرى نظراً لتحويل الموارد لمعالجة هذه البعائث.

وثمة نقطتان مهمتان في سلسلة الإمدادات في البلد المصدر يمكنهما أن يؤثرا على المعالجة الجمركية في بلد المقصد: ألا وهما القبول والإرسال.

- القبول: إن قبول الزبونُ البعيثة في مكتب البريد هو المرحلة الوحيدة التي يمكن التأكّد خلالها من أن المعلومات الواردة في الإقرارات الجمركية قد استوفيت وفق الأصول وأن النموذج وُقِّع كما ينبغي. وصحيح أن المرسل هو المسؤول عن المعلومات الواردة في الإقرارات الجمركية، غير أنّ الإدارة البريدية مسؤولة عن تدريب الموظفين المعنيين بقبول البعائث والذين ينبغي أن يتأكدوا من أن النموذج قد استوفي ووقع وأرفق بالبعيثة وفق الأصول. وفي حال تعذّر على المرسل استيفاء الإقرار الجمركي أو لم يرغب هذا الأخير في توقيع الإقرار، يجب على الإدارة البريدية عدم قبول البعيثة المرسلة منه. وقد تختلف العمليات التي تسمح بضمان نوعية الإقرارات الجمركية للزبائن التجاريين (الذين قد يتعاملون مع أحجام كبيرة ويستخدمون أحياناً نظماً مؤتمتة لإصدار الإقرارات الجمركية) عن تلك المطبقة على الزبائن المستهلكين الذين قد يرسلون البعائث الدولية من حين لآخر. ولابد من المؤسسات البريدية أن تتأكد من أن عمليات الامتثال للنوعية عند قبول البعائث تراعي كلا النوعين من الزبائن وأن هذين النوعين من الزبائن يتقيّدان بها.
- الإرسال: تمثل عملية الإرسال من مكتب تبادل البريد الصادر النقطة الثانية والأخيرة من سلسلة الإمدادات التي يمكن في إطارها تقييم نوعية الإقرارات الجمركية. وينبغي للمؤسسات البريدية أن تدرّب موظفيها في مكاتب التبادل، حيثما كان ذلك ممكناً، لكي يصبحوا قادرين على التحقق بسرعة من الإقرار الجمركي خلال عملية إرسالها، ولا سيما فيما يخص متطلبات البيانات الإلكترونية المسبقة، ولكي تتوفر لديهم الآليات اللازمة لمعالجة البعائث التي تكون إقراراتها الجمركية غير كاملة أو غير مقروءة أو فيها خلل آخر قد يؤثر في معالجتها الجمركية في المقصد. ومن الصعب إجراء عمليات التحقق يدوياً في البلدان التي تكون فيها هذه العمليات كبيرة وضخمة. وينبغي العمل بعمليات التحقق الإلكترونية والوسائل الأخرى مثل استخدام تكنولوجيات التعرُّف البصري الآلي على الحروف عندما تسمح الموارد والكميات بذلك.

د) مراقبة الصادرات

بحسب التشريعات الوطنية، قد تحدّد بلدان المصدر شروطاً خاصة لعمليات مراقبة الصادرات بالإضافة إلى تلك المنصوص عليها في إصدارات الاتحاد البريدي العالمي (والتي تغطي البضائع الخطرة والحظر والتقييد في بلد معيَّن).

وقد تختلف عمليات مراقبة الصادر باختلاف بلد المقصد وقيمة البعائث وكمية السلع.

وينبغي للإدارة البريدية في البلد المصدر التي لديها عمليات الصادر هذه أن تدرّب موظفيها المعنيين بقبول البعائث تدريباً ملائماً حتى يتمكنوا من تنفيذ عمليات المراقبة هذه تنفيذاً فعالاً.

هـ) موجز عن نماذج الاتحاد البريدي العالمي ومعاييره ورسائل التبادل الإلكتروني للبيانات (بما فيها الرسائل ذات الصلة بالجمارك)

<table>
<tr><th>المستوى</th><th>نموذج الاتحاد البريدي العالمي لبريد الرسائل</th><th>نموذج الاتحاد البريدي العالمي لبريد الطرود</th><th>النموذج المشترك للرسائل والطرود البريدية</th><th>المعيار التقني للاتحاد البريدي العالمي</th><th>معيار الاتحاد البريدي العالمي الخاص بتبادل الرسائل</th></tr>
<tr><td>وصف السلعة</td><td colspan="5">الإقرارات الجمركية</td></tr>
<tr><td rowspan="2"></td><td>CN 22</td><td>[20]CP 72</td><td>[21]CN 23</td><td rowspan="6"></td><td>M33 ITMAT V1
[22]M55 CUSITM V2
M56 CUSRSP V2</td></tr>
<tr><td>البعيثة</td><td colspan="2">اللصائق الخاصة بالبعائث</td><td rowspan="5">S10 لمعرّف البعيثة (رمز ذو خطوط مؤلف من 13 حرفاً)</td><td rowspan="4">M40 EMSEVT</td></tr>
<tr><td rowspan="3"></td><td>CN 04 للبعائث المسجَّلة
CN 05bis للبعائث الخاضعة للتتبع
CN 06 للبعائث المؤمن عليها</td><td>CP 73 للطرود العادية
CP 74 للطرود المؤمن عليها</td></tr>
<tr><td colspan="2">النماذج الخاصة بقائمة البعائث</td></tr>
<tr><td>القائمة CN 33 الخاصة بالبعائث المسجَّلة
القائمة CN 16 الخاصة بالبعائث المؤمن عليها</td><td>قائمة الطرود [23]CP 87</td><td>M41 PREDES</td></tr>
</table>

[20] نموذج CP 72 هو نموذج ربطة يتضمّن الإقرار الجمركي CN 23 ولصيقة الطرد CP 73.

[21] قد يستخدم النموذج CN 23 اختيارياً لبريد الرسائل محلّ النموذج CN 22.

[22] المعيار M55 CUSTIM والمعيار M56 CUSRSP هما معياران للرسائل مشتركان بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي.

[23] يُسجَّل كلّ طرد على حدة في بيان الطرد CP 87 الذي يشبه عملياً النموذج CN 33 للبعائث المسجّلة في بريد الرسائل.

المستوى	*نموذج الاتحاد البريدي العالمي لبريد الرسائل*	*نموذج الاتحاد البريدي العالمي لبريد الطرود*	*النموذج المشترك للرسائل والطرود البريدية*	*المعيار التقني للاتحاد البريدي العالمي*	*معيار الاتحاد البريدي العالمي الخاص بتبادل الرسائل*
البعيثة (تابع.)	معالجة الإحالة				M53 ITMREF M54 REFRSP
الوعاء	اللصائق الخاصة بالأوعية			S9 لمعرّف الوعاء (رمز ذو خطوط مؤلف من 29 حرفاً) S47 للصيقة الوعاء	
	CN 34 لأوعية البريد السطحي CN 35 لأوعية البريد الجوي CP 84 لأوعية البريد السطحي المنقول جواً	CP 83 لأوعية البريد السطحي CP 84 لأوعية البريد الجوي CP 85 لأوعية البريد السطحي المنقول جواً			
الإرسالية	النماذج الخاصة بالإرساليات			S8 لمعرّف الإرسالية	
	CN 31 بيان الرسائل CN 32 بيان الرسائل في البريد بالجملة	قائمة الطرود CP 87			M41 PREDES M13 RESDES
الشحنة	النماذج الخاصة بالشحنات			S32 لمعرف الشحنة	M10 PRECON M12 RESCON M48 CARDIT M49 RESDIT
			CN 37 بيان الاستلام - للبريد السطحي CN 38 بيان الاستلام - البريد الجوي CN 41 بيان الاستلام - البريد السطحي المنقول جواً CN 47 بيان الاستلام - أوعية فارغة		

و) *إجراء التخليص الجمركي للبريد في مكتب التبادل*

يبيّن الرسم التوضيحي أدناه سير عملية التخليص الجمركي المعتادة في مكتب تبادل البريد الوارد. ويمكن تحديد قنوات ومستويات التفتيش الجمركي الدقيق (مثل أن يكون سابقاً للتخليص أو تفتيش أولياً أو لإثبات الخلو من الأمراض النباتية، أو بالأشعة السينية أو تفتيشاً ثانوياً) لضمان عملية تفتيش جمركي للبريد أكثر نجاعة وفعالية، وذلك رهناً بتوافر البيانات وتقييم ما قبل الوصول.

إجراء التخليص الجمركي البريدي في مكتب التبادل

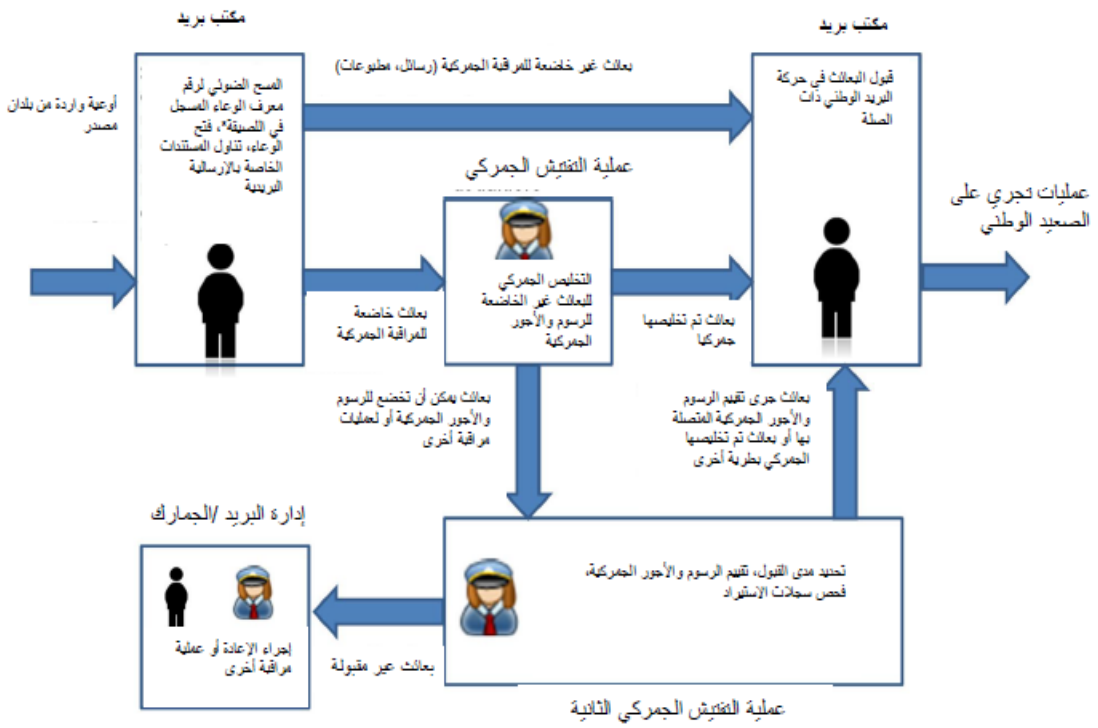

* يتعلق الأمر هنا بالمعرف ذي التسعة والعشرين حرفا المحدد وفقا لمعيار الاتحاد البريدي العالمي S9. ويمكن إجراء مسح ضوئي للمعرف منذ وصوله إلى مكتب التبادل أو في إطار عملية الفتح.

ز) *المبادئ الأساسية*

تعرض المبادئ الأساسية للتخليص الجمركي للبريد في الملحق الخاص "ياء" من الفصل الثاني من اتفاقية كيوتو المنقحة. وسيجري تناولها في جزء لاحق بهذا الدليل. وهي تستند إلى مبادئ الخدمة البريدية الشمولية ويتوخى فيها التبسيط قدر المستطاع.

ح) *الإجراءات البريدية/الجمركية النموذجية*

في الرسم التوضيحي الذي عُرض أعلاه:

- تحدِّد الإدارة الجمركية عادة البعائث التي تخضع للمراقبة الجمركية، مع مراعاة التشريعات الوطنية الخاصة بالجمارك وبالوكالات الحكومية الأخرى التي تلجأ إلى الجمارك لإنفاذ التشريعات (انظر المعيار 6 في الملحق الخاص "ياء" من الفصل الثاني باتفاقية كيوتو المنقحة). وتجدر الإشارة إلى أنه يحق للجمارك تفتيش جميع البعائث البريدية وفتح الرسائل بحسب ما تنص عليه التشريعات الوطنية.
- يسمح التفتيش الجمركي الأولي عادة بالإفراج عن عدد كبير من البعائث بسرعة فائقة تشمل عادة الرزم الصغيرة والهدايا وغيرها من البعائث المعفاة من الرسوم والأجور.

- قد تتّفق الإدارة البريدية التي تتلقى رسائل ومواد مطبوعة في علب وليس في أكياس مع الجمارك على عدم إخضاع هذا النوع من البريد للمراقبة الجمركية، وعليه تسرّع العمليات البريدية والجمركية.
- قد تصنَّف العمليات التي تنفّذ في مكتب التبادل لأغراض التفتيش الجمركي الأولي بحسب فئة البريد، أي عمليات خاصة ببريد الرسائل وأخرى بالطرود البريدية وثالثة ببعائث البريد العاجل الدولي. غير أنّ هذه العمليات لا تطبّق عموما خلال التفتيش الجمركي الثانوي.
- قد تكون عمليتا التفتيش الأولى والثانوي منفصلتين من الناحية المادية، كما هو مبين آنفاً، لكنّهما قد تكونان متكاملتين.
- ينبغي للإدارة البريدية أن تقدّم البريد إلى الجمارك بطريقة تضمن فيها أن بعائث البريد الجوّي/ذي الأولوية وبعائث البريد البحري/غير ذي الأولوية تستوفي على حد سواء متطلبات نوعية الخدمة (الإحالة: المادة 17-113 من نظام اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي بشأن المعالجة ذات الأولوية للبعائث الجوية والبعائث ذات الأولوية، والمادة المقابلة لها في نظام الطرود البريدية).
- فيما يخص البعائث الواجب فتحها لأغراض التفتيش الجمركي، يمكن لإدارة الجمارك أو الإدارة البريدية أن تفتحها وتعيد إغلاقها، تماشياً مع التشريعات الوطنية.

قد تتفّق المؤسسات البريدية والجمركية على اشكال مختلفة للإجراءات المعروضة أعلاه، فعلى سبيل المثال:[24]

- قد تقدّم الإدارة البريدية المستندات (CN 22 وCN 23 والفاتورة التجارية) أو صوراً للمستندات إلى الإدارة الجمركية بغرض تفتيشها عوضاً عن تقديم البعائث المادية نفسها.
- قد تتصرف الإدارة البريدية نيابة عن الجمارك في بعض الإجراءات. وفي ما يلي بعض الأمثلة:
  - يمكن أن تجري الإدارة البريدية إجراءات التفتيش الجمركي الأولي بناء على توجيهات الجمارك بشأن هذه الإجراءات وبعد تلقي تدريب من الجمارك.
  - يمكن أن تحدّد الإدارة البريدية الرسوم الواجب تحصيلها بينما تصدّق الجمارك على الإجراءات البريدية وتساعد الإدارة البريدية في حال واجهت صعوبات مرتبطة بتحديد التعريفة المفروضة على بعيثة ما.
  - قد تقوم الإدارة البريدية مقام وكيل التخليص الجمركي، فتمثل صاحب الإقرار (الذي يكون عادة المرسل إليه) تمثيلاً مباشراً أو غير مباشر. وفي هذه الحالة، تسدد الإدارة البريدية الرسوم والضرائب إلى جمارك وتحصل بدورها المبالغ من المرسل إليه.

وينبغي وضع نُهج مرنة لأنواع الإجراءات الثلاثة المذكورة آنفا بهدف تلبية الاحتياجات المحلية مع مراعاة التشريعات الوطنية والاعتبارات المتصلة بالموارد والالتزام الوطني المتعهد به بموجب وثائق الاتحاد البريدي العالمي.

ولتعزيز فعالية عملية التخليص الجمركي، فضلاً عن أمن وسلامة سلسلة الإمدادات البريدية، ينبغي أن تسعى الإدارة البريدية إلى استخدام الواجهات البينية الإلكترونية مع كل من الجمارك والإدارة البريدية في البلد المصدر لإرسال بيانات المحتوى إلكترونياً قبل الوصول الفعلي للبعيثة إلى بلد المقصد، من أجل تمكين الإدارة الجمركية أو وكيل التخليص الجمركي من إجراء التخليص قبل وصول البعيثة أو التحضير لإجراءات تخليص الوارد.

وأخيراً، ينبغي تشجيع التبادل الإلكتروني للإقرارين الجمركيين CN 22/CN 23 أو المعلومات المتعلقة بالفواتير بين بريد المصدر وبريد المقصد، وذلك لتسريع إجراء تخليص البعائث البريدية. ومن أجل ضمان استخدام هذه المعلومات لأغراض التخليص الضريبي، من الضروري أن تكون البيانات المرسلة صحيحة وكاملة وصحيحة.

[24] يتضمّن مستند منظمة الجمارك العالمية المعنون "المبادئ التوجيهية الخاصة بالملحق الخاص "ياء" من الفصل الثاني (حركة البريد) بعضاً من هذه البدائل.

ط) التخليص الجمركي للبريد في مقابل التخليص الجمركي للسلع التجارية

قد تقتصـــر خبرة الموظفين البريديين العاملين في مكتب تبادل أو الذين يتعاملون مع الزبائن على التخليص الجمركي للبريد من دون أن تشمل التخليص الجمركي للسلع التجارية. وقد يطلب من الموظفين فهم الفرق بين المفهومين وشرحه. وفيما يلي، عرض موجز لأوجه التشابة والاختلاف الرئيسية بين نوعي التخليص الجمركي هذين:

- إنَّ التخليص الجمركي للبريد والتخليص الجمركي للســـلع التجارية يتشـــابهان في أن قيمة الرســـوم والضرائب الواجب تحصيلها في نفسها.
- غير أن تقييم الرســـوم وتحصـــيلها قد يكون عملية معقدة، وقد يكون هناك اختلافاً كبيراً من حيث تكلفة توفير خدمات التقييم والتحصيل.
- في الســـابق كان التخليص الجمركي للســـلع التجارية يرتبط أســـاســـاً بالشـــركات. وهو يركّز على تقييم المخاطر ومفهوم "معرفة مرسِـل الشـحنة"، مثل الشـركة التي تمتثل لجميع المتطلبات الجمركية والأمنية والمالية والتي تتمتّع بإجراءات داخلية صـارمة لضمان عدم احتواء الرزم إلا على البعائث الوارد وصفها في المسـتندات. لكن مع النمو في التجارة الإلكترونية، أصـبحت هناك شـحنات صـغيرة يكون مرسِـلها والمرسَل إليه في العادة أفراداً غير معروفين بالنسبة إلى الجمارك.
- يعتمد التخليص الجمركي للســـلع التجارية على دمج مجموعة من عناصـــر البيانات العديدة المجمّعة من قوائم الشحن والفواتير التجارية والشهادات، إلخ. ويشمل هذا الإجراء في أغلب الأحيان عناصر إلزامية أكثر من تلك التي يطلبها التخليص الجمركي للبريد في النموذجين CN 22 وCN 23.
- عادة ما يجري التخليص الجمركي للســـلع التجارية وســـيط للجمارك له وثيقة تأمين مســـجّلة عند الإدارة الجمركية على شكل كفالة أو أي ضـمان من نوع آخر قد تحدده التشـريعات الجمركية في بلد الاسـتيراد. وتبقى البضـائع، عند وصـولها إلى بلد المقصـد، في عهدة الجمارك ولا يفرج عنها إلا بعد تقديم المستندات المطلوبة للتخليص الجمركي. وتطبق الســـلطات الجمركية في الغالب إجراءات معينة لتســـهيل تخليص شحنات التجارة الإلكترونية.
- بوجه عام، يناسـب التخليص الجمركي التجاري أكثر البضـائع المسـتوردة بغرض إعادة بيعها. وغالباً ما تستورد هذه البضائع بكميات ضخمة بحيث يصعب استيعابها في سلسلة الإمدادات البريدية.
- يتسـم التخليص الجمركي التجاري بمرونة نسـبية إذ إنه يقدم خيارات إضـافية شـائعة الاسـتخدام لتقييم الرسـوم والضـرائب وتسـديدها. فعلى سـبيل المثال، إذا كان التخليص الجمركي البريدي يعتمد أسـاسـاً الرسـوم والضـرائب التي يدفعها المرسـل إليه فإن التخليص الجمركي التجاري يتيح للمرسِـل المزيد من الخيارات لدفع هذه المبالغ.
- من شـــروط التخليص الجمركي التجاري، نقل الشـــحنات من مكتب تبادل إلى آخر مع ما يصـــاحبها من مسـتندات النقل البريدي لا غير (من قبيل النموذج CN 37 أو النموذج CN 38). ويعلن مكتب التبادل في بلد المصدر مسبقاً عن هذه الشحنات، مع توفير معلومات محدودة تتعلق بالإرسالية وليس محتواها.
- يجب أن تصاحب الشحنات التجارية قوائم ببضائع الشحنة، وفي بعض الأحيان، تطبق إجراءات لعبورها. وترسل إشعارات مسبقة خاصة بالشحنات التجارية تتعلق بمحتواها بين وسيط الشحن ووكيل الاستلام. ولا بدّ من أن تمتثل الشحنات التجارية للإجراءات المحدّدة للإشعارات المسبقة تتبادلها السلطات الجمركية في أنحاء العالم أجمع.

باختصار، قد يكون التخليص الجمركي التجاري أكثر تعقيداً بكثير من التخليص الجمركي البريدي، بالنسبة إلى الزبون الراغب في إرســـال بعيثة إلى بلد آخر. لكن التخليص الجمركي التجاري يقدّم في المقابل خيارات إضافية.

ي) النموذجان CN 22 وCN 23 ونموذج الربطة CP 72 أو الفاتورة التجارية

وافقت لجنة الاتصال المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي مبدئياً، خلال اجتماعها الحادي والأربعين المعقود في نوفمبر/تشرين الثاني 2021 على تحيين الإقرارين الجمركيين CN 22 وCN 23. وأيدت الهيئات الإدارية المعنية في الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية هذه التغييرات رسمياً في عام 2022. ودخل النموذجان المعدّلان حيز النفاذ في 1 يونيو/حزيران 2023. وهما متاحان على الموقع الشبكي للاتحاد البريدي العالمي.

وتتماشى التعديلات المعتمدة مع المتطلبات الموضوعية التي تفرضها الأعمال اليومية، ولا سيما إدارة المخاطر بفعالية وتعزيز تقديم الخدمات، مع التركيز بوجه خاص على ما يلي:

- إدراج تعليمات المرسِل الواردة في النموذج CP 71 في النموذج CN 23؛
- السعي للدمج بين الإقرارين الجمركيين البريديين CN 22 وCN 23 بتغيير مقاس الإقرار CN 23؛
- حذف عتبة قيمة الإقرارين CN 22 وCN 23 والسماح باستخدام الإقرار CN 22 على بريد الرسائل شريطة إدراج الإقرار كاملاً؛
- دعم تقديم البيانات الإلكترونية المسبقة بإعادة صياغة اللغة المستخدمة في الإقرارين.

1- الإقرار الجمركي CN 22

إنّ الإقرار الجمركي CN 22 يمكن تغيير مقاسه وهو نموذج أصغر من الإقرار CN 23 وهو مخصص للبعائث من قبيل الرزم الصغيرة التي قد تكون المساحة المادية المتاحة فيها محدودة جداً. غير أن الإقرار الجمركي CN 23 قد يستخدم أيضاً في بريد الرسائل، في حال أن فضل المرسِل ذلك أو سمحت المساحة باستخدامه.

ويوضّح فيما الإقرار الجمركي CN 22. ويجب وضع معرّف برمز ذي خطوط مطابق للمعيار التقني S10 على الرزم الصغيرة المحتوية على بضائع. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن وضع المعرف ذي الخطوط المطابق للمعيار S10 على الإقرار CN 22 أو فصله عنه ووضعه على البعيثة.

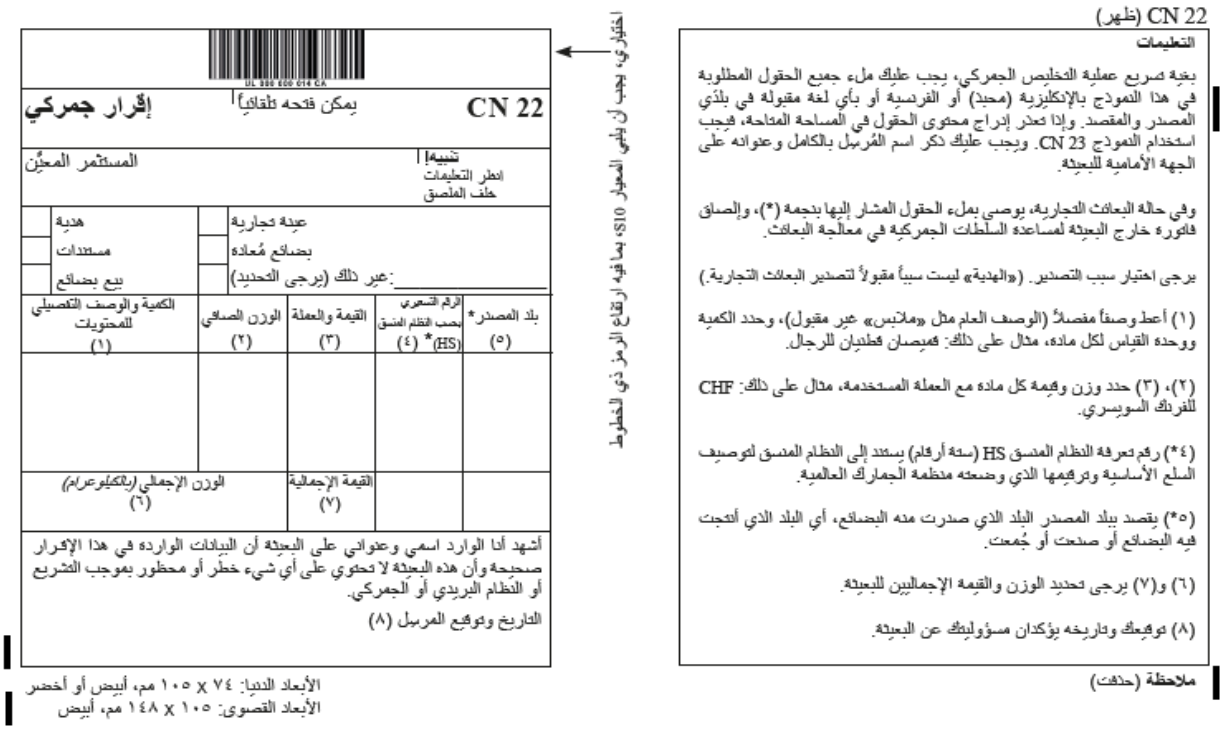

يظهر الرسم التوضيحي الآتي الغرض من كل عنصر من العناصر الواردة في الإقرار الجمركي CN 22 وطريقة استخدامه.

الرمز ذو الخطوط: اختياري. يجب أن يستوفي متطلبات المعيار التقني S10، بما في ذلك ارتفاع الرمز ذي الخطوط. وبدلاً من ذلك، يمكن تثبيت هذا المعرّف على البعيثة منفصلا عن الإقرار الجمركي CN 22. وفي كلتا الحالتين، يجب أن تنطوي البعيثة البريدية على معرّف برموز ذات خطوط مطابق للمعيار S10.

المستثمر المعيَّن: بصفة عامة، يُطبع اسم المستثمر المعيَّن مسبقاً على النموذج.

هذا القسم من الإقرار الجمركي CN 22 يمكن فصله عن بقية النموذج.

مهم: الغرض من هذا النصّ هو التأكد من أن يقرأ المرسِل التعليمات المهمة الواردة في ظهر النموذج.

خانات خاصة بالمحتوى: الغرض من هذه الخانات هو تسريع التخليص الجمركي في بلد المقصد. فعلى سبيل المثال، تطبق بلدان كثيرة عتبة مختلفة فيما يخص الرسوم المفروضة على الهدايا، إلخ.

من المهم جداً أن يكون وصف المحتويات في الخانة **(1)** دقيقاً ومفصلاً بغية تسريع التخليص الجمركي. وإن لم يكن الحال كذلك، فلا بدّ من فتح الرزمة في المقصد، الأمر الذي يؤدّي إلى تأخير وتكاليف إضافية. ويمكن وصف المحتويات بالإنكليزية أو بالفرنسية (وهما لغتا العمل في الاتحاد البريدي العالمي) وبأيّ لغة أخرى معتمدة في المقصد.

(2) يطبّق وزن المحتويات الفردية على البعائث القائمة على الوزن لا غير (الشوكولاتة مثلاً 0.5 كيلوغرام). أما بالنسبة إلى البعائث الأخرى، فليس من الضروري ذكر الوزن (القمصان مثلاً).

ينبغي أيضاً تشمل القيمتان في الخانتين **(3)** و**(7)** ذكر العملة المستخدمة (CHF للفرنك السويسري مثلاً).

(4) ينبغي للمستثمرين المعيَّنين أن يشجعوا الشركات التي ترسل أحجاماً كبيرة من البريد إلى جميع أنحاء العالم على إضافة الرقم التسلسلي المعتمد في النظام المنسق (المؤلف من 6 أرقام) والقائم على توصيف السلع وترميزها في منظمة الجمارك العالمية، ولصق الفاتورة على البعيثة من الخارج. ومن شأن هذه المعلومات وهذه الفواتير أن تساعد الجمارك على معالجة البعائث.

(5) المقصود بـ "بلد مصدر البضاعة" البلد الذي تأتي منه البضائع (أي موقع إنتاجها أو تصنيعها أو جمعها) وليس بالضرورة البلد الذي ترسل منه.

يساوي الوزن الإجمالي في الخانة **(6)** الوزن الصافي للبعيثة. ويمكن لموظف البريد الذي يستلم البعيثة أن يزنها ويعلم المرسل بوزنها.

يؤكد المرسِل في الخانة **(8)** مسؤوليته تجاه البعيثة، ويشهد بأن المعلومات عن المحتويات دقيقة، والأهم من ذلك عدم احتواء البعيثة على مواد خطرة. وفيما يتعلق بمرسلي السلع التجارية بالنماذج CN 22 المطبوعة مسبقاً بالحاسوب، يمكن قبول اسم الشركة.

ترد فيما يلي تعليقات إضافية بشأن التوصيفات الواردة في ظهر النموذج CN 22:

CN 22 (ظهر)

التعليمات

بغية تسريع عملية التخليص الجمركي، يجب عليك ملء جميع الحقول المطلوبة في هذا النموذج بالإنكليزية (مجيد) أو الفرنسية أو بأي لغة مقبولة في بلدَي المصدر والمقصد. وإذا تعذر إدراج محتوى الحقول في المساحة المتاحة، فيجب استخدام النموذج CN 23. ويجب عليك ذكر اسم المُرسِل بالكامل وعنوانه على الجهة الأمامية للبعيثة.

وفي حالة البعائث التجارية، يوصى بملء الحقول المشار إليها بنجمة (*)، وإلصاق فاتورة خارج البعيثة لمساعدة السلطات الجمركية في معالجة البعائث.

يرجى اختيار سبب التصدير. («الهدية» ليست سبباً مقبولاً لتصدير البعائث التجارية.)

(١) أعط وصفاً مفصلاً (الوصف العام مثل «ملابس» غير مقبول)، وحدد الكمية ووحدة القياس لكل مادة، مثال على ذلك: قميصان قطنيان للرجال.

(٢)، (٣) حدد وزن وقيمة كل مادة مع العملة المستخدمة، مثال على ذلك: CHF للفرنك السويسري.

(٤*) رقم تعرفة النظام المنسق HS (ستة أرقام) يستند إلى النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترقيمها الذي وضعته منظمة الجمارك العالمية.

(٥*) يقصد ببلد المصدر البلد الذي صدرت منه البضائع، أي البلد الذي أنتجت فيه البضائع أو صنعت أو جُمعت.

(٦) و(٧) يرجى تحديد الوزن والقيمة الإجماليين للبعيثة.

(٨) توقيعك وتاريخه يؤكدان مسؤوليتك عن البعيثة.

ملاحظة (حذفت)

ينبغي استخدام النموذج CN 23 (يفوق حجمه حجم النموذج CN 22) للبعائث التي يطول فيها الإقرار بحيث يتعذر استخدام النموذج CN 22. ويمكن استخدامه أيضاً إذا فضل المرسل ذلك. وإذا تعذر رؤية النموذج CN 23 بوضوح على الجهة الأمامية للبعيثة، ينبغي أن يلصق عليها الجزء الذي يمكن قطعه من النموذج CN 22 أو لصيقة (انظر أدناه).

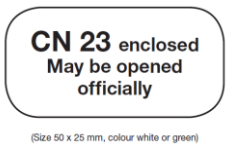

النموذج CN 22 صغير للغاية، مما لا يسمح بإدراج بيانات التعريف عن المُرسِل. غير أنه يجب ذكر اسم المُرسِل وعنوانه على الجهة الأمامية للبعيثة لأغراض التخليص الجمركي.

وفي حال أن كان الكيس "M" مسجلاً أو مؤمناً عليه أو خاضعاً للتتبع، يستخدم المعرّف بالرمز ذي الخطوط المطابق للمعيار S10 على البعيثة التي ينبغي ألاّ تتضمّن معرّفاً آخر مطابقاً للمعيار S10. وفي حال استخدمت الإدارة البريدية معرّفاً برمز ذي خطوط مطابقاً للمعيار S10 في جميع نماذج CN 22 أو CN 23، ينبغي محو هذا الرمز ذا الخطوط بحيث يكون هناك معرفاً وحداً مثبتاً على البعيثة المسجلة أو المؤمن عليها أو الخاضعة للتتبع.

2- *الإقرار الجمركي CN 23*

يُستخدم نموذج الإقرار الجمركي CN 23 أيضاً في بعائث بريد الرسائل، ولنفس الغرض التجاري الخاص بالنموذج CN 22، غير أنه يتيح إدراج المزيد من المعلومات الاختيارية على النحو المبين في المخطط أدناه. وتُبيّن هنا العناصر التي لا تظهر في النموذج CN 22:

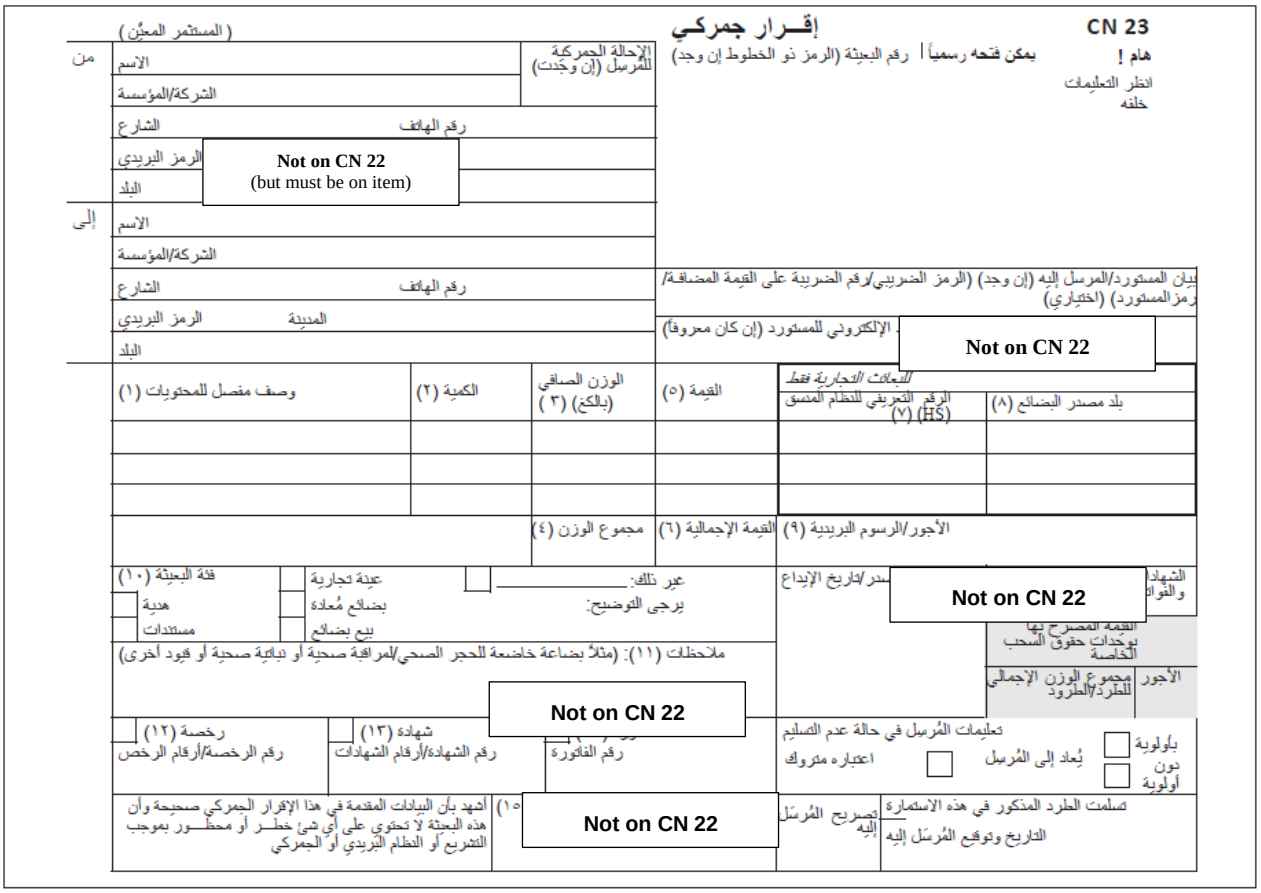

الأبعاد: ٢١٠ x ١٤٨ مم

تتضمن التعليمات الواردة في ظهر الإقرارات الجمركية CN 23 المعلومات التالية:

التعليمات

ينبغي إلصاق هذا الإقرار الجمركي والمستندات المصاحبة له جيداً بظهر البعيثة، ويحبذ وضعه في مظروف شفاف قابل للصق. وإذا لم يكن الإقرار مرئياً بوضوح على وجه البعيثة، أو إذا كنت تفضل وضعه بداخلها، فيجب عليك تثبيت لصيقة على وجه البعيثة بما يشير إلى وجود إقرار جمركي.

ولتسريع التخليص الجمركي، ينبغي استيفاء هذا الإقرار باللغة الإنكليزية (يحبذ استخدام هذه اللغة)، أو اللغة الفرنسية، أو بأي لغة مقبولة من بلدي المصدر والمقصد. وأضف رقم هاتف المستورد/المرسل إليه وعنوانه البريدي، ورقم هاتف المرسِل، إذا كانت هذه المعلومات متاحة.

ولتخليص البعيثة الخاصة بك، تحتاج الإدارة الجمركية في بلد المقصد أن تعرف ما تحتويه البعيثة. ولذا يجب استيفاء الإقرار كاملاً وبوضوح؛ وبغير ذلك قد ينتج تأخير وعواقب على المرسل إليه. أما الإقرار الخطأ أو المضلل فقد يؤدي إلى غرامة أو حجز البعيثة.

وقد تكون بضائعك خاضعة لقيود. فمن صميم مسؤوليتك أن تستفسر عن الأحكام المتعلقة بالصادر والوارد (المنع والتقييد مثل الحجر الصحي، والقيود على المواد الصيدلانية، وما إلى ذلك) ومعرفة ما إذا كانت هناك مستندات مطلوبة في البلد المقصد وما هي هذه المستندات (مثل الفاتورة التجارية، شهادة المنشأ، الشهادة الصحية، الترخيص، التصريح بالبضائع الخاضعة للحجر الصحي (مثل النباتات، والحيوانات، والمواد الغذائية، وما إلى ذلك).

ويُقصد بالبعائث التجارية أي بضائع صادرة/واردة تدخل في معاملة تجارية، بصرف النظر عما إذا كانت تباع في مقابل مال أم مقابل بضائع أخرى (تبادل).

- *(1) اعط وصفاً تفصيلياً لكل صنف في البعيثة، مثل "قمصان قطنية رجالية". ولا يُسمح بإعطاء وصف عام مثل "قطع غيار" أو "مواد غذائية".*
- *(2) اذكر كمية كل صنف ووحدة القياس المستخدمة.*
- *(3) و(4) اذكر صافي وزن كل صنف (بالكيلوغرام). اذكر الوزن الإجمالي للصنف (بالكيلوغرام)، بما في ذلك التغليف، وهو الوزن المستخدم في حساب سعر البريد.*
- *(5) و(6) اذكر قيمة كل صنف والقيمة الإجمالية، مع الإشارة إلى العملة المستخدمة (مثل CHF للفرنك السويسري).*
- *(7) و(8) يجب أن يستند رقم تعريفة النظام المنسق (6 أرقام) إلى النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها الذي وضعته منظمة الجمارك العالمية. ويُقصد بالبلد المصدر البلد الذي نشأت عنه البضائع، أي البلد الذي أُنتجت/صنعت البضائع أو جُمعت فيه. ويُنصح مرسلو البعائث التجارية بتقديم هذه المعلومات لأنها ستساعد السلطات الجمركية على معالجة البعائث.*
- *(9) اذكر سعر البعيثة الذي دفعته إلى البريد. واذكر بصورة منفصلة أي نفقات أخرى، مثل التأمين.*
- *(10) ضع علامة على الصندوق أو الصناديق التي تحدد صنف البعيثة.*
- *(11) اعط تفاصيل في حالة أن كانت المحتويات خاضعة للحجر الصحي (نباتات، حيوانات، مواد غذائية، ما إلى ذلك) أو أي قيود أخرى.*
- *(12)، (13)، (14) إذا كانت البعيثة التي تريد إرسالها مصحوبة بترخيص أو شهادة، ضع علامة على الصندوق المناسب، واذكر العدد. ينبغي عليك أن ترفق فاتورة فيما يخص جميع البعائث التجارية.*
- *(15) بوضع توقيعك والتاريخ، فإنك تؤكد مسؤوليتك عن البعيثة.*

3- نموذج الربطة CP 72 أو الفاتورة التجارية

يشكل النموذج CN 23 المستخدم في الطرود جزءاً من نموذج الربطة CP 72 الذي يعد نموذجاً متعدد الأغراض. ويشمل نموذج الربطة CP 72 أيضاً إيصال الزبون ولصائق الطرود (CP 73 أو CP74)، فضلاً عن أجزاء أخرى يمكن استخدامها لأغراض لصائق العناوين.

ويحمل المعرّف بالرمز ذي الخطوط المطابق للمعيار S10 نموذج الربطة CP 72 برمّته بادئة C عندما تكون البعيثة طرداً وE عندما تكون من بعائث البريد العاجل الدولي.

ونظراً لأنَّ نموذج الربطة CP 72 يحمل، عند اعتماده للطرود، المعرّف بالرمز ذي الخطوط المطابق للمعيار S10، فهو يضم أيضاً لصائق الطرود CP 73 للطرود العادية وCP 74 للطرود المؤمن عليها. ومادام المعرّف بالرمز ذي الخطوط الخاص بنموذج الربطة CP 72 واضح، فليس هناك ضرورة للصيقة CP 73 أو CP 74.

وتقدّم الخانة المتعلقة بالربطة CP 72 المعلومات البريدية الموجّهة إلى المرسل إليه ومؤسسة البريد في المقصد، من قبيل الطريقة المعتمدة للحصول على توقيع المرسل إليه وتاريخ التسليم وتوجيهات المرسل في حال عدم تسليم البعيثة والقيمة المصرّح بها. ولا تلجأ في الواقع مؤسسات بريدية كثيرة إلى هذه الخانة، إذ أنّها تتمتّع بنظم وآليات تتبّع خاصة للحصول على توقيع المرسل إليه وتاريخ التسليم.

وينص البند 1 من المادة 17-210 من نظام اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي على ما يلي:

1- يصحب نموذج الربطة CP 72 أو الإقرار الجمركي CN 23 (في نسختين إذا طلب ذلك المستثمر المعيَّن في بلد المقصد) كل طرد. ويجب أن توضح به محتويات الطرد بالتفصيل ولا تقبل عبارات ذات صفة عامة. ويُربط نموذج الربطة CP 72 أو الإقرار الجمركي CN 23 (في نسختين عند الطلب) بالطرد من الخارج بطريقة تكفل استبعاد فقدانه.

وفيما يلي عناصر أخرى من حافظة الإرسال CP 72:

لصائق البضائع الخطرة المقبولة استثنائياً

تُقبل استثنائياً بعض البضائع الخطرة عندما تحمل الأغلفة واللصائق المناسبة. وتنص المادة 19 من الاتفاقية على قبول البضائع الخطرة استثنائياً، التي قد تشمل بعائث تحتوي على مواد معدية أو مشعّة. وفي هذه الحالات، يجب أن توضع لصائق خاصة أو علامات نصية على هذه الأخيرة على النحو الوارد في المادتين 19-005 (المواد المعدية) و19-006 (المواد المشعّة) من نظام الاتفاقية.

لصيقة الإعادة CN 15

في حال أعيدت إحدى البعائث، فيجب إرفاقها بلصيقة الإعادة CN 15 وذكر سبب الإعادة وتاريخها بوضوح. وتؤثّر إعادة البعائث على الجمارك، لذا يجب أن تكون لصيقة CN 15 بارزة على البعيثة البريدية.

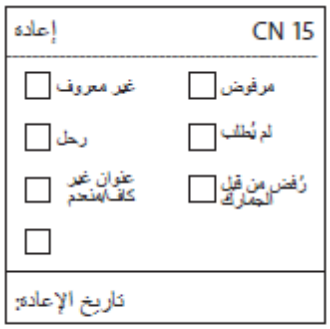

الأبعاد القصوى ٥٢ x ٥٢ مم، اللون زهري

مظاريف المستندات

تحيل أنظمة الاتحاد البريدي العالمي إلى نماذج CP 91 وCP 92 التي هي في الواقع مظاريف شفّافة لاصقة أعدّت لاحتواء الإقرارات الجمركية وغيرها من المستندات المتعلقة بالشحنة. والفارق الوحيد نماذج CP 91 وCP 92 هو الحجم. ومن المهمّ جداً أن تعدّ مؤسسات البريد في المصدر تصاميم المظاريف مع مراعاة تصاميم النماذج (CN 22 أو CN 23 أو CP 72 مثلاً) بغية تسهيل إدخال النماذج وإخراجها وضمان أن تكون المعلومات المهمّة بارزة، فتسرّع من ثمّ إجراءات التخليص الجمركي في المقصد.

الفواتير التجارية والفواتير الشكلية

تستخدم الفواتير التجارية في المبادلات التجارية الخارجية وقد تستخدم كقاعدة للإقرارات الجمركية الرسمية التي يقدمها الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يصدّر بعائث عبر الحدود الدولية. ورغم عدم وجود نسق معياري لهذه الفواتير، فينبغي أن تتضمن هذه المستندات بعض العناصر المحدّدة للمعلومات، مثل الجهات المشاركة في عملية الإرسال والبضائع المنقولة وبلد المصدر والرموز المعتمدة في النظام المنسّق لهذه البضائع. ولا بد أن تشمل الفاتورة التجارية أيضاً إقراراً يؤكّد طابعها الأصلي وتوقيعاً. وقد تتضمّن الفواتير التجارية أرقام التعريف الضريبي ومعلومات خاصة بالضريبة على القيمة المضافة ومعلومات أخرى يطلبها بلد المصدر/المقصد.

وتستخدم الفواتير التجارية لحسب التعريفات وتقييم الشروط التجارية الدولية. ومن الشائع أيضاً استخدامها لأغراض جمركية.

أمّا الفواتير الشكلية، فيمكن استخدامها للشحنات التي تحتوي على بعائث لم تُشتر أو تباع، من قبيل الهدايا والعيّنات والمقتنيات الشخصية، في حين تستخدم الفواتير التجارية عندما تكون المنتجات الأساسية المشحونة قد اشتريت أو بيعت.

ك) منشورات الاتحاد البريدي العالمي ذات الصلة

تُتاح الإصدارات التالية في القسم الخاص بالجمارك على الموقع الشبكي للاتحاد البريدي العالمي.[25]

1- قائمة الأشياء الممنوعة والخاضعة لقيود

إن قائمة الأشياء الممنوعة والخاضعة لقيود هي نظام متاح على الإنترنت للبلدان الأعضاء في الاتحاد البريدي العالمي. وبفضل هذه الأداة، يمكن البحث عن المعلومات الجمركية على الصعيد الوطني عن الأشياء الممنوعة والخاضعة لقيود في البريد وتحيينها. وتبيّن هذه الأداة أيضاً الأشياء الممنوعة والخاضعة لقيود في الاتحاد البريدي العالمي، والتي تُطبق على الصعيد العالمي.

2- مجموعة المسائل الجمركية للاتحاد البريدي العالمي

يتيح هذا الإصدار للمستثمرين المعيَّنين معلومات مفيدة ومحينة عن الإجراءات الجمركية الخاصة بكل بلد حتى يتمكنوا من إعلام زبائنهم بالخطوات اللازمة وتسهيل عملية التخليص الجمركي للبريد.

وتتناول مجموعة المسائل الجمركية المواضيع التالية:

'1' معالجة الرسوم الجمركية والأجور البريدية عند الاستيراد؛

'2' توزيع البعائث الخاضعة للضرائب/للرسوم؛

'3' وكالات أخرى مسؤولة عن التخليص الجمركي للبعائث البريدية؛

'4' المسائل المتعلقة بالإقرارات الجمركية؛

'5' معلومات متنوعة.

3- مجموعة الاتحاد البريدي العالمي للبيانات الإلكترونية المسبقة الخاصة بالجمارك

يقدم هذا الإصدار إلى المستثمرين المعيَّنين معلومات محينة وذات صلة فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بالبيانات الإلكترونية المسبقة في كل بلد مما يتيح لهم إعداد عملية الإرسال في بلد المصدر.

25 يمكن الاطلاع على قسم "المسائل الجمركية" بالموقع الإلكتروني للاتحاد البريدي العالمي على الرابط: www.upu.int/en/Postal-Solutions/Programmes-Services/Postal-Supply-Chain/Customs.

وتغطي هذه المجموعة المواضيع التالية:

'1' النظم الوطنية التي تنفّذ متطلبات الاتحاد البريدي العالمي فيما يتعلق بالبيانات الإلكترونية المسبقة؛

'2' اللغة (اللغات) المفضل استخدامها في الإقرارات وما إذا كان يجب توفير نسخة ثانية من النموذج CN 23؛

'3' القدرة على معالجة الإحالات؛

'4' النتائج المترتبة على البعائث التي تصل دون إرسال بيانات إلكترونية مسبقة بشأنها (التأخير والتكاليف والرفض)؛

'5' جهات الاتصال المعنية بتبادل الرسائل ITMATT والعمليات التشغيلية فيما يتعلق بالبيانات الإلكترونية المسبقة.

4- مجموعة بريد الرسائل والطرود البريدية والدليل التشغيلي للبريد العاجل الدولي

تقدم المجموعتان معلومات خاصة بكلّ مؤسسة بريدية في ما يتعلّق بالرسائل للمجموعة الأولى والطرود للمجموعة الثانية. وهما منشورتان على الموقع الإلكتروني للاتحاد البريدي العالمي المخصّص لعامة الجمهور. أمّا الدليل التشغيلي للبريد العاجل الدولي، فهو يقدّم أيضاً معلومات خاصة بكلّ مؤسسة بريدية في ما يتعلّق ببعائث البريد العاجل الدولي. وتشرف عليه تعاونية البريد العاجل الدولي وهو متاح للمستخدمين المسجَّلين.

وتتضمّن هذه الإصدارات المعلومات الآتية ذات الصلة بأعمال الجمارك:

مجموعة بريد الرسائل	*مجموعة الطرود البريدية*	*الدليل التشغيلي للبريد العاجل الدولي*
ما إذا كان يجب توفير نسخة ثانية من الإقرار الجمركي CN 23 (يُعبَّر عن ذلك برقم: 1 أو 2) اللغات التي من الممكن أن تستوفى بها اللصيقة CN 22 والإقرار الجمركي CN 23 تحديد ما إذا كانت لصيقة عنوان الأكياس "M" (أكياس مباشرة من الورق المطبوع للمرسل إليه عينه) بحاجة إلى لصيقة CN 22 الشروط الخاصة لوضع اللصيقة CN 22 على الأكياس M	العتبة التي تعفى دونها الطرود من الرسوم والأجور المعالجة الجمركية أو رسوم التخليص المفروضة على طرد خاضع للتفتيش/التخليص الجمركي عند الاستيراد؟ الرسوم الإدارية المفروضة على طرد خاضع للتفتيش/التخليص الجمركي عند التصدير؟ إجراءات التسليم للطرود التي ينبغي دفع رسوم وضرائب مقابل تسلّمها عدد الإقرارات الجمركية CN 23 المطلوبة للطرود الواردة أو العابرة اللغات التي من الممكن أن يستوفى بها الإقرار الجمركي CN 23 طريقة إرسال المستندات المرافقة للبعائث (CP 72/CN 23) تفاصيل معايير التسليم للطرود الجوّية والبحرية على حدّ سواء، بما في ذلك معدّل الوقت المتوقّع للتخليص الجمركي	مصدر معلومات خاصة بالأشياء الممنوعة والخاضعة لقيود البعائث المعفاة من الرسوم الجمركية والمستندات المطلوبة المواقع الإلكترونية لسلطات الجمارك الوطنية وسيط الجمارك، في حال اللجوء إلى خدماته الحالات التي يفرض فيها على المرسل إليه دفع رسوم مقابل عرض البعيثة على الجمارك عند الاقتضاء.

5- منشورات المكتب الدولي

إنَّ منشـــورات المكتب الدولي هي تعميم يوجه إلى جميع البلدان الأعضـــاء في الاتحاد البريدي العالمي والمستثمرين المعيَّنين. وقد تتضمَّن معلومات طلبت مؤسسة بريدية من المكتب الدولي أن يعمِّمها باسمها على جميع المؤسسات البريدية. وقد تقدّم أيضاً معلومات يحتاج المكتب الدولي إلى تعميمها على المؤسسات البريدية. ويمكن للمستخدمين المسجّلين في الموقع الإلكتروني للاتحاد البريدي العالمي الاطلاع على منشورات المكتب الدولي على الموقع الإلكتروني للاتحاد البريدي العالمي.[26]

وغالباً ما تستخدم هذه المنشورات لتسليط الضوء على التغيّرات التي تطال الممنوعات أو القيود أو معلومات أخرى مرتبطة بالجمارك بين الحين والآخر. كما تتطرّق مناشـــير كثيرة إلى المشـــاكل الناجمة عن الإقرارات الجمركية غير الملائمة أو الناقصة.

ل) المنشورات الأخرى ذات الصلة المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي

1- المبادئ التوجيهية المشـــتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي بشـــأن إعداد مذكرة تفاهم بين السلطات الجمركية والمؤسسات البريدية الوطنية

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المستند المشترك في تقديم توجيهات وأفكار إلى المستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية من أجل إضـــفاء الطابع الرســـمي على الاتصـــالات على الصـــعيد الوطني. ولا ترمي هذه المبادئ التوجيهية إلى فرض نموذج خاص على الكيانات المعنية. ويُراد من تقســـيم المســـتند إلى ثلاثة أقســـام زيادة الوضوح ومنح الكيانات حرية أكبر في صياغة مذكرة التفاهم تماشياً مع متطلباتها واحتياجاتها الوطنية.

وفي القسم الأول، حُددت مبادئ/توصيات لوضع مذكرة التفاهم؛ ويتضمن القسم الثاني تفاصيل لإكمال وتنفيذ المبادئ التوجيهية (وعند الاقتضـاء، يمكن للمستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية إدراج التفاصيل ضمن مذكرات تفاهمهم)؛ وفي القسم الثالث، أُدرج مثال لمذكرة تفاهم بين إدارة جمركية ومستثمر معيَّن.

ومن شأن صياغة مذكرة تفاهم أن تساعد المستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية على دراسة وتوضيح التزاماتهم ومسؤولياتهم العملية فيما يتعلق بالتخليص الجمركي للبعائث البريدية. وبناء على ذلك، ستمكن مذكرة التفاهم المستثمرين المعيَّنين الوطنيين والجمارك من العمل معاً وبانسجام لضمان تخليص جمركي فعال وتوزيع البعائث المخلصة في الوقت المناسب.[27]

2- المبادئ التوجيهية المشـــتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي والمتعلقة بتبادل البيانات الإلكترونية المسبقة بين المستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية

أصـدرت كل من منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي هذه المبادئ التوجيهية في شـكل أداة يمكن تحيينها لتواكب الخبرات المكتسـبة والنمو في عمليات تبادل البيانات الإلكترونية المسـبقة. وتعد هذه المبادئ التوجيهية مصدراً للمعلومات الأساسية للمؤسسات البريدية والسلطات الجمركية التي تعمل معاً لإرساء تبادل البيانات الإلكترونية المسبقة ولتقديم المشورة بشأن كيفية الحصول على الدعم داخل المنظمات المعنية من أجل تطبيق هذا المشروع التنموي.

ومع تزايد كميات بضـائع التجارة الإلكترونية، غدا من الأهمية بمكان أن تعمل السـلطات الجمركية مع المسـتثمرين المعيَّنين في نطاق واسع من أجل تحسين السلامة والأمن وإدارة المخاطر بشكل عام، وأن تضمن في الآن ذاته فعالية الخدمة والامتثال لمعايير تقديم خدمة رفيعة المستوى من بداية مسار العملية البريدية إلى نهايتها.

[26] يمكن الاطلاع على الكتب الدورية للمكتب الدولي للاتحاد البريدي العالمي على الرابط: documents.upu.int.

[27] يمكن الاطلاع على المبادئ التوجيهية المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي بشأن إعداد مذكرة تفاهم بين السلطات الجمركية والمؤسسات البريدية الوطنية على الرابط: www.upu.int/en/Postal-Solutions/Programmes-Services/Postal-Supply-Chain/Customs.

وييسر تسجيل البيانات الإلكترونية المسبقة وإرسالها تبادل المعلومات الجمركية والأمنية الأساسية بين المستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية وشركات النقل أو وكلائها داخل سلسلة الإمدادات. كما توفر للسلطات الجمركية المعلومات التي تحتاجها لإجراء عمليات تقييم المخاطر قبل وصول طرد أو تحميله في الشحنة. وتيسِّر أيضاً البيانات الإلكترونية المسبقة الإجراءات الجمركية المرتبطة بتحصيل الإيرادات بفضل إخضاع البعائث للتقييم الضريبي الإلكتروني من أجل تحصيل الرسوم والضرائب المناسبة. ويساعد ذلك المستثمرين المعيَّنين على تحسين نوعية الخدمة وتعزيز تكامل سلسلة الإمدادات البريدية.

ويمكِّن الآن التطور السريع والمتواصل لأدوات تكنولوجيا المعلومات المستثمرين المعيَّنين من ربط التدفقات المادية للبعائث البريدية بتدفقات البيانات الإلكترونية المقابلة لها. وترمي هذه المبادئ التوجيهية إلى تقديم التوجيه بلغة واضحة من أجل مساعدة جميع المستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية على العمل بشكل مشترك على وضع ترتيبات جديدة أو على تعزيز الإجراءات القائمة أو تحديثها بما يمكنهم من تلبية المتطلبات الناشئة للمعالجة والمسائل الضريبية ومسائل السلامة/الأمن في الوقت المناسب. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقدم المبادئ التوجيهية ما يلي:

'1' معلومات للمساعدة على إعداد دراسة جدوى تتيح للمستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية الشروع في تبادل البيانات الإلكترونية المسبقة؛

'2' معلومات بشأن الأدوات والمعايير والنظم؛

'3' نهج تدريجي للمساعدة على تصميم العمليات والنظم؛

'4' الاعتبارات الرئيسية لهذا النوع من المشروع، فضلاً عن الدروس المستخلصة.

وسيلزم جمع البيانات الجمركية بشأن أغلب البعائث وتبادلها بالاستعانة بمعايير مفصلة من معايير الاتحاد البريدي العالمي وبالرسائل المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي المتبادلة بين سلطات الجمارك والمستثمرين المعيَّنين. وبعد أن تُجمَع البيانات، يمكن استخدامها لمعالجة البعائث في الجمارك من أجل تقييم المخاطر وحساب الضرائب. ومن منظور السلامة والأمن، يمكن استخدام البيانات لتعزيز أمن الطيران. ويمكن أيضاً استخدام البيانات لأغراض الفرز المحلي والتخطيط للتوزيع وخدمة الزبون، ما يضيف قيمة أخرى إلى المستثمرين المعيَّنين. ومع ذلك، يواجه استخدام البيانات قيوداً، رهناً بشروط اتفاقات تبادل البيانات المُوقَّع فيما بين المستثمرين المعيَّنين طبقاً لقوانين خصوصية البيانات وحمايتها.

وتشكل التوجيهات الشاملة المفصّلة المكون الرئيسي لهذا المستند حيث تشرح كيفية الانتقال إلى استخدام نهج تدريجي للتنفيذ. وأخيراً، ستساعد إتاحة الاعتبارات الرئيسية وأفضل الممارسات المستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية على استخلاص الدروس وتطبيقها عند وضع وتنفيذ برامجهم وعملياتهم.

3- المبادئ التوجيهية المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي بشأن تسجيل البيانات والامتثال للنموذجين CN 22/CN 23 (التدفق صفر)

تتيح هذه المبادئ التوجيهية المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي للمستثمرين المعيَّنين في بلدان المصدر الذين يرسلون بعائث البريد الدولي (مثال: الرسائل أو الرزم أو الطرود الخاضعة للمراقبة الجمركية) الحصول على التوجيه وأفضل الممارسات فيما يتعلق بتسجيل البيانات الجمركية في المصدر بهدف تحسين نوعية البيانات والامتثال لمتطلبات الإقرارات الجمركية.

ويكمن الهدف الرئيسي لتسجيل البيانات الواردة في الإقرارات الجمركية (الإقرارين الجمركيين CN 22 وCN 23) في نقل هذه المعلومات من النسخة الورقية إلى مقابلها الإلكتروني - رسائل التبادل الإلكتروني للبيانات ITeM-ATTribute - انظر معيار التراسل M33 ITMAT V1) - بغية توجيهها إلى بلد المقصد للبعيثة البريدية.

وعند استلام البيانات الإلكترونية مباشرة من الزبائن، يجب إرفاق نموذج مطبوع موَّقع من صاحب الإقرار (أي مُرسِل البعيثة البريدية) بالبعيثة البريدية للتأكد من أن المُرسِل قد وافق على شروط الإقرار المقدم وأنه يتحمل المسؤولية فيما يتعلق بالبعيثة. ويجب أن تكون البيانات المُقدَّمة إلكترونياً وورقياً مماثلة وأن تمتثل لمتطلبات نماذج الإقرارات الجمركية CN 22 وCN 23.

وتشتمل المبادئ التوجيهية على جدول يعرض جميع عناصر البيانات الواردة في النسخة المراجعة من النموذجين CN 22 وCN 23 مع مواصفات البعيثة المتصلة بها الواردة في الرسائل ITMATT ذات الصلة لأغراض الإقرارات الجمركية الإلكترونية. ويتضمن العمود الأخير من الجدول شرحاً لما هو مطلوب من الزبائن عند استيفاء النموذجين CN 22 وCN 23. وقد جرى دمج هذه المعلومات لفائدة الزبائن ولمساعدة الموظفين البريديين المشاركين في عملية تسجيل البيانات على تقديم التوجيه للزبائن بشأن كيفية استيفاء النماذج بالشكل الصحيح. ويمكن اعتماد الجدول كدليل يستخدم في المكاتب البريدية ونقاط الخدمات البريدية وإدارات خدمة الزبائن ومكاتب التبادل وينشر على الموقع الشبكي.

ويمكن للمستثمرين المعيَّنين استخدام المعلومات الواردة في هذه المبادئ التوجيهية في البوابات الشبكية والأدلة والدورات التدريبية ودعم موظفي الشبابيك البريدية وموظفي المبيعات الذي يقدمون المساعدة إلى الزبائن التجاريين وموظفي مكاتب التبادل الذين يسجلون البيانات في نظم تكنولوجيا المعلومات وما إلى ذلك. ويمكن للسلطات الجمركية استخدام المبادئ التوجيهية في الاتفاق على تحويل الإقرارات الجمركية الإلكترونية التي يوفرها المستثمر المعيَّن في المقصد إلى النموذج ITMATT المتاح في شكل الرسالة CUSITM (CUStoms ITeM) المطابقة لمعيار التراسل المشترك بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي أو ما يقابله على الصعيد المحلي.

ويمكن الاطلاع على هذه المبادئ التوجيهية على الموقع الشبكي للاتحاد البريدي العالمي.[28]

م) أفضل الممارسات بين المؤسسات البريدية والسلطات الجمركية

في ما يلي بعض الممارسات السليمة:

- بحسب توجيهات منظمة الجمارك العالمية - الاتحاد البريدي العالمي في ما يخصّ إعداد بروتوكول اتفاق بين إدارات الجمارك والبريد، لا بدّ أن تجتمع الإدارتان بانتظام على صعيد مكاتب التبادل والصعيد الوطني على حدّ سواء، بغية التطرّق إلى مسائل متنوّعة والتخطيط للموارد المخصّصة من الموظفين وتنسيقها وحل المشاكل.
- ينبغي أن تعمل المؤسسات البريدية والسلطات الجمركية معاً من أجل إنشاء واجهات وطنية لتبادل المعلومات والبيانات فيما بينها وأيضاً مع جميع أصحاب المصلحة في سلسلة الإمدادات البريدية مما يتيح رقمنة العمليات البريدية والجمركية بغية تسهيل التعاون فيكون أكثر كفاءة وفعالية.
- ينبغي للمؤسسات البريدية والسلطات الجمركية إعطاء الأولوية لاستخدام التكنولوجيا والابتكار لتحسين كفاءة وشفافية وأمن الجمارك والعمليات البريدية، بما في ذلك استكشاف التوصيل البيني لمنصات وواجهات تبادل البيانات ونشر تكنولوجيا المسح الضوئي المتقدمة ورقمنة سلسلة الإمدادات البريدية العالمية.
- يجب على مؤسسات البريد أن تشجّع الشركات التي ترسل كمّيات كبيرة من البعائث من قبيل الرزم وتطبع إقرارات جمركية على وضع رموز للمنتجات المعروضة في فهارسها من خلال استخدام رقم التعريفة في النظام المنسّق المؤلَّف من 6 أرقام والاستناد إلى النظام المنسّق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها لمنظمة الجمارك العالمية، فضلاً عن إدماج رمز التعريفة للنظام المنسّق في الإقرارين CN 22 أو CN 23 بغية تسريع المعالجة الجمركية في المقصد.
- يجب على مؤسسات البريد أن تشجّع زبائن الشركات على لصق الفاتورة على ظهر البعيثة واستخدام مظروف بلاستيكي شفّاف.

28 يمكن الاطلاع على المبادئ التوجيهية المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي بشأن تسجيل البيانات والامتثال للنموذجين CN22/CN23 (التدفق صفر) على الرابط: www.upu.int/en/Postal-Solutions/Programmes-Services/Postal-Supply-Chain/Customs.

- يجب على مؤسسات البريد أن تراجع بانتظام المعلومات الخاصة بها في مجموعة المسائل الجمركية للاتحاد البريدي العالمي وقائمة الأشياء الممنوعة والخاضعة لقيود الخاصة بالبلد ومجموعة المسائل الخاصة بتبادل البيانات الإلكترونية المسبقة ومجموعة بريد الرسائل ومجموعة الطرود البريدية والدليل التشغيلي للبريد العاجل الدولي لضمان دقَّة المعلومات الجمركية ووضوح صياغتها وتحيينها.
- يجب على مؤسسات البريد أن تضمن اعتماد آلية فعّالة لتقديم المشورة إلى زبائنها في ما يخصّ الممنوعات والقيود المطبّقة في بلدان المقصد والتي يعمّمها المكتب الدولي.
- يجب على مؤسسات البريد والجمارك اعتماد نظم متكاملة ومؤتمتة على الصعيد الوطني بغية تسريع عملية التخليص الجمركي البريدي.
- يجب أن يستخدم النظام المتكامل، قدر المستطاع، معرّف البعيثة البريدية بنسق "S10" المؤلف من 13 حرفاً أو أن يحيل إليه.
- يجب على مؤسسات البريد والجمارك أن تحدد إجراءات مشتركة تسمح بالاتصال بالمرسلين الذين يقدّمون مراراً وتكراراً إقرارات جمركية غير صحيحة. ويمكن لسلطات الجمارك في المقصد أن ترصد هذه المشكلة وتبلغ بها مؤسسة البريد في المقصد التي تعلم بدورها مؤسسة البريد في المصدر.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ منظمة الجمارك العالمية نشرت توجيهات اتفاقية كيوتو المنقّحة المتعلقة بالفصل الثاني من الملحق الخاص "ياء" (حركة البريد) والتي تشمل عدداً من المسائل التي من الممكن مراعاتها عند مراجعة الممارسات السليمة.

- وبموجب المعيار 2، توصي منظمة الجمارك العالمية بما يلي:
  - أن تعتمد مؤسسات البريد والجمارك بروتوكولات اتفاقات رسمية وأن تتيح للعموم المعلومات ذات الصلة؛
  - وأن تتأكَّد مؤسسات البريد في المصدر من أنّ نماذج CN 22 و/أو CN 23 قد قُدّمت مستوفاة وفق الأصول وأنها موقّعة خصوصاً وينبغي ألّا تقبل مؤسسات البريد البعائث غير المرفقة بإقرارات أو المرفقة بإقرارات تكون من الواضح غير كاملة؛
  - وأن تنفّذ في مكاتب تبادل البريد الوارد عمليات مشتركة بين مؤسسات البريد والجمارك، على أن تبقى المؤسسات الثانية في استضافة الأولى.
- وبموجب المعيار 6، توصي منظمة الجمارك العالمية بما يلي:
  - أن تستخدم الجمارك أشعّة سينية أو كلاب كشف خلال إجراءات التخليص الجمركي؛
  - وأن تتّفق مؤسسات البريد والجمارك على إجراءات تسمح لإدارات الجمارك بالحصول على معلومات خاصة بالبعائث البريدية (بواسطة النماذج CN 22 أو CN 23) بدلا من تلقّي البعائث بحدّ ذاتها.
- وبموجب المعيار 7، توصي منظمة الجمارك العالمية بأن ترفق سلطات الجمارك بالتعاون مع مؤسسات البريد ملاحظة موجّهة إلى المرسل إليه بكلّ بعيثة تمّ تفتيشها لأغراض التخليص الجمركي بسبب إقرار ناقص أو غير كامل من نوع CN 23 تشدّد فيها على ضرورة أن يتأكّد المرسل من أنّ الإقرارات استوفيت كما ينبغي.
- وبموجب المعيار 11، توصي منظمة الجمارك العالمية بأن تجيز التشريعات الوطنية استيراد الهدايا المعفاة من الرسوم والأجور حتّى قيمة محدّدة على الصعيد الوطني. وفي هذا السياق، تعرَّف الهدية على أنها بعيثة:

أ) ترسل لفرد من قبل أو باسم فرد آخر مقيم في الخارج؛

ب) تكتسي طابعاً عرضياً؛

ج) تحتوي على بضائع مخصّصة للاستخدام الشخصي للمرسل إليه أو عائلته وهي مجرَّدة من أيّ طابع تجاري، نظراً لطبيعة البضائع المستوردة أو كمِّيتها.

- كما توصي منظمة الجمارك العالمية بإجراء تدقيق مشترك بين مؤسسات البريد والجمارك بحيث تتمكّن الجمارك، عند فتح البعائث البريدية للتدقيق فيها، من إعلام المرسل إليهم من خلال إرفاق ملاحظة أو وضع ختم للإشارة إلى أنّ البعيثة قد فتحت.
- وتوصي منظمة الجمارك العالمية باستخدام قواعد المعطيات لمنافع متبادلة، بما في ذلك المعلومات الخاصة بأحجام البريد والمعلومات المسبقة عن البريد العابر.
- وتوصي منظمة الجمارك العالمية بتوفير تدريب لموظفي البريد، شرط ضمان أن يبقى الموظّفون المدرّبون في مناصبهم خلال فترة كافية لتبرير هذا التدريب.

ن) تحسين نوعية المعلومات المتعلقة ببيانات ونماذج الإقرارات الجمركية

1- الآثار

قد تؤثّر الإقرارات الجمركية الناقصة أو غير المقروءة أو المستوفاة بشكل غير ملائم على الزبائن والمؤسسات البريدية والسلطات الجمركية بعدّة طرق. وقد يتسبّب إقرار جمركي واحد ناقص أو لم يستوف وفق الأصول في تأخر معالجة بعائث أخرى، إذ أنّه ينبغي لموظفي بلد المقصد (مؤسسات البريد و/أو الجمارك) أن يخصّصوا وقتا لحلّ هذه المشكلة.

2- عامل - خبرة الزبون

كثيرون هم الزبائن الذين يرسلون البعائث الدولية بين الحين والآخر. وهم يصلون إلى مكتب بريد مع الرزمة المزمع إرسالها ويعطون إقراراً جمركياً ينبغي استيفاؤه مع توجيهات ترد عادة على ظهر النموذج. وفي ما يخصّ نموذج CN 22، طبعت التوجيهات بخطّ صغير جدّاً بحيث قد تصعب قراءتها. وقد يقف زبائن آخرون في طوابير الانتظار. وقد يواجه موظفو مكتب البريد مشاكل في لغات التواصل، إذ أنّ الزبائن الذين يرسلون البريد على الصعيد الدولي قد لا يتقنون اللغة المحلية.

ولا يساعد هذا الأمر الزبائن على أن يتعودوا على استيفاء الإقرارات الجمركية وفق الأصول.

3- توصيات

إعلام الزبون وتذكيره

تعد الحملات الإعلامية الرقمية عبر قنوات التواصل الاجتماعي وبوابات الشبكة الإلكترونية الطريقة الأسرع للوصول إلى الزبائن بغية إبلاغهم بمسؤوليتهم عن تقديم نماذج إقرارات جمركية كاملة ودقيقة.

ويمكن عرض مستند من صفحة واحدة على شكل ملصق (المقاس A4 و/أو A3) في مكاتب البريد لتوضيح كيفية ملء نماذج الإقرارات الجمركية للزبائن، بما في ذلك شرح أسباب تقديم المعلومات. وهذا من شأنه أن يساعد الزبائن على مراجعة المواد قبل إحضار البعائث إلى الشباك البريدي. وينبغي أيضاً توفير الملصقات في مكتب البريد حتى يتمكن الزبائن من استلامها وأخذها معهم.

وينبغي على المؤسسات البريدية بذل قصارى الجهود لإدراج المعلومات المهمة المتعلقة بنماذج الإقرارات الجمركية على مواقعها الإلكترونية وفي أي منشورات أخرى قد يستخدمها الزبائن.

تمكين الزبون

تعد إتاحة تسجيل البيانات من خلال أدوات الواجهة الرقمية مثل بوابات الشبكة الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول وأكشاك الخدمة الذاتية وسيلة لإشراك الزبائن مقدماً في عملية تقديم الإقرار الجمركي وتمكينهم من الوفاء بمسؤولياتهم تجاه السلطات الجمركية بشكل مسبق. ويسهل ذلك أيضاً على الزبون تعامله مع الخدمة البريدية الدولية ويمكن المستثمرين المعيَّنين من الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالبيانات الإلكترونية المسبقة بشكل أفضل.

وينبغي للمؤسسات البريدية النظر في تشجيع الحوافز وتطوير الواجهات والأدوات الخاصة بكبار شركات الشحن الدولية بغية تشجيع هؤلاء الزبائن على إعداد الإقرارات الجمركية عبر الإنترنت أو أنظمة الخدمة الذاتية الأخرى قبل تقديمها إلى المؤسسة البريدية. وهذا من شأنه أن يشجع على تحسين نوعية البيانات وإنشاء لصيقة (مطبوعة) مقروءة ويسمح بالتسجيل الإلكتروني لمحتوى الإقرار الجمركي الذي يمكن استخدامه بعد ذلك لتسهيل عمليات التخليص الجمركي عند الوصول إلى بلد المقصد.

مراقبة الجودة وتلقي الملاحظات

سوف يكرر الموظفون الذين يقبلون بعائث دولية بالخطأ الخطأ عينه ما لم يوجه انتباههم إليه. وفي حال لم يكتشفوا خطأهم، فسيتكرر الخطأ إلى ما لا نهاية.

وتعدُّ عملية الإرسال في مكاتب بريدية كثيرة عنصراً رئيسياً من عناصر سلسلة الإمدادات، ولذا ينبغي التأكّد من امتثالها للإقرارات الجمركية. وقد يكون لمستثمر معيَّن العديد من المكاتب البريدية التي تقبل البريد الدولي من الزبائن، لكن قليلة هي مكاتب التبادل التي تُجري فيها عمليات الإرسال الدولية (مكتب واحد لا غير في بعض الحالات). وبغضّ النظر عن المكتب البريدي، تمرّ جميع البعائث التي تتطلّب إقرارات جمركية في مكتب تبادل البريد الصادر الذي يصبح من ثمّ موقعا مثاليا لتقييم نوعية الإقرارات الجمركية.

وبفضل الرقمنة، أصبحت هنالك وسيلة فعَّالة وميسورة الكلفة لتوثيق المشاكل المرتبطة باستيفاء نماذج الإقرارات الجمركية بدقّة، وفرصة مناسبة للعمل بتكنولوجيات التعرف البصري على الحروف للوفاء بالتزامات المستثمرين المعيَّنين فيما يخص تسجيل البيانات وإرسالها.

وقد تعتمد مؤسسات البريد في المصدر آلية لتلقي الملاحظات المتعلقة بمراقبة الجودة:

- تنفَّذ خلال عملية الإرسال إلى مكتب تبادل البريد الصادر؛
- تستند إلى عيّنة من البعائث الصادرة الخاضعة للمراقبة الجمركية، أي البعائث المرفقة معها الإقرارات الجمركية CN 22 أو CN 23 أو التي من المفترض أن تكون مرفقة معها؛
- تشتمل على إرسال صور عن البعائث المرفقة معها إقرارات جمركية لم تستوف وفق الأصول أو ناقصة، فضلاً عن إرسال تقارير مع صور إلى مكتب البريد في المصدر بالبريد أو بالبريد الإلكتروني؛
- تطلب من مؤسسة البريد في المصدر تأكيد أنّ الخطأ قد صُحّح.

وينبغي أن تتأكد مؤسسات البريد في البلد المصدر من خلال عمليات تلقي الملاحظات بهدف مراقبة الجودة من استيفاء متطلبات المتعلقة بالبيانات الإلكترونية المسبقة، وهي تحديداً:

- يجب أن تحمل جميع البعائث التي تحتوي على بضائع معرّفاً ذا خطوط طبقاً للمعيار التقني للاتحاد البريدي العالمي S10؛
- يجب أن تمتثل رسائل ITMATT معيار التراسل M33؛

- بالنسبة لجميع البعائث التي تحتوي على بضائع، يجب إدراج المعرفات ذات الخطوط والمطابقة للمعيار S10 في الرسالة PREDES (المعيار M41) الموجهة إلى المستثمر المعيَّن في البلد المقصد، وربطها إلكترونياً بالمعرف المطابق للمعيار S10 للوعاء الذي يحتوي على تلك البعيثة؛ ولا يجوز تكرار هذه المعرفات خلال فترة 12 شهراً على الأقل؛
- يجب على المستثمرين المعيَّنين أن يساعدوا شركات النقل الجوي على الامتثال للمتطلبات الأمنية التي تسبق الهبوط من خلال التأكد، حيثما يكون ذلك ممكناً، من إرسال الرسالة CARDIT ذات الصلة إلى شركة الطيران، بما في ذلك علامة النظام المنطبق (AR)، وذلك امتثالاً لمعيار الاتحاد البريدي العالمي M48، لتأكيد إرسال البيانات الإلكترونية المسبقة للسلطات في بلد المقصد.

إشراك المرسل إليه

في الكثير من الحالات، قد يتسبّب عدم استيفاء الإقرار الجمركي وفق الأصول بتأخّر تسليم البعيثة، الأمر الذي قد يؤثِّر سلباً على المرسل إليه. وفي أغلب الأحيان، في وسع المرسل إليه اتّخاذ خطوات لإعلام المرسل بالمشكلة وتفادي وقوعها في المستقبل.

ويمكن لمؤسسات البريد في المقصد أو للجمارك أن ترفق نماذج بالبعائث المتأخرة بسبب عدم استيفاء الإقرارات الجمركية وفق الأصول أو أن تضع لصائق عليها بغية إعلام المرسل إليه بالمشكلة الناجمة عن خطأ من المرسل وتشجيع الأوّل على اطلاع الثاني عليها.

إعلام مؤسسة البريد في المصدر

في حال لاحظت مؤسسة بريد في المقصد أنَّ عدداً كبيراً من الإقرارات الجمركية غير المستوفاة وفق الأصول يصلها من مؤسسة بريد معيَّنة في المصدر، ينبغي لها أن تعلم هذه الأخيرة بالمشكلة وتقدّم لها أمثلة في شكل صور رقمية. وقد تكون هذه الخطوة أكثر فعاليّة من تلك التي تقضي بتقديم طلب إلى المكتب الدولي لتعميم المنشور على جميع المؤسسات البريدية.

فعلى سبيل المثال، إذا رصدت إدارة البريد و/أو الجمارك في المقصد بعائث مرسلة من مرسلين تجاريين كانت فيها القيم المؤمن عليها في الإقرارات الجمركية أدنى (مثلاً من تلك الواردة في الفاتورة)، فينبغي لها أن تعلم مؤسسة البريد في المصدر لتحلّ هذه المشكلة مع زبونها.

الحصول على ملاحظات الجمارك في ما يخصّ البيانات الإلكترونية

عندما يتمّ تبادل المعطيات الواردة في إقرارات CN 22/CN 23 بنسق إلكتروني، ينبغي لمؤسسة البريد في المقصد أن تبقى على اتصال منتظم بالجمارك في ما يخصّ نوعية البيانات وأن تحصل على معلومات بشأن الملاحظات التي ترغب الجمارك في تبليغها للمرسل. ثمّ يجب أن تنقل مؤسسة البريد في المقصد هذه الملاحظات إلى المؤسسة البريدية المرسلة، بغية تحسين نوعية البينات الإلكترونية. وينبغي للمؤسسة (المؤسسات) البريدية المرسلة، أن تنخرط، من جانبها، في تواصل منتظم مع زبائنها ذوي الكميات المرتفعة بغية تحسين نوعية المعلومات المقدمة باستمرار.

هـ) المشاريع والنظم والصكوك والأدوات التي تستخدمها المؤسسات البريدية/السلطات الجمركية

تستخدم إدارات البريد والجمارك عدداً من النظم صمّم بعضها خصّيصاً للإدارات البريدية وليس للسلطات الجمركية والعكس بالعكس. وقد تشتري إدارات البريد و/أو الجمارك النظم من مزوّدين تجاريين أو تطوّر نظمها الخاصة.

1- نظم تكنولوجيا المعلومات الجمركية

بات من المفترض أن توفّر السلطات العامة في أنحاء العالم أجمع الخدمات العامة بالسبل الإلكترونية. ونظراً إلى أنّ الجمارك تتولّى مسؤوليات رئيسية في ما يخصّ مراقبة البضائع وتحصيل الإيرادات ومكافحة عمليات الاحتيال عند الحدود، فمن الطبيعي أن تعمل بنظم مؤتمتة لتراقب بالأساس تفتيش البضائع وتشرف على تحصيل الإيرادات ذات الصلة. وبدأت السلطات الجمركية تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتركيز ليس على تفتيش البضائع بل على المعلومات ذات الصلة الواردة في إقرارات الاستيراد والتصدير على ركائز ورقية. ثم لاحظت أنه بإمكانها أيضاً ان تحدّ من التزامات المستثمرين المعيَّنين بتقديم نسخ عديدة من المستندات الورقية الأصلية، نظراً لأن المعلومات الرئيسية مسجّلة في النظام المؤتمت الذي في وسعه ليس فحسب التصديق على المعطيات ومعالجتها بل أيضاً تخزينها بكلفة أقلّ بكثير من كلفة تخزين المحفوظات على ركائز ورقية.

لكن في فترة كانت لا تزال فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدائية، كانت الجمارك لا تزال بحاجة إلى تسلّم النسخ الورقية المادية من أصحاب الإقرارات أو ممثّليهم في مواقع ومهل تناسبها وتحدّدها سلطاتها. ومع تطور تكنولوجيا المعلومات لاحقاً سمحت التقنيات المحسّنة للمعلومات والاتصالات المستخدمة بداية في أوساط الشركات ثمّ بعد فترة وجيزة في أوساط الإدارات الجمركية بتحسين عمليات الاتصال الفوري. وفي نهاية المطاف، حلَّت هذه التكنولوجيات محل المستندات الورقية الركائز وبدّلت هيكلية الإجراءات المعمول بها وقواعدها. فعلى سبيل المثال، بات في وسع الجمارك تلبية حاجاتها الخاصة وحاجات شركائها التجاريين من خلال الفصل بين التسريح والتخليص الجمركي. ومن شأن البيانات الإلكترونية الواردة قبل استلام البضائع بمدّة أن تقدّم جميع المعلومات الخاصة بالمراقبة المادية والضروريّة لهذا النوع من عمليات المراقبة.

وتستخدم الإدارات الجمركية نظماً مختلفة لتكنولوجيا المعلومات. وقد طوّر البعض منها نظمه الخاصة، في حين قام البعض الآخر باعتماد ركائز يمكن تكييفها مع المتطلّبات الوطنية.

ويمكن تسجيل المعطيات بالسبل الآتية في النظام المعلوماتي الجمركي:

- تسجيل البيانات من قبل موظفي الجمارك؛
- تسجيل المعلومات مباشرة من قبل الشركاء التجاريين أو خدمات المكاتب؛
- إجراء مسح ضوئي للرموز ذات الخطوط واستخدام أجهزة تعرّف ذاتي وتشخيص ذات طابع بصري؛
- استخدام أجهزة استشعار وأخرى لرصد المواقع؛
- نقل البيانات.

تستخدم أغلبية البلدان إمّا التسجيل المباشر للبيانات أو التبادل الإلكتروني للبيانات.

وينفِّذ النظام الجمركي النموذجي المؤتمت العمليات الآتية:

- التحقُّق من جرد البضائع؛
- وإدارة الإجازات والرخص والشهادات، إلخ؛
- والإبلاغ بالتسريح؛
- والانتقائية (بما فيها تقييم المخاطر والاستهداف)؛
- وحساب الإيرادات؛
- وتقديم تقارير عن إحصاءات التجارة الخارجية ونظام إدارة المعلومات.

وتتمتع بعض البلدان بنظم منفصلة للتخليص الجمركي البريدي، في حين أدمجت بلدان أخرى وظائف التخليص البريدي الجمركي في نظمها الجمركية الوطنية. لكن ليس من المستبعد أن تكون هذه الوظائف غير متوفّرة للتخليص الجمركي البريدي حتى عندما تكون إجراءات التخليص الجمركي في البلد مؤتمتة.

2- نموذج البيانات الخاص بمنظمة الجمارك العالمية

نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية[29] هو عبارة عن مجموعة من تعاريف البيانات والرسائل الإلكترونية المنظمة والمنسقة والموحدة بشكل واضح والقابلة لإعادة الاستخدام والتي صُممت بهدف تلبية المتطلبات التشغيلية والقانونية للسلطات الجمركية والوكالات التنظيمية الأخرى العابرة للحدود المسؤولة عن إدارة الحدود.

ويعتبر نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية معياراً دولياً جرى وضعه وإدارته مع مراعاة مواءمته مع معايير البيانات الدولية الأخرى شائعة الاستخدام والتي اعتمدتها مجتمعات التجارة والنقل الدولية على نطاق واسع. وقد وضع أعضاء منظمة الجمارك العالمية نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية بالتعاون مع الأطراف الفاعلة في القطاع والمنظمات الدولية.

وتقترن الإجراءات التنظيمية العابرة للحدود بعمليات ومتطلبات بيانات مرهقة وغير فعالة وزائدة عن الحاجة وغير واضحة. وقد أُنشئ نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية بهدف الحد من تلك الحواجز التنظيمية بفضل توفير متطلبات تنظيمية تتسم بقدر أكبر من الوضوح والبساطة والاتساق والتوحيد. ومن مصلحة المستثمرين الاقتصاديين خفض التكلفة بهدف الامتثال لإجراءات التنظيم عبر الحدود، كما أنه من مصلحة الوكالات التنظيمية دعمهم بهدف تعزيز فعالية إدارة الحدود.

ويوفِّر أيضاً نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية حلّاً للتبادل الإلكتروني المحسّن للمعطيات. وهو يُعتبر معياراً عالمياً لمتطلّبات المعطيات العابرة للحدود الخاصة بالتسريح والتخليص الجمركي في ما يتعلَّق بالبضائع والأوعية ووسائل النقل والأشخاص. وهو منشور في جزأين:

- المكونات الموحدة التي تشمل عناصر البيانات وأسمائها وتمثيل نسق التعريف والقيمة المشفرة، فضلاً عن العنصر المقابل من دليل الأمم المتحدة لعناصر بيانات التجارة. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد هياكل الفئة على ترتيب عناصر البيانات ذات الصلة من خلال جعلها معلومات ذات مغزى.
- مجموعات المعلومات التي تُنشأ من خلال دمج العناصر الموحَّدة ذات الصلة من نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية. وتشمل مجموعات المعلومات نموذجا معياريا من الرسائل الإلكترونية المتعلقة بسياق تجاري. وتُستخدم لتوضيح مهام تجارية معيَّنة.

وقد وُضع إجراء خاص بصيانة البيانات بهدف ضمان تحيين النموذج وفقاً لآخر التطورات. ويتيح هذا الإجراء لأعضاء منظمة الجمارك العالمية تقديم طلب لإدخال تغييرات على المواصفات الحالية إذا ما كانت هناك حاجة واضحة وملحة لذلك. ويشمل الإجراء آلية متعلقة بالإدارة الرشيدة تبيّن كيفية الموافقة على التغييرات المطلوبة.

وتتماشى الرسائل الإلكترونية المعيارية المتصلة بالجمارك والبريد المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي مع نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية. واعتباراً من الإصدار 3.6.0، أصبح لمنظمة لجمارك العالمية مجموعة معلومات مستخلصة لتوضيح كيفية استخدام نموذج البيانات في الرسائل الإلكترونية المتصلة بالجمارك والبريد المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي.

[29] يمكن الاطلاع على نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية على الرابط: www.wcoomd.org/datamodel.

3- معايير رسائل نظام التبادل الإلكتروني للبيانات بين إدارات البريد - الجمارك المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي

تعاون الاتحاد البريدي العالمي مع منظمة الجمارك العالمية على إعداد رسائل للتبادل الإلكتروني للبيانات بين إدارات البريد - الجمارك (رسائل CUSITM وCUSRSP) وفق نموذج البيانات الخاص بمنظمة الجمارك العالمية. ومن المفترض أن توجّه رسائل الإشعار المسبق CUSITM من المكتب البريدي المصدّر الذي يتلقّى بعيثة ما إلى إدارة الجمارك في بلد الاستيراد. وتقدّم هذه الرسائل للجمارك إشعارات مسبقة عن البعائث تتضمّن المرسل والمرسل إليه والمحتوى ونفقات النقل المدفوعة والقيمة المصرّح بها. وتسمح هذه المعلومات للإدارة الجمركية بأن تقرّر ما إذا كان ينبغي إبقاء الطرد أو عدم إبقائه للتحقّق من سلامته وما إذا كان من الضروريّ تقييم الرسوم والأجور. أمّا رسائل CUSRSP، فهي ترسل من سلطات الجمارك إلى مؤسسة البريد (ردّاً عادة على رسائل CUSITM للإشعارات المسبقة) لاطلاع هذه الأخيرة على احتمال تسريح الطرد لمعالجته لاحقاً أو إبقائه للتحقّق من سلامته أو تقييم الرسوم والضرائب ذات الصلة.

وأُعد إصدار جديد (الإصدار 2) من معايير رسائل نظام التبادل الإلكتروني للبيانات المشترك بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي لتلبية المتطلبات الناشئة عن عملية تحليل المخاطر المرتبطة بالمعلومات المسبقة عن الشحنة قبل التحميل (PLACI). ووافقت لجنة الاتصال المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي في اجتماعها الحادي والأربعين الذي عقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2021 على هذا الإصدار الجديد. واستعرض فريق المعايير التابع للاتحاد البريدي العالمي في دورته الأولى لعام 2022 النسخة المحدّثة ونشر تبعاً لذلك المعيار CUSITM V2 (M55) والمعيار CUSRSP V2 (M56). ومن جانب منظمة الجمارك العالمية، أقرت اللجنة الفنية الدائمة (في دورتيها 235 و236 اللتين عقدتا في أبريل/نيسان 2022) الإصدار الجديد للمعايير كما أقر مجلس منظمة الجمارك (في دورتيه 139 و140 اللتين عقدتا في يونيو/حزيران 2022) الإصدار الجديد للمعايير ووافقا على نشر المعايير المشتركة بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي CUSITM-CUSRSP V2.

4- معايير الرسائل في الاتحاد البريدي العالمي

ترد معايير الرسائل في الاتحاد البريدي العالمي المطبّقة مباشرة على العمليات الخاصة بالجمارك في الجدول الآتي:

المعايير	*من/إلى*	*وصف عام*	*الأغراض التجارية*
M17 EMSEVT V1 الصيغة الأحدث: M40 EMSEVT V3	يتم تبادلها بين المستثمرين المعيَّنين الذين يعالجون البعائث التي يمكن تتبّعها (مثل بريد الرسائل المسجّلة والطرود البريدية والبريد العاجل الدولي).	رسائل تتبُّع للأحداث على مستوى البعيثة للبعائث التي يمكن تتبّعها خلال تقدّمها في السلسلة اللوجستية. معيار "S10" هو معيار معرّف البعيثة البريدية الأكثر استخداماً (13 حرفاً). الميزة الأساسية لمعيار "M40" هي أنّه يوفر عدداً أكبر من أحداث تتبّع البعيثة بالمقارنة مع معيار "M17"، من بينها عدّة أحداث مرتبطة بالجمارك على صعيدي الاستيراد والتصدير.	التتبُّع وتقفّي الأثر بالنسبة إلى الزبائن، الأمر الذي يعزّز شفافيّة بعائثهم في المواقع الإلكترونية للمستثمرين المعيَّنين. تقييم نوعية الخدمة، في سياق عناصر الأنظمة المالية البريدية في بعض الأحيان.

المعايير	*من/إلى*	*وصف عام*	*الأغراض التجارية*
M33 ITMATT V1	من المستثمر المعيَّن في المصدر إلى المستثمر المعيَّن في المقصد نماذج الاتحاد البريدي العالمي ذات الصلة: CN 22 وCN 23	رسالة على مستوى البعيثة. تتضمّن معلومات عن محتويات البعائث البريدية.	تُستخدم أساساً لتقديم معطيات خاصة بالجمارك للمستثمر المعيَّن في المقصد. ويمكن استخدام هذه المعطيات للتخليص الجمركي ولتقييم المخاطر على حدّ سواء. و"ITMATT" هي في الواقع مصدر بيانات لـ "M43 وCUSITM M55".
M14 PREDES V2.0 الصيغة الأحدث: M41 PREDES V2.1	من مكتب التبادل في المصدر إلى مكتب التبادل في المقصد [30] نماذج الاتحاد البريدي العالمي ذات الصلة: - بيانا الإرسالية CN 31 وCN 32؛ - قائمة الطريق CP 87؛ - القائمتان الخاصتان CN 16 وCN 33؛ - لصائق الأوعية CN 34 وCN 35 و CN 36وCP 83 وCP 84 وCP 85.	رسالة على مستويات الإرسالية والوعاء والبعيثة تحدّد العلاقة بين البعيثة والوعاء، أي الموضع المنطقي أو معرّف الوعاء للبعائث التي يمكن تتبّعها (مثل بريد الرسائل المسجّلة والطرود البريدية والبريد العاجل الدولي) M41 تتماشى مع المحاسبة البريدية، وبالتالي يمكن أن تحل محل النسخة الورقية من بيان الإرسالية/قائمة الطريق كأساس للمحاسبة الدولية.	تسمح رسائل "PREDES/RESDES" بـ: - المراقبة التشغيلية للأوعية؛ - تحليل عنصر مكتب التبادل إلى مكتب التبادل في السلسلة اللوجستية لأغراض نوعية الخدمة؛ - إجراء تحليلات للشبكة خاصة بالأحجام. وهي أيضاً أكثر تماشيا مع عمليات النظام المالي (مع M41).
M13 RESDES V1.1	من مكتب التبادل في المقصد إلى مكتب التبادل في المصدر	RESDES هي رسائل على مستوى الوعاء يعلم فيها مكتب التبادل في المقصد نظيره في المصدر بتاريخ/ساعة معالجة (إمّا الوصول أو الفتح) الأوعية المعلن عنها سابقاً في رسائل "PREDES".	
M43 CUSITM V1 M55 CUSITM V2	من المستثمر المعيَّن في المقصد إلى الجمارك في المقصد	رسائل على مستوى البعيثة تتضمّن معلومات عن محتويات البعائث البريدية.	تقدّم للجمارك معلومات تسمح بالقيام بالمراقبة الجمركية، من قبيل تحديد الرسوم والضرائب يدعم الإصدار الجديد تبليغ الردود المتعلقة بتعليمات الإحالة.
M44 CUSRSP V1 M56 CUSRSP V2	من الجمارك إلى المستثمر المعيَّن في المقصد	مستوى البعيثة	تقدّم للمستثمر المعيَّن في المقصد معلومات مستقاة من الجمارك في ما يخصّ البعائث، بما فيها معلومات عن التخليص الجمركي. يدعم الإصدار الجديد تبليغ تعليمات الإحالة.
M53 ITMREF	من المستثمر المعيَّن في المقصد إلى المستثمر المعيَّن في المصدر	مستوى البعيثة	يدعم تبليغ تعليمات الإحالة من المقصد إلى البلد المصدر.
M54 REFRSP	من المستثمر المعيَّن في المصدر إلى المستثمر المعيَّن في المقصد	مستوى البعيثة	يدعم تبليغ الردود المتعلقة بتعليمات الإحالة من البلد المصدر إلى البلد المقصد.

[30] يتمّ تبادل رسائل "PREDES/RESDES" إلكترونياً بين المستثمرين المعيَّنين، لكنّها تشكّل من الناحية التجارية تبليغات بين مكاتب التبادل.

5- النموذج البريدي العالمي الخاص بالبيانات الإلكترونية المسبقة - نظرة عامة مفاهيمية

يقدم الرسم البياني التالي نظرة أكثر تفصيلاً على المكونات التي تم تطويرها لتمكين القطاع البريدي من الامتثال للمتطلبات الناشئة فيما يتعلق بتوفير البيانات الإلكترونية المسبقة لأغراض مالية وأمنية على السواء. ويُناقش كل تدفق من تدفقات البيانات التي تشكّل النموذج البريدي العالمي الخاص بالبيانات الإلكترونية المسبقة، مما يسفر عن إعداد رسم بياني يظهر النموذج في مجمله. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في توحيد التفاهمات بشأن البروتوكولات التشغيلية التي تدعم هذا النموذج وتدفقات البيانات، وضمان اتساق الرسائل، وتمهيد السبيل لتحقيق التكامل العملي للأنظمة الإلكترونية لمختلف الشركاء البريديين في كل حلقة من حلقات سلسلة الإمدادات البريدية.

ويعتبر كل من المؤسسات البريدية وشركات الطيران وإدارات الجمارك الأطراف المشاركة في تبادل البيانات الإلكترونية المسبقة. وينطوي النموذج البريدي العالمي للبيانات الإلكترونية المسبقة الخاص بالاتحاد البريدي العالمي على ثمانية تدفقات للبيانات، وتجري هذه التدفقات بين الأطراف المذكورة. وقد وُضع هذا النموذج بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي واتحاد النقل الجوي الدولي وغيرها من الهيئات مثل المفوضية الأوروبية.

ولأغراض هذا المبدأ التوجيهي، لابد من التركيز على التدفقات الثمانية التالية للنموذج البريدي العالمي الخاص بالبيانات الإلكترونية المسبقة:

- *التدفق 1:* المجالات التي يكون فيها المستثمر المعيَّن مسؤولاً:
  - الالتقاط الإلكتروني لمحتوى الإقرار الجمركي (CN 23) للمرسل؛
  - نقل محتوى الإقرار الجمركي CN 23 إلى المستثمرين المعيَّنين في المقصد بواسطة رسالة ITMATT المعيارية الخاصة بالاتحاد البريدي العالمي في أقرب وقت ممكن؛ وفي كل الأحوال قبل التوزيع، وعملياً قبل تكوين الإرسالية (الوضع في الأكياس) بالنسبة لجميع البعائث البريدية الخاضعة لمتطلبات البيانات الإلكترونية المسبقة.
- *التدفق 2:* عندما يكون المستثمر المعيَّن في المقصد مسؤولاً عن توفير بيانات الإقرار الجمركي CN 23 كما وردت إليه من المستثمر المعيَّن في المصدر، إلى السلطات الجمركية في بلد المقصد عن طريق رسالة CUSITM (أو أية وسيلة أخرى متفق عليها على أساس متبادل).
- *التدفق 3*: عندما تجري السلطات الجمركية في بلد المقصد تقييمها الأولي (للمخاطر، والبعائث الخاضعة لرسوم، إلخ.)، وترسله إلى المستثمر المعيَّن في المقصد عن طريق رسالة CUSRSP (أو أية وسيلة أخرى متفق عليها على أساس متبادل).
- *التدفقات 4 و4+ و4++*: في سياق المعلومات المسبقة عن الشحنة قبل التحميل وأمن الطيران، تدعم هذه التدفقات تبليغ تعليمات الإحالة من البلد المقصد إلى البلد المصدر عبر الرسالة ITMREF (التدفق 4)، وقدرة المستثمر المعيَّن في البلد المصدر على الرد عبر الرسالة REFRSP إلى المستثمر المعيَّن في البلد المقصد (التدفق 4+)، والذي بدوره سيحيل الرد إلى السلطات الجمركية في البلد المقصد (التدفق 4++) عبر الرسالة CUSITM V2، أو ما يعادلها محلياً.
- *التدفقان 5 و6:* يقدم المستثمر المعيَّن في البلد المصدر معلومات على مستوى الوعاء (الرابط S9-S10 البعيثة - الوعاء) إلى المستثمر المعيَّن في البلد المقصد عبر الرسالة PREDES (التدفق 5)، ويرسل الأخير هذه المعلومات إلى السلطات الجمركية في البلد المقصد حتى يتسنى تحديد موقع البعائث في سلسلة الإمدادات البريدية، حيث تم تحديد المهددات المحتملة عن طريق عمليات تقييم المخاطر.

- *التدفقان 7 و8*: يقدم المستثمر المعيَّن في البلد المصدر معلومات على مستوى الشحنة إلى شركة النقل الجوي عبر الرسالة CARDIT (التدفق 7)، وتقدم شركة النقل الجوي بيان الشحنة إلى السلطات الجمركية في البلد المقصد (التدفق 8).

مخطط البيانات الإلكترونية المسبقة (النموذج البريدي العالمي)

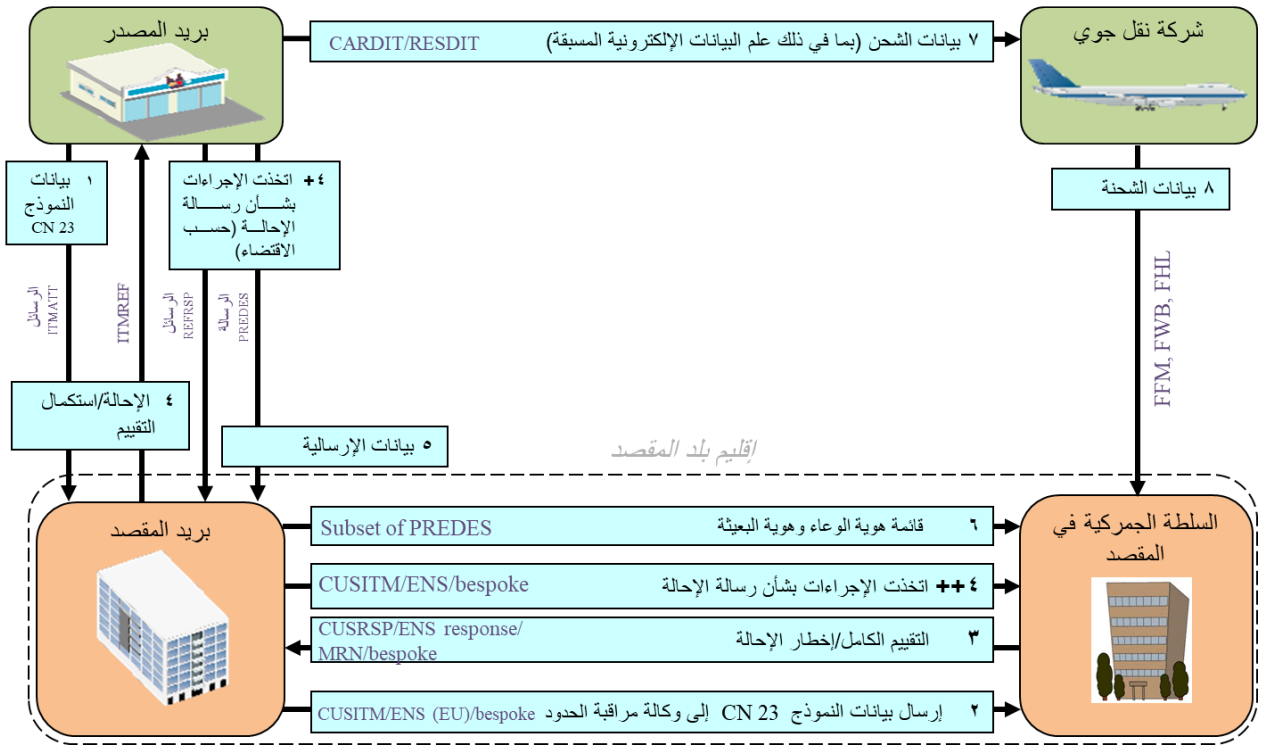

وفيما يلي المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النموذج البريدي العالمي:

1- تماشياً مع المادة 8-2 من الاتفاقية البريدية العالمية، يجب ألا يتسبب تبادل البيانات الإلكترونية المسبقة في إعاقة التجارة والتدفقات البريدية.

2- يجب تحديد الأدوار والمسؤوليات لكل من المؤسسات البريدية والسلطات الأمنية في بلديْ المصدر والمقصد (مثل السلطات الجمركية ووكالات مراقبة الحدود والهيئات المعنية بأمن الطيران) بهدف ضمان رصد تدفقات الرسائل من البداية إلى النهاية وموثوقيتها.

3- يجب أن يكون من الممكن تبادل رسائل ITMATT والردود عليها على مدار السنة و24 ساعة في اليوم.

4- تشير رسالة "اكتمال التقييم لأغراض النقل الجوي" ("Assessment complete for air conveyance") إلى أن السلطات المختصة في بلد المقصد قد رخصت بنقل البعيثة جواً إلى بلد المقصد، وذلك ما لم يصدر توجيه آخر بهذا الشأن.

5- ستُبلَّغ القرارات المتصلة بأمن الطيران استجابة لاستلام البيانات على مستوى البعيثة سريعاً في غضون دقائق.

6- لن ترسل سوى البعائث التي حصلت على الوضع "اكتمال التقييم لأغراض النقل الجوي" أو تلك التي عولجت وفقاً لإجراءات الإحالة الأمنية المحددة.

7- ستتضمن رسالة CARDIT (رسالة إشعار مسبق من المؤسسات البريدية إلى شركات الطيران بشأن البعيثة المرسلة) إشارة تبيّن أن البعيثة تلبي متطلبات البيانات الإلكترونية المسبقة أو أنها معفاة منها.

8- يرسل بريد المصدر البيانات المتعلقة بالبعيثة/الإرسالية إلى بريد المقصد (ITMATT, PREDES).

9- يرسل بريد المقصد بيانات إلى السلطات الجمركية في بلد المقصد (CUSITM أو ما يعادلها محلياً).

10- ترسل السلطات الجمركية في بلد المقصد ردا إلى بريد المقصد (CUSRSP أو ما يعادلها محلياً).

11- ترسل مؤسسة البريد في المقصد بيانات إلى مؤسسة البريد في المصدر (ITMREF). وترد مؤسسة البريد في المصدر عبر الرسالة (REFRSP).

12- يرسل بريد المصدر بيانات عن الإرسالية إلى بريد المقصد (رسالة PREDES).

13- يرسل بريد المقصد بيانات عن الإرسالية إلى السلطات الجمركية في بلد المقصد.

14- يرسل بريد المصدر بيانات عن الشحنة إلى شركة النقل في بلد المصدر (CARDIT).

15- ترسل شركة النقل في بلد المصدر بيانات استمارة الشحن إلى السلطات الجمركية في بلد المقصد.

6- خارطة طريق البيانات الإلكترونية المسبقة

تقدم خارطة طريق البيانات الإلكترونية المسبقة لمحة عامة عن الخطوات المقبلة التي يُقترح أن يتبعها كل من المستثمرين المعيَّنين للاتحاد والمكتب الدولي والجهات الأخرى المعنية بأمن سلسلة الإمدادات البريدية من أجل تلبية الاحتياجات الناشئة من البيانات الالكترونية المسبقة في القطاع البريدي.

وترمي خارطة الطريق إلى توضيح الأدوار والأهداف والجداول الزمنية التي يعكف على تنفيذها الاتحاد البريدي العالمي. وتبيّن الإجراءات الجماعية التي يُطلب من كل من أفرقة الاتحاد والمكتب الدولي اتخاذها، كما تنبّه المستثمرين المعيَّنين بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها من أجل الامتثال لهذه المتطلبات قبل دخولها حيز التنفيذ بالكامل.

وخارطة الطريق هي عبارة عن مستند حي يجري تحيينه بتطور مضمونه، وبحسب التقدم المحرز في بنود العمل التي يحتوي عليها. ويمكن الاطلاع على آخر إصدار من خارطة الطريق هذه على الموقع الإلكتروني للاتحاد البريدي العالمي:[31]

7- نظام الإقرارات الجمركية الخاص بالاتحاد البريدي العالمي

إنّ نظام الإقرارات الجمركية في الاتحاد البريدي العالمي هو تطبيق برامجي يوفّره مركز التقنياءات البريدية في الاتحاد ويطوّره بحسب رسائل التبادل الإلكتروني للمعطيات بين إدارات الجمارك - البريد في منظمة الجمارك العالمية -الاتحاد البريدي العالمي: وهو ينفّذ المهام الآتية:

- يطبّق بالتماشي مع الرسائل المعيارية للتبادل الإلكتروني للمعطيات في منظمة الجمارك العالمية-الاتحاد البريدي العالمي الخاصة بالجمارك (CUSITM/CUSRSP V1 and V2)، بالإضافة إلى الرسائل المعيارية بين مؤسسات البريد (ITMATT) ورسائل الإحالة-الرد (ITMREF/REFRSP)؛
- ويربط المستثمرين المعيَّنين بالجمارك وبوكالات حدودية/أمنية أخرى.
- وينقل الإقرارات الجمركية الإلكترونية للإشعارات المسبقة والردود.
- ويساعد على التسجيل اليدوي للمعطيات وتشارك الإقرارات والردود بواسطة واجهة شبكية.
- ويسمح بالترابط مع نظم أخرى لاستيراد/تصدير إقرارات البعائث ومعطيات الردود الجمركية بواسطة واجهة معيارية مستقلّة (بروتوكول "SOAP" للنفاذ البسيط).
- ويسمح بتقييم آلي للمخاطر بفضل محرّك قواعد وبرنامج مساعد لواجهة برمجة التطبيقات "API" (نفاذ إلى نظم أخرى لتكنولوجيا المعلومات).

31 ترد معلومات عن خارطة طريق البيانات الإلكترونية المسبقة على الموقع الإلكتروني
.www.upu.int/en/Postal-Solutions/Programmes-Services/Postal-Supply-Chain/Postal-Supply-Chain-Integration

- ويسهّل الحساب الآلي للرسوم والأجور بفضل محرّك قواعد وبرنامج مساعد لواجهة برمجة التطبيقـات "API" (نفاذ إلى نظم أخرى لتكنولوجيا المعلومات).
- ويوفّر قائمة خاصـــة بالمراقبة يمكن دمجها في العمليات التشـــغيلية التي يديرها نظام إدارة البريد (مثل النظام البريدي الدولي).
- ويقدّم معلومات مستقاة عن الأمن أو مسائل أخرى خاصة ببلد الاستيراد إلى مؤسسة البريد في المصدر بواسطة رسائل CUSRSP V2.
- ويوفِّر منهجين تطبيقين:
  - أوّلهما من دون بنى أساسية هو نظام مركزي يديره الاتحاد البريدي العالمي.
  - وثانيهما نظام إقرارات جمركية يُدار ذاتياً هو صـــيغة مُركّبة محلياً من النظام الذي تديره إدارات البريد أو الجمارك (أو الاثنتان معاً) تسمح باندماج معزّز في النظام وأداء أفضل وتحكّم في الدقّة للأحجام الكبيرة، بالإضافة إلى مراقبة محلية لمعطيات النظام.

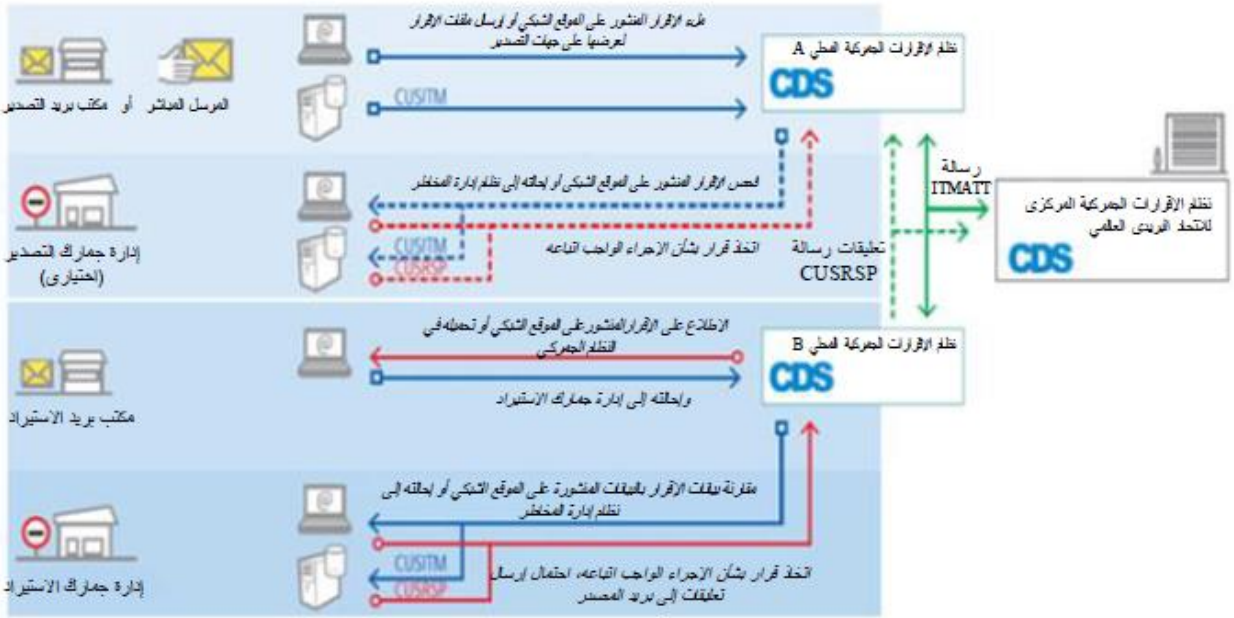

يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن نظام الإقرارات الجمركية على الموقع الإلكتروني مركز التكنولوجيا البريدية على الرابط: www.ptc.upu.int.

8- التطبيق الخاص بتسجيل البيانات الإلكترونية المسبقة للإقرارات الجمركية

إن التطبيق الحاســـوبي الخاص بتســـجيل البيانات الإلكترونية المســـبقة للإقرارات الجمركية هو تطبيق على الهواتف المحمولـة أعده مركز التكنولوجيـا البريديـة التـابع للاتحـاد البريـدي العـالمي. ويتيح التطبيق للزبـائن النهائيين تســـجيل البيانـات الإلكترونية للإقرارين الجمركيين CN 22 وCN 23. وبهذه الطريقة يمكن للزبائن النهائيين عند حضـــورهم لشـــباك الفرع البريدي المحلي لإرســـال بعائث بريدية إلى الخارج، أن يقدموا بيانات الإقرار التي سجلوها سلفاً فيتمكن الموظف في الشباك من أن يحصل سريعا على الإقرار ويراجعه وينتهي منه.

وبنهاية عملية تسجيل البيانات، يحصل الزبون النهائي على رقم مؤقت (ورمز بخطوط (1D)) يشير إلى حفظ الإقرار في نظام الإقرارات الجمركية. وعندما يكون الزبون مستعداً لشحن بعائثه إلى الخارج، يُطلب منه هذا الرقم المؤقت (أو الرمز بخطوط) في الشباك حتى يتمكن الموظف من استعادة البيانات المسجلة سلفاً في نظام الإقرارات الجمركية.

ويمكن أيضاً للمستثمر المعيَّن أن يستخدم تطبيق طرف ثالث آخر (غير نظام الإقرارات الجمركية). وفي هذه الحالة، سيحصل الزبون النهائي عند الانتهاء من عملية تسجيل البيانات على رمز بخطوط (2D) يعبر عن كامل محتوى الإقرار الجمركي. وسيُطلَب هذا الرمز (2D) في الشباك حتى يتمكن الموظف البريدي من تحويل البيانات من جهاز الزبون النهائي ونظام الطرف الثالث.

ويتاح التطبيق الخاص بتسجيل البيانات الإلكترونية المسبقة للإقرارات الجمركية عبر متاجر التطبيقات الرئيسية على الهواتف المحمولة.

9- إزالة الطابع المادي عن المستندات الثبوتية

اعتمدت مؤسسات الجمارك نظماً مؤتمتة للتخليص الجمركي للبضائع على نطاق واسع، ملتزمة بتطبيق تكنولوجيا المعلومات لدعم العمليات الجمركية عندما تكون مربحة وفعّالة بالنسبة إلى الجمارك والمبادلات التجارية على حدّ سواء. لكن لا تزال المستندات الورقية الركائز شائعة الاستخدام في المبادلات التجارية الدولية. وهذا النهج مكلف ويستغرق وقتاً طويلاً ويزيد من خطر وقوع أخطاء وعمليات احتيال. ويتضمّن الفصل الثالث من الملحق العام باتفاقية كيوتو المنقّحة توجيهات كاملة عن تقديم المستندات الداعمة إلكترونياً إلى الجمارك. وبفضل تقدّم تكنولوجيا المعلومات، طُوّرت بسرعة في هذه الأثناء حلول مربحة وآمنة وموثوق بها للإدارة الإلكترونية للمستندات، فضلاً عن تطوير خدمات لإعداد المراجع واعتمادها على صعيد واسع في أوساط الحكومات والشركات. وباتت المنظمات الدولية والوكالات الحكومية وجمعيات القطاع تستعمل أكثر فأكثر نماذج معيارية للمستندات الإلكترونية، من قبيل الإجازات والشهادات والرخص وتشجّع على استخدامها خلال المدّة الكاملة للعمليات التجارية الدولية.

وتوصي من ثم منظمة الجمارك العالمية أعضاءها باتّخاذ تدابير لإزالة الطابع المادي عن المستندات الداعمة بالكامل، وذلك بهدف تعزيز عمليات التخليص الجمركي التي لا تستخدم الورق كبديل لمتطلبات المستندات الورقية. ومن الجليّ أنّ المبادلات التجارية التي لا تدعو الحاجة فيها إلى استخدام ورق تتمتّع بعدّة ميزات. فتكنولوجيا المعلومات تخفّض كلفة المبادلات وتبسّط الإجراءات التجارية من خلال تخفيف أعباء التسليم والتخزين وتقديم المستندات الأصلية على ركائز ورقية خلال العمليات الجمركية.

وتحتاج إدارات الجمارك وغيرها من الهيئات التنظيمية العابرة للحدود إلى المستندات الداعمة لأغراض التدقيق. وبفضل المستندات الداعمة المرقمنة تكون عمليات التدقيق هذه آلية ويمكن وربطها بواسطة منهج تدقيق قائم على المخاطر.

وللتخلي عن الطابع المادي بفعاليّة، توصي الهيئات التنظيمية العابرة للحدود بتحديد المستندات الداعمة التي ينبغي عادة إرفاقها بالبضائع والإقرارات الجمركية وتقييم مدى الحاجة إلى هذه المستندات في عمليات التخليص الجمركي

للنظر فـــي إمكانيـــة الاستغناء عنهـــا. ويُقترح بداية أن يصبح من غير الضروري تقديم المستندات الداعمة على ركائز ورقية، في حال كانت تقدّم أصلاً بنسق إلكتروني. ويجب أن يستند تسريح البضائع وتخليصها الجمركي إلى الإقرارات الإلكترونية والتدقيق الآلي لا غير. ولدعم عمليات تخليص جمركي سـلسـة للبضـائع، يجدر بالإدارات الجمركية أن تسمح لنظم التخليص الجمركي المؤتمتة بأن تتحقّق آلياً من المعلومات الواردة في المستندات الداعمة التي أزيل عنها طابعها المادي والتي يمكن الاطلاع عليها بســبل إلكترونية. وتكون عادة المعلومات المطلوبة للتسريح واردة في قواعد معطيات وكالات حكومية أخرى وعلى شكل حلول الشباك الواحد ونظم جهات الشحن (cargo community systems)، فضلاً عن الأدلّة المرجعية التي تديرها هيئات القطاع الخاص.

وتعدُّ المستندات الداعمة في حلول الشباك الواحد من أبرز أسباب التأخّر في التخليص الجمركي للبضائع. ولا بدّ من اعتماد منهج كامل لحلّ مشكلة إدارة المستندات الداعمة إدارة رقمية.

وفي ما يلي التوصية الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية بشأن إزالة الطابع المادي عن المستندات الداعمة (في يونيو/حزيران 2012):

إنّ مجلس التعاون الجمركي،

إذ يقرّ
بأنّ الإدارات الجمركية اعتمدت على نطاق واسـع نظماً مؤتمتة للتخليص الجمركي للبضـائع والتزمت بتطبيق تكنولوجيا المعلومات لدعم العمليات الجمركية عندما تكون هذه الأخيرة مربحة وفعّالة بالنســبة إلى الجمارك والمبادلات التجارية على حدّ سواء،

وإذ يعتبر
أنّ استخدام المستندات الورقية في المبادلات الدولية مكلف ويستغرق وقتاً طويلاً ويزيد من خطر وقوع الأخطاء وعمليات الاحتيال،

وإذ يأخذ في اعتباره
أحكام الفصل الثالث من الملحق العام باتفاقية كيوتو المنقّحة الخاصة بالإدارة الإلكترونية للمستندات الداعمة من قبل الإدارات الجمركية،

وإذ يعترف
بالتطور السـريع للحلول المربحة والآمنة والموثوق بها للإدارة الإلكترونية للمسـتندات وتطوير خدمات تخزين البيانات واعتماد هذه الحلول على نطاق واسع من قبل أهل القطاع والإدارات،

وإذ يقر
بأنّ المنظمات الدولية والوكالات الحكومية وجمعيات القطاع باتت تستعمل أكثر فأكثر نسقاً معيارية للمستندات الإلكترونية، من قبيل الإجازات والشــهادات والرخص وتشــجّع على اســتخدامها خلال المدّة الكاملة للعمليات التجارية الدولية،

وإذ يسعى
إلى تعزيز عمليات التخليص الجمركي التي لا تستخدم الورق كبديل لمتطلبات المستندات الورقية،

وإذ يرغب
في تخفيض كلفة التجارة وتبسـيط الإجراءات التجارية من خلال تخفيف أعباء التسـليم والتخزين ووجوب تقديم المستندات الأصلية على ركائز ورقية خلال العمليات الجمركية،

وإذ يحرص
على تحسين المراقبة الجمركية من خلال التطبيق الفعّال للتدقيق الآلي واعتماد مبدأ إدارة المخاطر،

يوصي

أعضاء المجلس وجميع أعضاء منظومة الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصّصة، فضلاً عن الاتحادات الجمركية أو الاقتصادية بالقيام قدر المستطاع بالخطوات التالية:

1- تحديد المستندات الداعمة التي ينبغي عادة إرفاقها بالبضائع والإقرارات الجمركية وتقييم مدى الحاجة إلى هذه المستندات في عمليات التخليص الجمركي للنظر في إمكانية الاستغناء عنها.

2- الاستغناء عن الحاجة إلى تقديم المستندات الداعمة بنسق ورقي في حال قدّمت أصلاً بنسق إلكتروني؛

3- تنفيذ عمليات التسريح والتخليص الجمركي للبضائع بناء على الإقرارات الإلكترونية والتحقيق الآلي لا غير؛

4- السماح لنظم التخليص الجمركي المؤتمتة بأن تتحقّق آليا من المعلومات الواردة في المستندات الداعمة التي أزيل عنها طابعها المادي والتي يمكن الاطلاع عليها بسبل إلكترونية من خلال:

أ) قواعد معطيات أخرى تابعة لوكالات حكومية؛

ب) بيئات قائمة على مفهوم الشباك الواحد (نظم جهات الشحن)؛

ج) أدلّة مرجعية خاصة.

ويطلب

من جميع أعضاء مجلس التعاون الجمركي وأعضاء منظومة الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصّصة، فضلاً عن الاتحادات الجمركية أو الاقتصادية التي قبلت هذه التوصية، بإبلاغ الأمين العام لمجلس التعاون الجمركي بتاريخ تنفيذ التوصية والإجراءات ذات الصلة. وسيتولّى الأمين العام إحالة هذه المعلومات إلى الإدارات الجمركية لجميع أعضاء المجلس وأيضاً إلى الإدارات الجمركية التابعة لأعضاء منظومة الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصّصة، فضلاً عن الاتحادات الجمركية أو الاقتصادية التي قبلت هذه التوصية.

10- المسائل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية

تتصدر المسائل المتصلة بالتجارة الإلكترونية الاستراتيجيات العالمية لكل من منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي.

وفيما يلي الأعمال التي يضطلع بها الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية بشأن المسائل المتصلة بالتجارة الإلكترونية:

لقد اضطلع الاتحاد البريدي العالمي بالأنشطة التالية:

- برنامج التجارة الإلكترونية للاتحاد البريدي العالمي الذي يدمج جميع أنشطة الاتحاد البريدي العالمي في مجال التجارة الإلكترونية في إطار برنامج إطاري واحد؛
- موافقة المؤتمر على خطة المنتجات المتكاملة لاستراتيجية الاتحاد البريدي العالمي بشأن تطوير المنتجات والتي تتضمن توجيهات ترمي إلى ضمان مواءمة مواصفات المنتجات مع متطلبات سلسلة الإمدادات، بما في ذلك البيانات الإلكترونية المسبقة؛
- تنفيذ برنامج الاستعداد للتجارة الإلكترونية من الناحية التشغيلية الذي ينطوي على أنشطة بناء القدرات من أجل ضمان مواءمة نوعية خدمات سلسلة الإمدادات البريدية مع احتياجات سوق التجارة الإلكترونية؛

- دليل التجارة الإلكترونية للاتحاد البريدي العالمي؛
- النموذج البريدي العالمي الخاص بالبيانات الإلكترونية المسبقة؛
- تقديم عروض عن أفضل الممارسات فيما يتعلق بالتعاون بين المؤسسات البريدية والجمارك في مجال البيانات الإلكترونية المسبقة بهدف تيسير التجارة الإلكترونية؛
- بدء مبادرة التأهب للتجارة الإلكترونية من الناحية التشغيلية (الآن في صيغتها الثالثة)، التي تشجع على تصميم عمليات بريدية أكثر سرعة، من أجل تحسين التعاون بين المؤسسات البريدية والسلطات الجمركية وتيسير التجارة العابرة للحدود.

وبالنسبة لمنظمة الجمارك العالمية، نُفّذ عدد من الأنشطة من بينها:

- تقرير عن دراسة بشأن ممارسات/مبادرات الأعضاء؛
- صدور قرار من لجنة السياسة العامة التابعة لمنظمة الجمارك العالمية (في ديسمبر/كانون الأول 2017) عن المبادئ التوجيهية للتجارة الإلكترونية العابرة للحدود؛
- إطار المعايير المتعلقة بالتجارة الإلكترونية العابرة للحدود والقرار المصاحب له الصادر عن مجلس منظمة الجمارك العالمية (يونيو/حزيران 2018). ويستند إطار معايير التجارة الإلكترونية إلى المبادئ الأساسية الثمانية التالية:
  - البيانات الإلكترونية المسبقة وإدارة المخاطر؛
  - التيسير والتبسيط؛
  - السلامة والأمن؛
  - تحصيل الإيرادات المنصف والفعال؛
  - القياس والتحليل؛
  - الشراكات؛
  - التوعية العامة والاتصال وبناء القدرات؛
  - الاستفادة من التكنولوجيات التحويلية.
- مجموعة أدوات تدعم تنفيذ إطار معايير التجارة الإلكترونية، بما فيها المواصفات التقنية للإطار والتحديثات السنوية لمجموعة دراسات الحالة عن التجارة الإلكترونية؛
- تعزيز المبادئ التوجيهية للإفراج الفوري.

وفي إطار لجنة الاتصال بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي، تُنفّذ حالياً الأنشطة التالية المتعلقة بالدورة الحالية 2022-2025:

- ترشيد وتبسيط العمليات بهدف إدارة الكميات المتزايدة من البعائث البريدية (بما في ذلك إجراءات إعادة البعائث/استرداد التكاليف)؛
- تحصيل الإيرادات بطريقة عادلة وفعالة له تأثير ضعيف للغاية أو ليس له أي تأثير على مهل التخليص الجمركي عند الحدود بالنسبة للبعائث البريدية ذات القيمة المنخفضة؛
- الأمن والسلامة في بيئة البريد الدولي (بضائع التجارة الإلكترونية)؛
- جمع الممارسات والمبادرات الجيدة لاعتمادها وإدراجها في المبادئ التوجيهية ذات الصلة؛
- الاستفادة من الأعمال التي تقوم بها الهيئات الدولية الأخرى، بما في ذلك برنامج التوعية والاتصال.

11- إنشاء خدمة دولية لنقل البريد بالسكك الحديدية

يتيح مشروع نقل البريد بالسكك الحديدية فرصاً فريدة لتحسين الأعمال التجارية وتسهيل وتشجيع التجارة العالمية، مما يؤدي إلى توسيع الشبكات البريدية وشبكات السكك الحديدية وتشجيع التكامل الإقليمي والمنافسة الاقتصادية.

وحتى يمكن الاستفادة من الفرص التي تتيحها وسيلة النقل هذه عبر القارات، ولا سيما في بيئة تشهد ازدهاراً في التجارة الإلكترونية، ينبغي لكل الجهات صاحبة المصلحة أن تعمل معاً من أجل 1) إزالة العقبات التي تعوق سلاسة حركة البعائث البريدية عبر السكك الحديدية، 2) تحسين تبادل البيانات الإلكترونية المسبقة، 3) تبسيط الإجراءات والمعاملات (بما في ذلك إجراءات العبور وقبول مستندات النقل من أجل الإجراءات الجمركية)، 4) تحسين إجراءات السلامة والأمن من خلال إدارة المخاطر الفعالة وبرامج سلامة إحكام الأختام.

وفي مارس/آذار 2017 أنشأ الاتحاد البريدي العالمي فرقة عمل معنية بنقل البعائث البريدية بالسكك الحديدية. وتعنى هذه المبادرة بإعداد القواعد والإجراءات والمعايير الموحدة من أجل الخدمة الجديدة. وستعدّ هذه الأدوات إلى جانب المعايير التشغيلية المتعلقة بنقل البعائث البريدية وستحدَّث باستمرار بناء على نتائج المشاريع التجريبية، وبمجرد بدء عمليات النقل الدولي للبعائث البريدية بشكل منتظم.

وحتى تاريخه، نُفِّذ ما يزيد عن 65 مشروعاً تجريبياً لنقل البريد بالسكك الحديدية. ونُفذت هذه المشاريع التجريبية في مسارات مختلفة وشاركت فيها بلدان عبور عديدة ذات نظم جمركية مختلفة. وتستند المبادئ التوجيهية الحالية إلى نتائج هذه المشاريع التجريبية. والغرض منها مواءمة وتبسيط القواعد والمعايير والإجراءات بين قطاعات الجمارك والبريد والسكك الحديدية من أجل زيادة دعم جهود تسهيل التجارة العالمية.

وأعدت المبادئ التوجيهية للاتحاد البريدي العالمي المتعلقة بخدمة النقل الدولي للبريد بالسكك الحديدية جميع الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في فرقة عمل الاتحاد البريدي العالمي المعنية بنقل البعائث البريدية بالسكك الحديدية. وتشمل هذه الجهات بالإضافة إلى الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية المستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية الوطنية والمنظمات الدولية المعنية بالسكك الحديدية المشاركة المشاريع التجريبية.

والمبادئ التوجيهية غير إلزامية وذات طابع محايد ويمكن أن تكون نموذجاً للمستثمرين المعيَّنين وشركات السكك الحديدية القائمة في مناطق العالم الأخرى. إن الاتحاد البريدي العالمي منظمة دولية حكومية ترعى احتياجات البلدان الأعضاء فيها البالغ عددها 192 بلداً بصرف النظر عن موقعها الجغرافي.

ويُقصد من المبادئ التوجيهية أن تكون مصدراً للمعلومات للمستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية وشركات السكك الحديدية التي تعمل في مجال النقل الدولي للبريد بالسكك الحديدية. وتتكون المبادئ التوجيهية من عناصر أساسية وتعبر عن الخبرات المكتسبة من المشاريع التجريبية بغية إنشاء خدمة دولية لنقل البريد بالسكك الحديدية، وتشجيع التعاون والتباحث على الصعيدين الوطني والدولي بين المستثمرين المعيَّنين والسلطات الجمركية وشركات السكك الحديدية.

خامساً- مسائل السلامة والأمن

في الوقت الذي كانت مبادئ السلامة تمثل أولى أولويّات الحكومات في ما يتعلّق بالتبادلات العابرة للحدود، زاد الاهتمام بالمسائل الأمنية ازدياداً مطرداً في خلال العقد الأخير. ويشكّل إعداد إطار المعايير "SAFE" لضمان أمن المبادلات التجارية وتيسيرها في عام 2005 خطوة مهمّة في هذا السياق. ومنذ ذلك الحين، ما انفكّت منظمة الجمارك العالمية تبذل جهوداً كبيرة لمساندة أعضائها للتمكُّن من تعزيز قدراتهم على ضمان أعلى مستويات الأمن في السلسلة اللوجستية مع تسهيل المبادلات التجارية الدولية حاليا واستيفاء شروطها.

وقد ظلت مسألة الهشاشة المحتملة في سلسلة الإمدادات البريدية تتصدر أولويات جهود الحد من المخاطر منذ إحباط قنبلة بشحنة جوية ضمن البريد العاجل في عام 2010، ولئن كانت هذه الحادثة خطيرة لكنها لحسن الحظ لم تحدث في سلسلة الإمدادات البريدية ولم تقع في طائرة ركاب. وساهمت هذه المشكلة في تقريب المنظمات الدولية في جهودها الرامية إلى تعزيز أمن البضائع تعزيزاً منسّقاً. ومنذ تلك الفترة، أقيم تعاون مكثف بين منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الطيران المدني الدولي واتحاد النقل الجوّي الدولي. وتشارك هذه المنظمات في الاجتماعات التي يعقدها كلّ منها حول المسائل الأمنية ذات الصلة.

أ) معايير الأمن المادي والإجرائي الخاصة بالاتحاد البريدي العالمي

تُطبَّق معايير الأمن المادي والإجرائي التي وضعها الاتحاد البريدي العالمي على المرافق الحيوية في الشبكة البريدية:

- معيار الأمن البريدي S58: التدابير الأمنية العامة التي تحدد الأمن المادي والإجرائي الدنيا المطبقة على المرافق الحيوية في الشبكة البريدية؛
- معيار الأمن البريدي S59: أمن مكاتب التبادل والبريد الجوي الدولي الذي يحدد المتطلبات الأمنية الدنيا المتعلقة بنقل البريد الدولي.

ويعتبر معيارا الاتحاد البريدي العالمي الأمنيان S58 وS59 إلزاميين لجميع البلدان الأعضاء في الاتحاد. وللاطلاع على وصف كامل لهذين المعيارين، يرجى زيارة القسم الخاص بمعايير الأمن البريدي على الموقع الشبكي للاتحاد البريدي العالمي من خلال الرابط التالي www.upu.int.

ب) إطار معايير تأمين وتيسير التجارة العالمية "SAFE" في منظمة الجمارك العالمية

يعدُّ إطار المعايير "SAFE" في منظمة الجمارك العالمية لتأمين وتسهيل التجارة العالمية[32] أداة جمركية تشمل جميع وسائل النقل وتهدف إلى ضمان أمن نقل البضائع في السلاسل اللوجستية الدولية وتسهيله. ويؤثّر هذا الإطار في الصعيدين الوطني والدولي على حدّ سواء وهو مؤلّف من معايير مختلفة تقضي في *جملتها* بما يلي:

- إقامة شراكات بين الإدارات الجمركية وبين هذه الأخيرة والقطاع الخاص وبينها وبين هيئات حكومية أخرى عند الحدود؛
- تنسيق المتطلّبات الخاصة بالمعلومات الإلكترونية المسبقة بغية تحليل المخاطر لمواجهة التهديدات الأمنية؛
- استخدام أجهزة كاشفة حديثة غير اقتحامية؛
- الاستعانة بمؤسسات اقتصادية معتمدة استوفت الشروط الأمنية المحدّدة مسبقا وتتمتّع بتسهيلات متزايدة؛
- الاعتراف المتبادل بين الإدارات الجمركية بمؤسساتها الاقتصادية المعتمدة والإجراءات الجمركية المعتمدة في أوساطها.

[32] يمكن الاطلاع على إطار المعايير "SAFE" عبر الرابط الآتي:
www.wcoomd.org/en/topics/facilitation/instrument-and-tools/frameworks-of-standards/safe_package.aspx.

لطالما كانت الجمارك مكلّفة بتنفيذ مجموعة واسعة من السياسات تشمل مجالات مختلفة، من قبيل تحصيل الإيرادات والمراقبة والتسهيل وحظر المواد غير المشروعة وحماية التراث الثقافي، بالإضافة إلى تطبيق القوانين الخاصة بالملكية الفكرية. وهذا الطيف العريض لمهام الجمارك يعكس حقيقة أن السلطات الجمركية درجت منذ فترة طويلة على تولي قضايا تعود المسؤولية السياسية للنظر فيها إلى وزارات ومؤسسات حكومية أخرى. وتشمل هذه القضايا مجالات الصحة والزراعة والبيئة والإحصاءات التجارية، وحتّى الهجرة في بعض الأحيان. أمّا مهام إدارة الحدود، فهي منبثقة من الدور الموكل عادة إلى الجمارك والمتمثل في جباية الرسوم المفروضة على البضائع المتبادلة دوليا. ويوسّع نطاق هذه المهمّة التقليدية ليشمل تحصيل أنواع أخرى من الأجور، من قبيل الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الإنتاج.

والجمارك مخوَّلة تفتيش البضائع ووسائل النقل التي تدخل إقليم دولة أو تعبره أو تغادره. ويحقّ لها أن ترفض السماح بالدخول أو العبور أو حتّى الخروج في بعض الحالات. وهي تتمتّع بصلاحيات واسعة، لكن ينبغي لها أن تعتمد نهجاً كلّياً بغية ضمان أعلى مستويات الأمن في السلسلة اللوجستية للمبادلات الدولية مع ضمان تعزيز تيسير التجارة باستمرار في الوقت عينه. ولهذه الغاية، أبرمت الإدارات الجمركية اتفاقات تعاون مع هيئات حكومية أخرى في ما يخصّ إدارة الحدود إدارة منسّقة.

وإثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من السلطات الجمركية إعادة النظر في النظام العالمي لأمن البضائع وتعزيزه. وخلال الجلسات السنوية لمجلس منظمة الجمارك العالمية التي عقدت سنة 2005 في بروكسل، اعتمد المديرون العامون لإدارات الجمارك التي تمثّل أعضاء المنظمة إطار المعايير "SAFE" الرامي إلى ضمان أمن التجارة الدولية وتيسيرها (إطار "SAFE"). ويدعو هذا الصك الدولي إلى إدارة البضائع المنقولة عبر الحدود من البداية إلى النهاية، مع التشديد على أهميّة توطيد الشراكات بين الإدارات الجمركية والهيئات الحكومية وبين الجمارك والشركات. ويتولّى فريق العمل المعنيّ بإطار "SAFE" التابع لمنظمة الجمارك العالمية تحيين الاتفاقية وضمان وجاهتها.

وقامت منظمة الجمارك العالمية أيضاً بإصدار ملفّ "SAFE" الذي يجمع جميع الصكوك والتوجيهات الصادرة عنها بهدف دعم تطبيق إطار معايير SAFE.

وتشكّل المساعدة على تعزيز القدرات جزءاً أساسياً من استراتيجية تطبيق إطار "SAFE". ويستفيد أعضاء المنظمة الذين طلبوا مساعدة في هذا المجال من مساعدة مهيكلة ومتواصلة تضمن تطبيقاً دائماً لأحكام إطار المعايير وجوهره. وتتعاون أجهزة العمل التابعة للجمارك وللقطاع الخاص تعاوناً وثيقاً للحفاظ على وجاهة إطار معايير SAFE في بيئة تشهد تطوّراً متواصلاً.

وعلى مرّ مراحل تطوير إطار "SAFE"، أقرّ المجتمع الدولي على نطاق أوسع بأهميّة عمليات المراقبة عند التصدير، بما فيها مراقبة البضائع المزدوجة الاستخدام.

ج) منح صفة المؤسسة الاقتصادية المعتمدة للمستثمرين المعيَّنين

يشكل برنامج المؤسسة الاقتصادية المعتمدة عنصراً أساسياً من إطار معايير تأمين وتيسير التجارة العالمية ("SAFE FoS"). وتم تعريف المؤسسة الاقتصادية المعتمدة بأنها طرف مشارك في الحركة الدولية للبضائع بأي صفة كانت والذي أقرّت إدارة جمركية وطنية ما أو أُقِرَّ نيابة عنها بأنه يمتثل للمعايير الأمنية لمنظمة الجمارك العالمية أو لمعايير مماثلة في مجال أمن سلسلة الإمدادات.

وتشمل المؤسسات الاقتصادية المعتمدة في المقام الأول المصنعين والمستوردين والمصدرين والسماسرة والناقلين ومؤسسات التجميع والوسطاء والموانئ والمطارات ومشغلي المحطات والمشغلين المتكاملين والمستودعات والموزعين ووكلاء الشحن.

وسيستفيد المستثمرون المعيَّنون الذين يستوفون المعايير المحددة للمؤسسة الاقتصادية المعتمدة والذين حصلوا على الاعتماد كمؤسسة اقتصادية معتمدة من تيسير معزّز مثل مجموعات البيانات المختصرة للإفراج عن البضائع، وتسريع المعالجة والإفراج، وعدد أدنى من عمليات التفتيش الأمني للشحنات، وتحسين أمن سلسلة الإمدادات البريدية، والخدمات ذات الأولوية، وتحسين الرؤية والسمعة على المستوى الدولي، وزيادة تيسير التجارة في البلدان الشريكة في اتفاق الاعتراف المتبادل. ومن جهة أخرى، ستستفيد الجمارك التي تعمل مع المستثمرين المعيَّنين المعتمدين لدى المؤسسات الاقتصادية المعتمدة من تحسّن أمن سلسلة الإمدادات البريدية، والامتثال للمتطلبات ذات الصلة وتحصيل الإيرادات بصورة فعالة، والتوزيع الفعال للموارد، وتعزيز الشراكة مع المستثمرين المعيَّنين لدعم إصلاح الجمارك وتحديثها.

وقد يقول قائل إن القواعد الحالية التي تنظم المؤسسات الاقتصادية المعتمدة تقيد بشدة فرص المستثمرين المعيَّنين في الحصول على الاعتماد، لاسيما وأنه يتعين عليهم توفير الخدمة الشمولية في كامل أرجاء البلاد، وإتاحتها للجميع عند نقاط وصول متعددة. ويجوز للإدارة الجمركية المختصة والمستثمرين المعيَّنين أن ينظروا معا في هذه الظروف المعيَّنة وإيجاد السبيل الأمثل للوفاء بالمتطلبات الأمنية من خلال اتباع "مبدأ التناسب"، من بين أمور أخرى، في تطبيق المعايير الأمنية استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالمستثمرين المعيَّنين للاتحاد البريدي العالمي.

وقد حصل بعض المستثمرين المعيَّنين، على سبيل المثال في هولندا والهند وسلوفينيا، على صفة المؤسسة الاقتصادية المعتمدة من الإدارات الجمركية المعنية.

د) اقتران برنامج المؤسسة الاقتصادية المعتمَدة ومعيارَيْ الاتحاد البريدي العالمي S58 وS59

في ضوء تزايد المخاوف الأمنية على المستوى العالمي، اعتمدت منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي أمن سلسلة الإمدادات وتيسيرها كأحد الأهداف الرئيسية في أهدافهما/أنشطتهما الاستراتيجية. وقد وضعت المنظمتان بالفعل عدة معايير وبرامج من أجل تحقيق هذا الهدف. وبينما يسعى أعضاء منظمة الجمارك العالمية إلى تنفيذ مجموعة من التدابير/المعايير على النحو المنصوص عليه في إطار معايير تأمين وتيسير التجارة العالمية ("SAFE FoS") وبرنامج المؤسسة الاقتصادية المعتمدة، يعمل المستثمرون المعيَّنون باستمرار على ضمان الامتثال لمعيارَي الاتحاد البريدي العالمي الأمنيين (S58 وS58) وتسريعه.

وكما جرت الإشارة آنفاً، فإن المعيار S58 "معايير الأمن البريدي - التدابير الأمنية العامة" يحدد المتطلبات الأمنية المادية والإجرائية الدنيا المطبقة على المرافق الحيوية في الشبكة البريدية، في حين أن المعيار S59"معايير الأمن البريدي - أمن مكاتب التبادل والبريد الجوي الدولي" يحدد المتطلبات الدنيا لتأمين العمليات المتعلقة بنقل البريد الدولي.

يظهر اقتران المعايير الأمنية لكل من منظمة الجمارك العالمية والاتحاد البريدي العالمي قدراً كبيراً من الاتساق. وقد يكون هذا الاقتران مفيداً في تعزيز فهم المتطلبات الأمنية لكل طرف واحتمال استكشاف إمكانية العمل من أجل ضمان التوافق/الاتساق عند الاقتضاء.[33]

ونظراً للحاجة المتزايدة إلى معرفة كيفية تعزيز هذه المعايير في بيئة عمل كل طرف من الطرفين، فمن بين السبل المحتملة للمضي قدماً في هذا الشأن الترويج لمفهوم المؤسسة الاقتصادية المعتمدة في سلسلة الإمدادات البريدية، من خلال اعتماد نهج منسق في تنفيذ المستثمرين المعيَّنين للمتطلبات الخاصة بكل من المؤسسة الاقتصادية المعتمدة والمعيارين S58 وS58، مع ما ينطوي ذلك من فوائد ملموسة محددة بصورة محكمة والتي يمكن للإدارة الجمركية توفيرها لمستثمرها المعيَّن.

33 يشرف الاتحاد البريدي العالمي على عملية تمكين المستثمرين المعيَّنين من السعي للحصول على الاعتماد لبرامجهم الأمنية وفقاً للمعايير المحددة في S58 وS59. وتشمل هذه العملية خياراً للمعادلة تمكن المستثمرين المعيَّنين الذين حصلوا على اعتماد أمني من هيئات اعتماد أخرى معتمدة محلياً أو عالمياً أو اعتماد من مؤسسات اقتصادية معتمدة من الحصول على اعتراف الاتحاد البريدي العالمي بأنهم حصلوا على ما يعادل المعايير S58/S59.

ولضمان أمن سلاسل الإمدادات البريدية من البداية إلى النهاية، قد يفكر المستثمرون المعيَّنون أيضاً في إمكانية تشجيع الكيانات/الجهات الفاعلة الأخرى في السلسلة البريدية على اعتماد معايير أمنية، وحيثما أمكن، العمل مع الإدارات الجمركية المعنية من أجل تعزيز برامج المؤسسة الاقتصادية المعتمدة.

هـ) السلسلة اللوجستية الجمركية المتكاملة (المعلومات السابقة للوصول والمغادرة)

يخضع كلّ ما يدخل الإقليم الجمركي أو يغادره للمراقبة الجمركية. وفي سياق سلسلة المراقبة الجمركية المتكاملة، ينبغي ضمان سلامة البعيثة منذ مغادرة البضائع مصدرها حتّى وصولها إلى مقصدها النهائي.

وتبدأ العملية عادة بإرسال مسبق للمعلومات المطلوبة بنسق إلكتروني من المصدّر أو وكيله. ويجب إرسال هذه المعلومات إلى الجمارك قبل شحن البضائع على متن وسيلة النقل (أو في الوعاء) المستخدمة لتصديرها.

وقد يُطلب من جهة النقل أن تقدّم معلومات أوّليّة إضافية في مرحلة لاحقة يُتّفق عليها. ولدواع أمنية، تكتفي عادة الإدارات الجمركية فيما يخص المعلومات بالمعلومات الواردة في مستندات النقل العادية للناقلين وتلك المذكورة في الملحق الثاني بإطار المعايير "SAFE".

كما تقدّم جهة النقل أو وكيلها مسبقاً بنسق إلكتروني معلومات تطلبها الإدارة الجمركية عند الدخول. وتلي هذه العملية الأوّليّة عملية مكمّلة يُرسل فيها المستورد المعلومات في مرحلة لاحقة متّفق عليها.

ويتضمّن إطار "SAFE" أيضاً أحكاماً خاصة بجميع المؤسسات المشاركة في نقل البضائع في السلسلة اللوجستية الدولية التي يجب أن تحظى بموافقة الجمارك باعتبارها مؤسسات اقتصادية معتمدة، في حال امتثالها للمتطلّبات الأمنية في السلسلة اللوجستية. وتخوّل المؤسسات الاقتصادية المعتمدة تقديم عدد أقلّ من المعطيات التي يجب أن تتضمّن، في الأحوال جميعها، الحدّ الأدنى من المعلومات الضروريّة لتقوم الجمارك بتقييم المخاطر الأمنية.

ويمكن توسيع نطاق هذه التدابير في السلسلة اللوجستية المعتمدة حيث يكون جميع المشاركين في عملية ما معتمدين من قبل الجمارك، إذ أنّهم يمتثلون للمعايير المحدّدة في مجال الإدارة الآمنة للبضائع. وتعتبر عادة البعائث المنقولة بالكامل، من مصدرها إلى مقصدها، في سياق هذه السلسلة بعائث محدودة المخاطر وقد تستفيد من مزيد من التسهيلات خلال عبورها الحدود.

وفي إطار سلسلة المراقبة الجمركية المتكاملة، تقيّم إدارات الجمارك المخاطر تقييماً متواصلاً قد يبدأ عند استلام الإقرارات الأولية للتصدير ويُحيّن عند تلقّي معلومات إضافية في مراحل لاحقة، مثل المعطيات المجمّعة من إقرارات التحميل. ويسمح هذا التقييم المتواصل بتفادي ازدواجية غير ضروريّة في عمليات المراقبة.

وعندما تشتبه الجمارك في أنّ إحدى البعائث تشكّل خطرا، يحقّ لها، في أيّ حلقة من حلقات السلسلة اللوجستية، أن تطلب معلومات إضافية أو تجري تحقيقات إضافية أو تفتّش البضائع تفتيشاً غير اقتحامي أو تفتح البعيثة بغية التدقيق في محتواها مادياً.

ويجري تسريح البضائع (لأغراض التصدير أو الاستيراد) فور استيفاء جميع الإجراءات الجمركية. وفي خلال مهل محدّدة، تعلم الجمارك الجهة التي قدّمت المعلومات المطلوبة بما إذا كان من الممكن تحميل البضائع أو تفريغها أو إذا تمّ القيام بتسريحها. وتستفيد البعائث التي تتولّى مؤسسات اقتصادية معتمدة نقلها طوال السلسلة اللوجستية المؤمّنة من تسهيلات متزايدة، فتعطى لها الأولويّة مثلاً في التدقيق والتخليص الجمركي.

وتتّخذ الجمارك في مكتب المغادرة جميع الخطوات التي تسمح للمكتب في المقصد برصد البعيثة وأيّ تدخل غير مرخص به. ويجب أن تتّفق الجمارك في مكتب المغادرة والمقصد على استخدام نظام تراسل إلكتروني لتبادل المعطيات الجمركية. ويجب أن يتمحور هذا التبادل خصوصاً حول نتائج المراقبة وإشعارات وصول البعائث الشديدة الخطورة.

ويمكن للإدارات الجمركية المشاركة في السلسلة اللوجستية أن تقوم بتبادلات روتينية للمعطيات في ما بينها، لا سيّما في ما يخصّ البعائث الشديدة الخطورة، وذلك باعتبارها عنصراً من العناصر التي تشكل سلسلة المراقبة الجمركية المتكاملة.

إدارة المعلومات

عندما يعتمد أصحاب المصلحة في السلسلة اللوجستية نظماً إلكترونية لتبادل المعلومات بين الجهات المعنيّة في المطارات (تعرف بنظم جهات الشحن)، تشارك إدارات الجمارك عادة في هذه النظم بغية الحصول على المعطيات اللازمة لتقييم المخاطر. وتلجأ الإدارات الجمركية العصرية إلى نظم مؤتمتة لإدارة المخاطر المحدقة بالأمن. وهي تحرص أيضاً على تفادي العبء الناجم عن مختلف المتطلّبات من أجل ضمان أمن التجارة وتيسيرها، والتعرّف على معايير دولية أخرى عند الاقتضاء وتفادي التطبيق المزدوج لمتطلّبات حكومية دولية أو معارضتها.

وبغية السماح لإدارات الجمارك بتحديد متطلّبات معيارية ومنسّقة في ما يخصّ المعطيات المطلوبة للاستيراد والتصدير، أعدّت منظمة الجمارك العالمية نموذج البيانات الذي يحدّد الحدّ الأقصى من البيانات اللازمة لتنفيذ الإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير. كما يتضمن هذا النموذج جميع العناصر الضروريّة لأغراض المراقبة الجمركية وتقييم المخاطر، بالإضافة إلى العناصر المطلوبة من قبل هيئات حدودية أخرى.

و) المبادئ والعمليات المتعلقة باستخدام المعلومات المسبقة عن العملية السابقة للشحن

يُستخدم مصطلح "المعلومات المسبقة عن العملية السابقة للشحن" (PLACI) لوصف مجموعة بيانات محددة ("7+1") مستمدة من بيانات الشحن ويقدمها وكلاء الشحن أو شركات النقل الجوي أو المستثمرون المعيَّنون أو الشركات المدمجة أو الوكلاء المرخص لهم وغيرهم من الكيانات إلى المنظمين في أقرب وقت ممكن في الإطار الزمني للتحميل (أي قبل تحميل الشحنة على متن الطائرة، وفقاً لما تنص عليه الأنظمة وسلطات الدولة الطالبة). ويمكن للجمارك وسلطات الطيران المدني والوكالات الحكومية الأخرى استخدام هذه البيانات لإجراء تقييم أولي للمخاطر الأمنية المحتملة التي تمثلها الشحنة، والذي قد يبيّن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات إضافية، مثل طلب معلومات إضافية وإجراء فحص للبضائع شديدة المخاطر.

ويمكن تطبيق نظام المعلومات المسبقة عن العملية السابقة للشحن من الناحية العملية كإجراء إضافي إلى إجراءات أمن الشحن الجوي الحالية، وينتج عنه أقل قدر ممكن من الاضطراب في سلسلة الإمدادات. وقد أدرجت بالفعل عناصر البيانات المتعلقة بأنظمة المعلومات المسبقة عن العملية السابقة للشحن في نسخة عام 2021 من إطار معايير تأمين وتيسير التجارة العالمية لمنظمة الجمارك العالمية. وينبغي للأعضاء الراغبين في تنفيذ نظام المعلومات المسبقة عن العملية السابقة للشحن أن يتقيّدوا بتوجيهات و/أو معايير منظمة الطيران المدني الدولي ومنظمة الجمارك العالمية بمجرد إعدادها.

وسيتطلب اعتماد المعلومات المسبقة عن العملية السابقة للشحن توفير عناصر البيانات التالية، والمعروفة باسم "7+1"، كي يتسنى إجراء تقييم للمخاطر لأغراض أمن الطيران:

- اسم المرسل
- عنوان المرسل
- اسم المرسل إليه

- عنوان المرسل إليه
- عدد الطرود
- الوزن الإجمالي الكلي
- موجز وصف البضائع
- معرّف البعائث (على سبيل المثال HAWB و/أو MAWB)

ز) المادة 8 من اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي بشأن الأمن البريدي

في عام 2021، اعتمد مؤتمر أبيدجان اتجاهاً استراتيجياً منقحاً بشأن الأمن البريدي، على النحو المبين في المادة 8 من اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي.

1- يلتزم كل من البلدان الأعضاء ومستثمريها المعيَّنين بالمتطلبات الأمنية المعرَّفة في المعايير الأمنية للاتحاد البريدي العالمي [S58-4-S59-4] ويقرون وينفذون استراتيجية عمل في مجال الأمن على جميع مستويات الاستثمار البريدي للحفاظ على ثقة عامة الجمهور في الخدمات البريدية التي يقدمها المستثمرون المعيَّنون وتعزيز تلك الثقة، وذلك في صالح كل الموظفين المعنيين. وتتضمن هذه الاستراتيجية الأهداف المحددة في النظام، كما تتضمن مبدأ الامتثال للمتطلبات القانونية المتعلقة بتوفير بيانات إلكترونية مسبقة بشأن البعائث البريدية المحددة في أحكام التنفيذ (بما في ذلك نوع البعائث البريدية ومعاييرها) التي اعتمدها كل من مجلس الاستثمار البريدي ومجلس الإدارة وفقا لمعايير الترسيل التقنية للاتحاد البريدي العالمي. على أن تشمل هذه الاستراتيجية أيضاً تبادل المعلومات المتعلقة بالحفاظ على أمن وسلامة نقل وعبور الإرساليات فيما بين البلدان الأعضاء ومستثمريها المعيَّنين.

2- يجب أن يكون أي تدبير أمني يتخذ ضمن سلسلة النقل البريدي الدولي متناسباً مع الخطر أو التهديد، كما يجب فرضه دون إعاقة تدفق البريد أو التجارة على المستوى العالمي من خلال مراعاة خصوصية شبكة البريد. ويجب فرض التدابير الأمنية التي قد يكون لها أثر عالمي على العمليات البريدية بطريقة منسقة دولياً ومتوازنة مع مشاركة الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة.

تنفيذ أحكام معايير الأمن البريدي

باختصار، يحث نص المادة المؤسسات البريدية على بذل الجهود لوضع آلية لإرسال البيانات الإلكترونية المسبقة بشأن الشحنات البريدية الدولية من أجل استخدامها لأغراض الجمارك وأمن الطيران. ويعتبر تقديم البيانات الإلكترونية المسبقة مكمّلاً لاستخدام معدات المسح الضوئي المستخدمة في تنفيذ عمليات التفتيش غير التطفلية.

ويجب بذل الجهود لضمان سلامة الأشخاص واستدامة القطاع البريدي بفضل تكامل سلسلة الإمدادات العالمية. ويتمثل الهدف في تفادي تغييرات مفاجئة في الإجراءات والتي من شأنها أن تعيق الحركة البريدية وتتسبب في مشاكل في مختلف أنحاء العالم. ونتيجة تشديد التدابير الأمنية في العام 2010، اضطرّ المستثمرون المعيَّنون لتعليق الخدمات البريدية تعليقاً جزئياً أو كاملاً بصورة مؤقتة، مما تسبب في تراكم البريد وإغلاق مقاطب العبور وزيادة تكاليف النقل.

ويعتبر مستوى الخطر المحتمل مرتفعاً، مما أدى بالبلدان فرادى ومجموعات البلدان والمنظمات الحكومية الدولية إلى اعتماد متطلبات وأنظمة أمنية جديدة. والبعض من هذه المتطلبات والأنظمة يسري بالفعل حالياً وستدخل أخرى حيز التنفيذ قريباً. ويتعين على كل من البلدان الأعضاء ومستثمريها المعيَّنين أن يسارعوا في تحديد هذه المتطلبات والأنظمة بصورة مستبقة وإلا فسوف تُفرض عليهم من جانب واحد. وكي يتسنى ضمان نوعية خدمة عالية، ومن ثم القدرة التنافسية للمؤسسات البريدية، يتعين على كل من البلدان الأعضاء ومستثمريها المعيَّنين أن يعملوا بشكل استباقي وعاجل على تحسين إجراءاتهم الأمنية وضمان اتساقها مع المعايير العالمية الدنيا المقبولة، إن لم يكونوا قد قاموا بذلك بعد.

وعلى ضوء الحاجة إلى تعزيز الأمن وسعياً إلى الحفاظ على قدرة المستثمرين البريديين على تلبية احتياجات زبائنهم، من الضروري اتخاذ تدابير أمنية على الصعيد الدولي بصورة جماعية وتعاونية، مع إشراك كل الأطراف المعنية في عملية الإعداد واتخاذ القرارات.

وسيحقق أعضاء الاتحاد البريدي العالمي أيضاً فوائد لأن تسريع عملية التخليص الجمركي والنقل الآمن للبعائث البريدية يعتبران من المكونات الأساسية لنوعية الخدمات البريدية الدولية بصفة عامة. وعلاوة على ذلك، فإن توفير معلومات عن الشحنات البريدية في شكل إلكتروني لسلطات الجمارك وسلطات مراقبة الحدود أو السلطات الأمنية بصورة مسبقة من شأنه أن يسرّع عملية معالجة البعائث البريدية ويعزّز أمن عملية النقل في هذا المجال.

وينبغي أن يسعى أعضاء منظمة الجمارك العالمية إلى اعتماد تشريعات وطنية لدعم تقديم البيانات البريدية إلكترونياً. وعند إعداد الممارسات والأنظمة المتعلقة بتبادل البيانات البريدية الإلكترونية، سيكون من المهم ضمان أمن البيانات بما فيه الكفاية لمنع سوء استخدامها أو الكشف عنها من جانب الكيانات غير المصرح بها التي قد تنتهك خصوصية الأفراد أو تكشف عن معلومات تجارية مسجلة الملكية.

ح) اعتماد معايير الاتحاد البريدي العالمي الأمنية

اعتمد مجلس الاستثمار البريدي للاتحاد البريدي العالمي عملية خاصة بإقرار المستثمرين المعيَّنين الذين يمتثلون لمعيارَي الاتحاد البريدي العالمي الأمنيين S58 وS59 ومنح شهادات الاعتماد لهم. وتشمل المنهجية المتبعة تقييما ذاتياً، واستعراض الأقران (اختياري)، ومراجعة شاملة للتحقق من الامتثال. واختُبرت عملية منح شهادات الامتثال وعُدلت وحُسنت في مكاتب تبادل البريد الدولي في عشرة بلدان أعضاء. وتمت مواءمة عملية الاعتماد، قدر الإمكان، مع عملية الاعتماد الحالية في مجال النوعية الخاصة بالاتحاد البريدي العالمي، كما طُوّرت تماشياً مع المعايير الأمنية وعمليات منح شهادات الامتثال المعمول بها مع أصحاب المصلحة الخارجيين المعنيين، بما في ذلك منظمة الطيران المدني الدولي والرابطة الدولية للنقل الجوي ومنظمة الجمارك العالمية. وأعدّ الاتحاد البريدي العالمي حلقات عمل وأنشطة أخرى بهدف توسيع نطاق تطبيق عملية الاعتماد في جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد البريدي العالمي، وخطط لتنظيمها.

ط) البضائع الخطرة

إن البضائع الخطرة بحسب طبيعتها هي أصناف ومواد يمكنها أن تشكل خطراً على الصحة والسلامة والممتلكات والبيئة، وبحسب تصنيف المخاطر الذي وضعته الأمم المتحدة، يمكن إدراجها في فئة واحدة أو أكثر من فئات تصنيف المخاطر التسع، كما هو مبيّن أدناه:

- الفئة 1 - المتفجرات
- الفئة 2 - الغازات
- الفئة 3 - السوائل القابلة للاشتعال/للاحتراق
- الفئة 4 - المواد الصلبة القابلة للاشتعال
- الفئة 5 - المواد المؤكسدة والأكاسيد فوق العضوية
- الفئة 6 - المواد السامة والمواد المعدية
- الفئة 7 - المواد المشعة
- الفئة 8 - المواد المسببة للتآكل
- الفئة 9 - مواد وأصناف خطرة متنوعة تشمل المواد الخطرة على البيئة

وفيما بعض الاستثناءات القليلة (المبينة أدناه) تُحظر جميع المواد الخطرة في خدمة البريد الدولية.

وتجدر الإشـــارة إلى أن هذه المواد مختلفة ومميزة عن تلك المواد التي قد يحظرها أحد البلدان الأعضـــاء في الاتحاد البريدي العالمي لأسباب غير الخطر الذي تشكّله. وصحيح أنّ معظم البضـائع الخطرة محظورة، غير أنّ البعائث البريدية المحظورة ليست جميعها ممنوعة بسبب خطورتها.

ويتعاون الاتحاد البريدي العالمي مع منظمة الطيران المدني الدولي واتحاد النقل الجوّي الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الجمارك العالمية على حلّ المســـائل الخاصـــة بالبضـــائع الخطرة. وفي إطار مجلس الاستثمار البريدي، يعالج فريق "الأمن البريدي" مسألة البضـائع الخطرة خصـوصـاً، لكنّ هذا الموضـوع يثار أيضـــاً في أفرقة أخرى، من قبيل فريق النقل ولجنة الاتصـــال بين الاتحاد البريدي العالمي واتحاد النقل الجوّي الدولي ولجنة الاتصـــال بين الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الطيران المدني الدولي وفريق الجمارك ولجنة الاتصال بين الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الجمارك العالمية.

وتجدر الإشـــارة إلى أن البند 2 من المادة 19-008 من نظام الاتفاقية ينص على أنه يجب على جميع المســتثمرين المعيَّنين إعداد إجراءات وبرامج تدريبية تهدف إلى مراقبة دخول المواد الخطرة غير المعلن عنها أو المحظورة إلى الخدمات البريدية، وفقاً للقواعد والنظم الوطنية والدولية.

البضائع الخطرة المقبولة استثنائياً

بناءً على اتفاقية الاتحاد البريدي العالمي ونظاميه، يمكن أن "تقبل اســـتثنائياً" بعض البضـــائع الخطرة، أي أنّه يمكن إرسالها في البريد لكن وفق شروط مشدّدة جدّاً تنصّ على إرسالها بكميّات محدودة ومع غلافات ولصائق خاصـــة وتماشـياً مع القيود المفروضـــة في بلد المقصـــد. وتشـمل هذه البضـــائع المواد المشـــعّة وتلك المعدية والتجهيزات المزوّدة ببطاريات ليثيوم التي يمكن قبولها. وفيما عدا في حالة التجهيزات المزوّدة ببطاريات ليثيوم، ترسل عموماً البضائع الخطرة المقبولة استثنائياً بالبريد وتكون موجّهة من مؤسسات متخصّصة وإليها، مثل المختبرات الطبيّة أو المرافق البحثية، وعادة ما تتطلب إشرافاً من السلطات الوطنية المعنية.

ويمكن للبلدان أن تضـع فيما بينها اتفاقيات لنقل مواد تندرج تحت فئات إضـافية من المواد الخطرة (إضـافة إلى المواد المشـــعة، والمواد المعدية، والمعدات التي تحتوي على بطاريات الليثيوم المقبولة اســـتثنائياً) عبر البريد الدولي. لكن يجب في مثل هذه الحالات أن تكون جميع بلدان المصدر والمقصد والعبور متفقة على ذلك، ويجب أن تقتصـــر وســـائل نقلها على النقل الســـطحي (يمنع نقلها جواً وفقاً لهذا الشـــرط)، ويجب التقيد بجميع القواعد والنظم الوطنية والدولية المعمول بها في نقل المواد الخطرة.

المعدات المزوَّدة ببطاريات ليثيوم

ترد شروط إرسال المعدات المزوّدة ببطاريات ليثيوم المتّفق عليها بين الاتحاد البريدي العالمي ومنظمة الطيران المدني الدولي في البند 3 من المادة 19-003 والمادة 19-007 من نظام الاتفاقية وفي الموقع الإلكتروني للاتحاد.[34] وتتضـمن هذه الشـروط الحصـول على تصـريح من سـلطات الطيران المدني المعنية يأذن للمسـتثمر المعيَّن قبول نقل هذه المواد. ويتيح الموقع الإلكتروني للاتحاد البريدي العالمي قائمة بالمستثمرين المعيَّنين الذين امتثلوا للشـروط الضـروريّة اللازمة لقبول هذه المواد، بما فيها الحصـول على تصـريح من سـلطات الطيران المدني المعنية.

[34] يمكن الاطلاع على المعلومات بشأن شروط إرسال معدات تحتوي على بطاريات الليثيوم على الرابط:
www.upu.int/en/Postal-Solutions/Programmes-Services/Postal-Supply-Chain/Security#dangerous-goods.

الهدف

يكمن الهدف الرئيسي لمؤسسات البريد فيما يخص البضائع الخطرة على نحو ما هو وارد في هذا الدليل في منع إدراج هذا النوع من المواد في البعائث البريدية أو ضمان الامتثال للشروط المحدّدة عندما تقبل البضائع الخطرة استثنائيا وفق شروط محددة (مثل الكمّيات واللصائق).

ي) المواد الكيميائية والبيولوجية والمشعّة والنوويَّة والمتفجّرة

يشكِّل احتمال استحواذ جماعات إرهابية أو متطرّفة على بضائع إستراتيجية حسّاسة ذات استخدام مزدوج خطرا محدقا بالأمن على الصعيدين الوطني والدولي.

ويشار في هذا السياق إلى أنّ المجتمع الدولي ملتزم بمكافحة انتشار الأسلحة ومواد الدمار الشامل بواسطة صكوك دولية متنوّعة، من بينها القرار 1540 الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة. ويفرض هذا القرار موجبات ذات طابع ملزم على جميع الدول لكي تعتمد تشريعات تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النوويّة والكيميائية والبيولوجية وقطع سبل تسليمها وإرساء آليات مراقبة وطنية مناسبة خاصة بالمواد ذات الصلة بغية منع الاتجار غير المشروع بها. ويدعو هذا القرار، في جملة أحكامه، إلى وضع آليات مراقبة مناسبة وفعّالة عند الحدود وترسيخها، فضلا عن مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة الاحتيال بغية رصد الاتجار غير المشروع وردعه ومنعه ومكافحته.

وتتولَّى الجمارك مسؤولية مراقبة جميع تدفّقات البضائع والأشخاص ووسائل النقل عبر الحدود. وتنفّذ الجمارك هذه المهام بالاستناد إلى نهج قائم على المخاطر ومتمحور حول البيانات الاستخباراتية تركِّز فيه المراقبة على البعائث الشديدة الخطورة مع تسهيل العمليات المنخفضة المخاطرفي الوقت عينه. وتشتمل العناصر المكوّنة الرئيسية لنهج من هذا القبيل على استخدام المعلومات والبيانات الاستخباراتية السابقة للوصول واعتماد تحليل ممنهج للمخاطر واستخدام تكنولوجيات التفتيش غير الاقتحامية، فضلا عن إقامة شراكات بين الجمارك والشركات.

أمَّا بالنسبة إلى حركة مرور البضائع الاستراتيجية ذات الاستخدام المزدوج والمواد الكيميائية والبيولوجية والمشعّة والنوويّة والمتفجّرة عبر الحدود، فتضطلع الإدارات الجمركية مع شركائها في مكافحة الاحتيال بدور محوري في نظم المراقبة على الصعيد الحكومي. فالبعائث البريدية تشكِّل وسيلة نقل من المحتمل أن تلجأ إليها المجموعات الإجرامية والمتطرفة لتهريب المواد أو المكوّنات التي قد تستخدم في صنع أسلحة دمار شامل ونشرها. وأدرك مجتمع الجمارك الدولي هول هذا الخطر وقد بادر إلى اتّخاذ تدابير لمواجهته بفعاليّة.

وفي عام 2011، أعدّت منظمة الجمارك العالمية مجموعة كاملة لإدارة المخاطر الجمركية تضمّنت وحدة عامة تتعلق بالبضائع التي تشكّل خطراً من الناحية الأمنية. كما وضع فريق المشروع الاستراتيجي للمعلومات والاستعلامات التابع للمنظمة وحدة تكشف المخاطر الإضافية المرتبطة بالبعائث البريدية أُدمجت في المجموعة في يونيو/حزيران 2013.

وتوفّر الوحدتان المذكورتان قاعدة متينة تسمح للإدارات الجمركية بتحسين ممارسات إدارة المخاطر لمنع الاتجار العابر للحدود بالمواد الكيميائية والبيولوجية والمشعّة والنوويّة والمتفجّرة في السلاسل اللوجستية البريدية. وتحثّ منظمة الجمارك العالمية بشدة أعضاءها على الاطلاع على هاتين الوحدتين وتطبيقهما. وتعتبر المستندات ذات الصلة حسّاسة من ناحية مكافحة الاحتيال وهي موجّهة إلى أعضاء المنظمة لا غير. ويمكن الاطلاع عليها في قسم "عضو" (Member) في الموقع الإلكتروني لمنظمة الجمارك العالمية.